INEE

Inter-Agency Network for Education in Emergencies
Réseau Inter-Agences pour L'Éducation en Situations d'Urrgence
La Red Interagencial para la Educación en Situaciones de Emergencia
Rede Inter-Institucional para a Educação em Situação de Emergência
الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

الحد الأدنى لمعايير التعليم:

الجهوزية، الإستجابة، التعافي

رسالتنا

إن هدفنا كشبكة مشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (آيني) هو خدمة شبكة عالمية مفتوحة تضم أعضاء يعملون سوياً ضمن إطار عمل إنساني وتنموي لضمان حق الحصول على التعليم الجيد والآمن للجميع في حالات الطوارئ ومرحلة التعافي بعد الأزمات.

منسق الآيني للحد الأدنى لمعايير التعليم

اليونيسيف - قسم التعليم

٣ ساحة الأمم المتحدة United Nations Plaza ٣

نيويورك، NY ١٠٠١٧

الولايات المتحدة الأميركية

minimumstandards@ineesite.org

www.ineesite.org

INEE

Inter-Agency Network for Education in Emergencies
Réseau Inter-Agences pour L'Éducation en Situations d'Urrgence
La Red Interagencial para la Educación en Situaciones de Emergencia
Rede Inter-Institucional para a Educação em Situação de Emergência
الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

الحد الأدنى لمعايير التعليم

الجهوزية، الإستجابة، التعافي

الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (آيني) هي شبكة عالمية مفتوحة تضم أعضاء يعملون سوياً ضمن إطار عمل إنساني وتنموي لضمان حق الحصول على التعليم الجيد والأمن للجميع في حالات الطوارئ ومرحلة التعافي بعد الأزمات. تؤمن المجموعة القيادية القيادة والتوجيه للشبكة: تضم المجموعة القيادية الحالية أعضاء من Care، الصندوق العالمي للطفل (Child Fund International)، لجنة الإغاثة الدولية (International Rescue Committee - IRC)، صندوق تعليم اللاجئين (Refugee Education Trust - RET)، معهد المجتمع المفتوح (Open Society Institute - OSI)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو (UNESCO)، صندوق الأمم المتحدة للطفولة- اليونيسيف (United Nations International Children's Emergency Fund - UNICEF)، مفوضية الأمم المتحدة لرعاية شؤون اللاجئين (UNHCR)، والبنك الدولي (World Bank).

تقوم مجموعة عمل الآيني للحد الأدنى لمعايير التعليم بتيسير تنفيذ الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الإستجابة والتعافي حول العالم. تتألف مجموعة العمل (٢٠٠٩-٢٠١١) من ١٩ منظمة ذات خبرة في مجال التعليم في حالات النزاعات والكوارث: Action Aid، أكاديمية التطوير التعليمي (Academy for Education Development -AED) ، المعاهد الأميركية للأبحاث (American Institutes of Research - AIR)، التعليم الأساسي للاجئين الأفغان (Basic Education for Afghan Refugees - BEFARe)، منتدى التربية والتعليم للمرأة الأفريقية(FAWE)، لجنة الإغاثة الدولية (International Rescue Committee - IRC)، ا Deutsche Geselleschaft fur Technische Zusammenarbeit - GTZ ، جمعية مافيكالم للمساعدة الإجتماعية والأعمال الخيرية (Mavikalem Social Assistance and Charity Association)، الوكالة النروجية للتنمية (Norwegian Agency for Development - NORAD)، المجلس النروجي للاجئين (Norwegian Refugee Council - NRC)،أوكسفام نوفب(Oxfam Novib)، جمعية غوث الأطفال (Save the Children)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو (UNESCO)، ا Plan International ،صندوق الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف- United Nations International Children's Emergency Fund - UNICEF، War Child Holland ، World Education، Refugee Care ZOA.

إن الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (آيني) ممتنة لأكثر من ٤١ من الوكالات، المعاهد والجمعيات لدعمهم للشبكة منذ خلقها. للحصول على لائحة كاملة من الشكر والعرفان الرجاء زيارة موقع الآيني الإلكتروني: **www.ineesite.org** .

تم دعم ترجمة «الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الإستجابة، التعافي» من قبل مجتمع اللغة العربية من الآيني.
للتواصل مع ميسّر مجتمع اللغة العربية الرجاء إرسال بريد إلكتروني إلى : arabic@ineesite.org .

إن الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (آيني) مفتوحة لكل الأفراد والمنظمات المهتمين والذين ينفذون ويدعمون ويناصرون التعليم في حالات الطوارئ. يمكن للأفراد المهتمين أن يتسجلوا للحصول على عضوية من خلال الموقع الإلكتروني للآيني: www.inee.org/join . لا تستوجب العضوية أية رسوم أو إلتزامات.

لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة www.ineesite.org أو التواصل مع منسق الآيني للحد الأدنى لمعايير التعليم على البريد الإلكتروني minimumstandards@ineesite.org .

النسخة الأولى: آيني © ٢٠٠٤

إعادة طباعة: آيني © ٢٠٠٦

إعادة طباعة: آيني © ٢٠٠٩

النسخة الثانية: آيني © ٢٠١٠

جميع الحقوق محفوظة ولكن من الممكن إعادة إنتاج هذا المحتوى بأي أسلوب كان لأغراض تعليمية. يجب الحصول على موافقة رسمية لكل الإستعمالات المماثلة لكنها غالبا ما تعطى على الفور. في حال النسخ لأغراض أخرى، أو لإعادة الإستخدام في مطبوعات أخرى، أو لأغراض الترجمة والتطويع، ينبغي الحصول على تصريح خطي ورسمي مسبق من مالك الحقوق:

قام بترجمة الكتيب إلى اللغة العربية: رامي شمس الدين

تصميم: Creatrix Design Group، كندا

قام بتصميم المحتوى باللغة العربية: نادين فران

صور الغلاف: لجنة الإغاثة الدولية (International Rescue Committee)، جمعية غوث الأطفال (Save the Children)، أوكسفام نوفب (Oxfam Novib).

المحتويات

مقدمة إلى الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الإستجابة، التعافي.....٢

النطاق الأول: المعايير الأساسية.....١٨

مشاركة المجتمع

المعيار الأول: المشاركة.....٢٢

المعيار الثاني: الموارد.....٢٨

التنسيق

المعيار الأول: التنسيق.....٣١

التحليل

المعيار الأول: التقييم.....٣٥

المعيار الثاني: إستراتيجيات الإستجابة.....٤١

المعيار الثالث: المراقبة.....٤٥

المعيار الرابع: التقييم.....٤٨

النطاق الثاني: إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة.....٥٢

المعيار الأول: تكافؤ في فرص الحصول على التعليم.....٥٥

المعيار الثاني: الحماية والمعيشة الجيدة.....٦١

المعيار الثالث: المرافق والخدمات.....٦٨

النطاق الثالث: التدريس والتعلّم.....٧٤

المعيار الأول: المناهج.....٧٧

المعيار الثاني: التدريب، التطور المهني والدعم.....٨٣

المعيار الثالث: التدريس وعمليات التعلّم.....٨٧

المعيار الرابع: تقييم نتائج التعلّم.....٨٩

النطاق الرابع: المعلمون وسائر العاملين في التعليم.....٩٢

المعيار الأول: التوظيف والإختيار.....٩٥

المعيار الثاني: ظروف العمل.....٩٨

المعيار الثالث: الدعم والإشراف.....١٠١

النطاق الخامس: سياسة التعليم.....١٠٤

المعيار الأول: القانون وتشكيل السياسة.....١٠٧

المعيار الثاني: التخطيط والتنفيذ.....١١٢

المرفقات.....١١٥

المرفق رقم ١: القاموس.....١١٥

المرفق رقم ٢: المختصرات.....١٢٤

المرفق رقم ٣: الفهرس.....١٢٥

المرفق رقم ٤: استمارة الإنطباعات والتعليقات.....١٣٢

مقدمة إلى الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الإستجابة، التعافي

ما هو التعليم في حالات الطوارئ؟
التعليم هو حق إنساني أساسي وضروري لكل الناس. إنه أمر ملح لعشرات الملايين من الأطفال والشباب المتأثرين بحالات الطوارئ. يمكن للنزاعات والكوارث أن تؤثر بشكل كبير على الجهود التعليمية وتحرم المتعلمين من النتائج التحوليّة للتعليم الجيّد.

يضم التعليم في حالات الطوارئ فرص تعلميّة لكل الأعمار. إنه يشمل تنمية الطفولة المبكرة، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي، التعليم غير الرسمي، التعليم التقني، التعليم المهني، التعليم الجامعي، وتعليم البالغين. من حالات الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي، يؤمن التعليم الجيّد الحماية الجسدية، النفس- اجتماعية، والمعرفية التي يمكن أن تحافظ على الأرواح وتنقذها.

يصون التعليم في حالات الطوارئ الكرامة ويحافظ على الحياة عبر توفير مساحات آمنة للتعلّم حيث يمكن تحديد الأطفال والشباب الذين يحتاجون إلى مساعدة أخرى وتقديمها لهم. ينقذ التعليم الجيّد الأرواح عبر تأمين الحماية الجسدية من المخاطر ومن الإستغلال في محيط من الأزمات. عندما يكون المتعلّم في محيط تعلّمي آمن، يصبح أقل عرضة للإستغلال جنسياً أو اقتصادياً أو للتعرض لأية مخاطر أخرى، مثل الزواج المبكر أو القسري، التجنيد في القوات المقاتلة أو الجريمة المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتعليم أن يؤمن معلومات منقذة للحياة لتقوية مهارات البقاء الضرورية وآليات التأقلم. أمثلة على ذلك تشمل معلومات حول كيفية تفادي الألغام الأرضية، كيفية الحماية من الإستغلال الجنسي، كيفية تفادي الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة، وكيفية الحصول على الرعاية الصحية والطعام.

كذلك تخفف فرص التعليم من الأثر النفس- اجتماعي للنزاعات والكوارث عبر توفير جو من الروتين، الإستقرار، الهيكلية، والأمل للمستقبل. عبر تمتين عملية حل المشكلات ومهارات التأقلم، يمكّن التعليم المتعلمين من اتخاذ قرارات جيدة حول كيفية البقاء والرعاية بأنفسهم وبالآخرين وسط محيطات خطرة. إنه يساعد الناس في التفكير النقدي حول الرسائل السياسية أو المعلومات المتضاربة.

يمكن للمدارس ومساحات التعلّم الأخرى أن تخدم كنقطة دخول لتأمين دعم أساسي يتخطى قطاع التعليم، مثل الحماية، الغذاء، المياه والصرف الصحي، والخدمات الصحية. إن التنسيق بين العاملين في قطاع التعليم، الحماية، المأوى، المياه والصرف الصحي، والقطاع النفس - اجتماعي، أمر هام لتأسيس مساحات آمنة، صديقة للمتعلّم.

يساهم التعليم الجيد بشكل مباشر في الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي والسياسي للمجتمعات. إنه يساعد على الحد من إمكانية حصول نزاع عنيف عبر تعزيز التماسك الإجتماعي ودعم حل النزاعات وبناء السلام. بالرغم من ذلك، وبما أن فرص بناء السلام على مدى طويل تزداد إذا ما تم تثقيف جماعة متأثرة بالنزاعات، إلا أن التعليم يمكن أن يكون لديه أثر سلبي على السلام والإستقرار. يمكن أن يساهم التعليم في النزاع إذا قام بدعم عدم المساواة والظلم الإجتماعي عبر نكران الحق في الحصول على التعليم لبعض المتعلمين، أو في حال إنحياز المناهج وممارسات التدريس. يمكن للمرافق التعليمية أن تُستهدف خلال النزاع أو يمكن أن تتم مهاجمة التلاميذ أو العاملين في التعليم في طريقهم من وإلى المدرسة. إن خطة إصلاح للتعليم مصممة جيداً ويمكنها أن تبدأ فوراً بعد حالة الطوارئ، هي أمر ضروري للمساعدة في ضمان الحماية لأنظمة التعليم ولوضع الجماعات المتأثرة بالنزاع على طريق السلام والتنمية المستدامين.

يمكن للأزمات أن تقدّم فرصة للسلطات المحلية، المجتمعات والأطراف المعنية العالمية للعمل معاً للتغيير الإجتماعي عبر خلق أنظمة تعليمية وهيكلية أكثر مساواةً. يمكن للمجموعات التي غالباً ما تستثنى، مثل الأطفال الصغار، الفتيات، المراهقين، الأطفال ذوي إعاقات، اللاجئين، والنازحين داخلياً، أن يستفيدوا من الفرص ليحققوا تقدماً في التعليم. يمكن لهذا أن يكون ربحاً من الأزمة، وينتج عنه تحسينات في إمكانية الحصول على التعليم وفي جودته.

تؤمن الأزمات الفرص لتعليم كل أعضاء المجتمع مهارات وقيم جديدة: مثلاً، أهمية التعليم الشمولي، المشاركة والصبر، حل النزاعات، حقوق الإنسان، الحفاظ على البيئة والوقاية من الكوارث. إنه لأمرٌ حتمي أن يكون التعليم في حالات الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي مناسباً وذا صلة. يجب أن يعلّم مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، أن يؤمن المناهج المناسبة لحاجات المتعلمين ويشجع على التفكير النقدي. يمكن للتدريس أن يبني ثقافة آمنة ومقاومة عبر التدريس عن الأخطار، الترويج للمدارس كمراكز للحد من مخاطر الكوارث في المجتمع وتمكين دور الأطفال والشباب كقادة في الوقاية من الكوارث.

كيف يندرج التعليم ضمن الإستجابة الإنسانية ويتلاءم معها؟

تضع المجتمعات التعليم في رأس الأولويات أثناء الأزمات. غالباً ما تكون المدارس ومساحات التعلّم في قلب المجتمع وترمز إلى فرص لأجيال المستقبل وآمال لحياة أفضل. للمتعلمين وعائلاتهم تطلعاتهم، وإن التعليم أساسي في زيادة قدرة كل فرد في المشاركة على أكمل وجه في حياة مجتمعهم - اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً.

حتى فترة ليست ببعيدة، كانت أعمال الإغاثة الإنسانية تشمل تأمين الطعام، المأوى، المياه والصرف الصحي والعناية الصحية. كان ينظر إلى التعليم كجزء من عمل تنموي طويل الأمد بدلاً من أعتباره إستجابة ضرورية للطوارئ.

إلّا أن دور التعليم في الحفاظ على الحياة وإنقاذها قد تم الإعتراف به وأصبح شمل التعليم ضمن الإستجابة الإنسانية أمرٌ أساسي.

إن التعليم جزء لا يتجزأ من عملية تخطيط وتأمين الإستجابة الإنسانية، والتي تتعدى مجرد تأمين الإغاثة الفورية. إن التنسيق والتعاون بين التعليم وقطاعات الطوارئ الأخرى أمرٌ أساسي للإستجابة الفعّالة التي تتناول حقوق وحاجات كل المتعلمين. يظهر هذا في اتفاقية المرافقة بين مشروع اسفير والآيني والدور الذي تلعبه مجموعة التعليم في اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات (أنظر مقطع الروابط الإستراتيجية على الصفحات ١٥ - ١٦).

يتم وصف الإستجابة الإنسانية كعملية متواصلة التطوّر تشمل الجهوزية لحالات الطوارئ قبل الأزمة والإستجابة في حالة الطوارئ وتمتد إلى مرحلة التعافي. في حالات عدم الإستقرار المزمن، غالباً ما لا يكون هذا التطور المستمر هو الواقع. إلّا أنه يمكن أن يقدّم إطار عمل مفيد للتحليل والتخطيط.

ما هو الحد الأدنى لمعاييرالتعليم من الآيني؟

يحتوي كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني على ١٩ معياراً، يرافق كل منهم خطوات أساسية وملاحظات إرشادية. يهدف الكتيب إلى تحسين جودة الجهوزية التعليمية، الإستجابة والتعافي، ويزيد من فرص الحصول على فرص آمنة ومناسبة للتعليم ويضمن المساءلة عند تأمين هذه الخدمات.

لقد قامت الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (آيني) بتيسير عملية استشارية شملت سلطات وطنية، ممارسين، صانعي السياسات، أكاديميين ومربين آخرين من حول العالم ليطوروا هذا الكتيب عام ٢٠٠٤ وليحدثوه عام ٢٠١٠ (أنظر في الأسفل لمزيد من المعلومات). لقد تم تصميم الإرشاد في كتيب الآيني للحد الأدنى للمعايير للإستخدام في الإستجابة للأزمات في مختلف الظروف، من ضمنها الكوارث التي تسببها أخطار طبيعية ونزاعات، وظروف سريعة وبطيئة الحصول وحالات طوارئ في البيئات الريفية والحضرية.

يركّز كتيب الحد الأدنى لمعاييرالتعليم من الآيني على ضمان الجودة والتنسيق في الإستجابة الإنسانية: وتأمين الحقوق والحاجات التعليمية للناس المتأثرين بالكوارث خلال عمليات تصون كرامتهم. من المهم أيضاً تنسيق أعمال الإغاثة الإنسانية والتنموية في قطاع التعليم. يمكن لفترات الإستقرار أن تتزعزع جراء النزاعات، عدم الإستقرار، والأزمات الإنسانية، خاصة في السياقات المتأثرة بالنزاعات. في مثل هذه الحالات، غالباً ما تعمل المنظمات الإنسانية والتنموية عشوائياً في تأمين التعليم. أن التنسيق والتعاون عن كثب

أمرٌ أساسي لدعم التعليم بفعالية، خاصة أثناء الإنتقال من الإغاثة الإنسانية إلى المساعدة التنموية. يؤمن الكتيب الإرشاد حول كيفية التحضير والإستجابة لحالات الطوارئ الحادة في طرق تقلل المخاطر وتحسّن الجهوزية المستقبلية وتضع أساساً متيناً للتعليم الجيد. يساهم هذا في بناء أنظمة تعليمية أقوى في مراحل التعافي والتنمية.

كيف تم تطوير الحد الأدنى لمعاييرالتعليم من الآيني؟

عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، تم تطوير الحد الأدنى لمعاييرالتعليم من الآيني، وتم مناقشتها والإتفاق عليها من خلال عملية تشاركية من الإستشارات المحلية، الوطنية والإقليمية، وعبر لائحة التعميم من آيني وعملية مراجعة للأقران. وقد عكست هذه العملية الإستشارية الموسّعة مبادئ الآيني الإرشادية للتعاون والشفّافية وفعالية التكاليف وصنع القرار عبر الإستشارة. لقد ساهم أكثر من ٢,٢٥٠ فرد من أكثر من ٥٠ دولة في تطوير النسخة الأولى من الحد الأدنى لمعاييرالتعليم من الآيني. وفي عامي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، واستناداً إلى معطيات التقييم والتوصيات التي تم تلقيها من مستخدمي المعايير، بدأت الشبكة عملية تحديث لضمان أن الكتيب:

- يعكس آخر التطورات في مجال التعليم في الطوارئ؛
- يشمل الخبرات والممارسات الجيدة لمستخدمي الكتيب الذين يقومون بأقلمة المعايير وسياقهم؛
- أصبح أكثر سهولة للإستخدام من نسخة عام ٢٠٠٤

لقد تم تحديث نسخة عام ٢٠١٠ من الحد الأدنى لمعاييرالتعليم من الآيني استناداً إلى العملية الإستشارية الأساسية وعلاقة الآيني المتينة مع الممارسين في مجال التعليم، والعمل الإنساني والتنمية وصانعي السياسات. لقد شملت الخطوات الأساسية في هذه العملية، والتي ضمت أكثر من ١,٠٠٠ فرد من مختلف أنحاء العالم، تحليلاً للتعليقات والإنطباعات حول الكتيب، استشارةً على الإنترنت، تمتيناً للقضايا المتقاطعة عبر استشارات مع مجموعات من الخبراء، توحيد كل قطاع من المعايير، مراجعة أقران ومراجعة على الإنترنت عبر أعضاء الآيني من خلال لائحة التعميم التابعة للشبكة.

إطار عمل مرتكز على حقوق الإنسان لضمان حق الحياة بكرامة

القانون الإنساني وقانون اللاجئين من حقوق الإنسان هو فحوى المعاهدات القانونية العالمية والمعايير القاعدية التي تضمن وتضبط حقوق الإنسان في زمن السلم وخلال الأزمات التي يسببها النزاع والكوارث. لقد اشتق الحد الأدنى لمعاييرالتعليم من الآيني من حقوق الإنسان وخاصة من الحق في الحصول على التعليم، كما ورد في وثائق أساسية من حقوق الإنسان.

بالرغم من أنها غير مُلزمة قانونياً، فقد أكد إعلان جومتين عام ١٩٩٠، وإطار عمل منتدى التعليم العالمي للتعليم للجميع، وأهداف التنمية الألفية، الحق للجميع وقاموا في بعض

بعض الحالات بتطويره. تعير هذه الإعلانات انتباهاً خاصاً للتعليم في ظروف الأزمات، ومن ضمنها تلك التي تنتج جماعات نازحة مثل اللاجئين والنازحين داخلياً. تؤكد هذه الإعلانات على التعليم في مرحلة الطفولة، وعلى إمكانية الإنتفاع من برامج التعليم لجميع الشباب والراشدين، وتحسين جودة برامج التعليم الحالية.

كذلك تم اشتقاق الحد الأدنى لمعاييرالتعليم من الآيني من الميثاق الإنساني لمشروع اسفير. لقد ارتكز على مبادئ ومتطلبات القانون الإنساني الدولي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، قانون اللاجئين وقواعد السلوك لحركة الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في الإغاثة أثناء الكوارث. يعبّر الميثاق الإنساني عن الإيمان بأنه يحُق للأشخاص المتأثرين بالكوارث والنزاعات المسلحة، في الحصول على مساعدة وحماية لضمان الظروف الأساسية للعيش بكرامة وأمان. يشير الميثاق الإنساني إلى المسؤوليات القانونية للدول والأطراف المتحاربة في ضمان الحق بالحماية والمساعدة. عندما تكون تلك الدول غير قادرة أو غير راغبة في تحمل مسؤولياتهم، فإنهم يكونون ملزمين بالسماح للمنظمات الإنسانية بتأمين الحماية والمساعدة (أنظر **www.sphereproject.org**).

الصكوك القانونية الدولية التي ارتكز عليها الحد الأدنى لمعايير التعليم

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) (البنود ٢، ٢٦)

إتفاقية جينيف الرابعة (١٩٤٩) (البنود ٣، ٢٤، ٥٠) والبروتوكول الإضافي رقم ٢ (١٩٧٧) (البند ٤،٣ أ)

إتفاقية متعلقة بوضع اللاجئين (١٩٥١) (البنود ٣، ٢٢)

المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) (البند ٢)

المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية (١٩٦٦) (البنود ٢، ١٣، ١٤)

إتفاقية إزالة كل أنواع التمييز ضد النساء (١٩٧٩) (البند ١٠)

إتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) (البنود ٢، ٢٢، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٨، ٣٩)

قانون روما للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨) (البند ٨(٢) (ب) (ix) و ٨ (٢) (ج) (II٧))

المبادئ الإرشادية للنزوح الداخلي (غير مُلزِم) (١٩٩٨) (الفقرة ٢٣)

إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات (٢٠٠٦) (البند ٢٤)

هل هناك حق في التعليم في ظروف الطوارئ؟

نعم. إن حقوق الإنسان عالمية وتنطبق حتّى في حالات الطوارئ. إن الحق في التعليم هو حق إنساني وحق مُمَكِّن. يؤمن التعليم المهارات التي يحتاجها الناس ليفعّلوا أقصى قدراتهم وليمارسوا حقوقهم الأخرى مثل الحق في الحياة والصحة. مثلاً، عندما يتمكن الإنسان من قراءة تحذيرات السلامة عن الألغام، يصبح قادراً على تجنّب حقل مليء بالألغام. كذلك تدعم المعرفة الأساسية للقراءة والكتابة حق الصحة. إنها تُمكّن الناس من قراءة التعليمات الطبية من الأطباء وإتباع تعليمات تناول الجرعات على قوارير الدواء.

إن تأمين التعليم الجيد للجميع هو في البداية مسؤولية السلطات المحلية، ومفوّضة إلى وزارات التربية وسلطات التعليم المحليّة. في حالات الطوارئ، تقوم الأطراف الفاعلة الأخرى - المنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والمنظمات المرتكزة على المجتمع - بالقيام بأنشطة تعليمية. في السياقات حيث تكون السلطات المحلية أو الوطنية المعنية غير قادرة أو غير راغبة في تنفيذ ما يتوجب عليها، يمكن لهذه الأطراف المعنية أن تتولى مسؤولية تأمين التعليم. إن كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم يؤمن إطار عمل من الممارسات الجيدة لكل الأطراف المعنية للمساعدة في تحقيق التعليم الجيد.

إن «التعليم الجيد» هو تعليم متوفّر، ممكن الحصول عليه، مقبول ومتأقلم. إن الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني تأخذ لغة وروح قانون حقوق الإنسان كأساس في التخطيط للتعليم. إنه يساعد على تحقيق التعليم الجيد عبر تجسيد مبادئ المشاركة، المساءلة، عدم التمييز والحماية القانونية.

إستخدام كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني

ما هو محتوى كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم؟

إن الحد الأدنى لمعايير التعليم مقسّم إلى خمسة نطاقات:

المعايير الأساسية: لقد تمت مراجعة هذه المعايير وتوسيعها لتشمل التنسيق ومشاركة المجتمع والتحليل. يجب تطبيق هذه المعايير في كل النطاقات للترويج لإستجابة شاملة وجيدة. تعطي هذه المعايير انتباهاً خاصاً للحاجة إلى تشخيص جيد في كل مراحل دورة المشروع، من أجل فهم السياق بشكل أفضل وتطبيق المعايير بشكل أنسب في المجالات التي تلي.

إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة: تركّز المعايير في هذا النطاق على إمكانية الحصول على فرص تعليم آمنة ومناسبة. إنها تلقي الضوء على روابط هامة بالقطاعات الأخرى مثل الصحة، المياة والصرف الصحي، الغذاء والمأوى التي تساعد في تعزيز الأمن، السلامة، وتضمن المعيشة الجسدية والنفسية والمعرفية الجيدة.

التدريس والتعلّم: تركّز هذه المعايير على عناصر هامة تروّج التدريس والتعلّم الفعّالين، من ضمنها المناهج، التدريب، التطور المهني والدعم، التدريس وعمليات التعلّم، وتقييم نتائج التعلّم.

المعلمون وسائر العاملين في التعليم: تغّطي المعايير في هذا النطاق إدارة وتنظيم الموارد البشرية في قطاع التعليم. يشمل هذا النطاق عملية التوظيف والإختيار، شروط العمل، والدعم والإشراف.

سياسة التعليم: تركّز المعايير في هذا النطاق على صياغة السياسات وتشريعها، والتخطيط والتنفيذ.

يصف كل مقطع في الكتيب نطاقاً محدداً من العمل التعليمي. إلّا أن كل معيار يتقاطع مع القطاعات الأخرى في الكتيب. تحدد الملاحظات الإرشادية الروابط الهامة مع المعايير الأخرى عند الملاءمة أو الملاحظات الإرشادية في النطاقات الأخرى لتأمين نظرة شاملة للتعليم الجيد.

ما هو الجديد في نسخة العام ٢٠١٠ من كتيب الحد الأدنى للمعايير؟
من يألف نسخة عام ٢٠٠٤ من الكتيب سيتذكر معظم محتوى هذه النسخة. تشمل التحسينات:

- تقوية تحليل السياق والقضايا الرئيسية: الحماية، الدعم النفسي الإجتماعي، التخفيف من النزاعات، الحد من مخاطر الكوارث، تنمية الطفولة المبكرة، الجنس (الجندر)، فيروس نقص المناعة المكتسبة، مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، حقوق الإنسان، التعليم الشمولي، والروابط المشتركة بين القطاعات (الصحة؛ المياه والصرف الصحي؛ والتوعية حول للنظافة الشخصية؛ المأوى، الطعام والغذاء) والشباب. للحصول على أدوات لتساعد في تطبيق هذه القضايا الرئيسية، الرجاء زيارة حقيبة أدوات الآيني على الموقع: **www.ineesite.org/toolkit**.

- شمل الخطوات الرئيسية، عوضاً عن المؤشرات الرئيسية، التي يجب اتباعها لتحقيق المعايير (أنظر محتوى الصندوق على الصفحة التالية)؛

- تغيير إسم النطاق الأول من «معايير مشتركة لجميع الفئات» إلى «المعايير الأساسية»، لتعكس الحاجة إلى إستخدام هذه المعايير كأساس لكل أعمال التعليم. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى الحاجة إلى التنسيق في كل أعمال التعليم، فقد تم نقل معيار التنسيق إلى هذا النطاق من نطاق سياسة التعليم.

تحليل السياق

يجب أن تتمركز الإستجابة الإنسانية حول المجموعة المتأثرة بحالات الطوارئ كما أنها المركز الذي تتمحور حوله معايير الآيني المستحدثة. للكوارث والنزاعات أثار مختلفة على الناس بسبب عدم التساوي في السيطرة على الموارد والسلطة. الهشاشة هي ميزة أو ظرف تجعل الناس أكثر عرضة للآثار المدمرة للكارثة أو النزاع. السياقات الإجتماعية، الجيلية، المادية، البيئية، الثقافية، الجغرافية، الإقتصادية والسياسية التي يعيشها الناس تلعب دوراً في تحديد الهشاشة. استناداً إلى السياق، يمكن للمجموعات الهشة أن تشمل النساء، الناس ذوي إعاقة، الأطفال الذين كانوا منتسبين إلى القوات والجماعات المسلحة، والناس المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة. القدرة هي مزيج نقاط القوة، السِمات والموارد المتوفرة للفرد، للبيئة المحلية، للمجتمع، أو للمنظمة، والتي يمكنها أن تساعد في تحقيق الأهداف المتفق عليها.

من أجل فهم كيف يؤثر السياق على الهشاشة والقدرة، يجب على الأطراف المعنية في التعليم أن تأخذ بعين الإعتبار الهشاشة والقدرات المتداخلة والمتغيرة في تحليلها للسياق المحلي. في بعض السياقات، يمكن أن يصبح الناس أكثر هشاشة نتيجة للعرق، الفئة أو الطائفة، أو النزوح أو الإنتماء السياسي أو الديني. يمكن لهذه العناصر أن تؤثر على إمكانية الحصول على خدمات التعليم الجيد. لهذا السبب، فإن تحليلاً شاملاً لحاجات الناس، والهشاشات والقدرات في كل سياق أمرٌ ضروري للحصول على إستجابة إنسانية فعّالة. تشمل المعايير الأساسية إرشادات حول تحليل السياق، وقد تم أيضاً إدراجها في الكتيب.

من أجل التقليل من هشاشة الناس في الأزمة، من الضروري الإعتراف بقدرتهم ومقاومتهم والبناء عليها. إن فهم ودعم الإستجابات المحلية وبناء قدرات الأطراف المعنية المحلية هي أولويات مطلقة. عبر تمتين تحليل السياق في المعايير الأساسية وإدخال القضايا الرئيسية فيها، يؤمن كتيب عام ٢٠١٠ إطار عمل لمعالجة السياق والهشاشة والقدرة في جهوزية التعليم، والإستجابة والتعافي، بشكل أفضل وبطريقة شاملة.

ما هو الفرق بين المعيار، الخطوة الرئيسية، والملاحظة الإرشادية؟

يتبع كل معيار نفس التصميم. أولاً، يتم وضع **الحد الأدنى للمعيار**. لقد اشتقت المعايير من المبدأ القائل بأنه من حق الجماعات المتأثرة بالكوارث أو النزاعات أن تحيا حياة كريمة وبكرامة، وأن تحصل على تعليم آمن، جيد ومناسب. وبالتالي فإن هذه المعايير نوعية بطبيعتها ويقصد منها أن تكون عالمية وقابلة للتطبيق في أية بيئة.

تلحق بالمعايير مجموعة من **الخطوات الرئيسية**، وهي طرق مقترحة لتحقيق المعيار. بعض الخطوات قد لا تكون قابلة للتطبيق في كل السياقات؛ يجب أقلمتها لسياق محدد. يمكن للمتمرس أن يقترح خطوات بديلة ليتم تحقيق المعيار.

أخيراً، تغطي **الملاحظات الإرشادية** نقاطاً أساسية من الممارسة الجيدة ليتم أخذها بعين الإعتبار عند تطبيق الحد الأدنى للمعايير وأقلمة الخطوات الرئيسية في مختلف السياقات. إنها تقدم نصيحة حول القضايا ذات الأولية وكيفية التعاطي مع الصعاب العملية، في الوقت الذي تؤمن فيه خلفية من المعلومات والتعريفات.

من يجب أن يستخدم الحد الأدنى للمعايير من آيني؟

كل الأطراف المعنية المنخرطة في التجهيز للتعليم في حالات الطوارئ، والإستجابة، والتعافي، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من النزاعات، يجب أن تستخدم وتروّج لهذه المعايير وللخطوات الرئيسية والملاحظات الإرشادية. إنها تؤمن إطار عمل من المعرفة التقنية والممارسة الجيدة لضمان إمكانية الحصول على تعليم جيد وآمن وتجمع الأطراف المعنية سوياً على المستوى الوطني والعالمي.تشمل الأطراف المعنية:

- سلطات التعليم على المستوى المحلي والوطني؛
- وكالات الأمم المتحدة؛
- الوكالات المانحة الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف؛
- المنظمات غير الحكومية والمنظمات المرتكزة على المجتمع، بما في ذلك جمعيات الأهل والمعلمين؛
- المعلمين، وسائر العاملين في التعليم واتحادات المعلمين؛
- لجان التنسيق في قطاع التعليم ومجموعات التعليم؛
- مستشاري التعليم؛
- الباحثين والأكاديميين؛
- مناصري حقوق الإنسان والأعمال الإنسانية.

كيف يمكنني أقلمة الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني في سياقي المحلي؟

هناك من دون شك تضارب بين المعايير العالمية، المرتكزة على حقوق الإنسان، وإمكانية تطبيقها في الواقع العملي. تعرّف المعايير أهداف الحصول على التعليم الجيد وفق البنود العالمية، فيما تمثّل الخطوات الرئيسية الخطوات المحددة التي تساعد في تحقيق كل معيارٍ. بما أن كل سياق يختلف، فيجب أقلمة الخطوات الرئيسية لكل ظرف محلي محدد. مثلاً، الخطوة الرئيسية المتعلقة بنسبة التلاميذ لكل أستاذ تنص على أنه «يجب توظيف عدد كافٍ من المعلمين لضمان مناسبة نسبة التلاميذ لكل أستاذ» (أنظر المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار ١، الملاحظة الإرشادية ٥، صفحة ٩٧). يجب أن يتم التطويع عبر تحديد النسبة الملائمة لعدد التلاميذ لكل أستاذ باستشارة الأطراف المعنية. قد تكون نسبة ٦٠ تلميذ لكل استاذ مقبولة في الحالات القصوى من الطوارئ، إلا أن هذا الرقم يتوقع أن يتحسن ويصل إلى ٣٠ أو ٤٠ تلميذ لكل أستاذ في سياق الأزمات المزمنة أو مرحلة التعافي. يجب أخذ السياق بعين الإعتبار، ومن ضمنه الموارد المتاحة، ومرحلة حالة الطوارئ عند تحديد الخطوات المطوّعة المقبولة محليّا.

في الحالات المثالية، يجب أن تجري عملية التطويع قبل بداية أية حالة طوارئ كجزء من الخطة الوقائية التعليمية والجهوزية. لقد اظهرت خبرة مستخدمي الحد الأدنى للمعايير من الآيني أن التطويع يكون أكثر فعالية عندما يجري كنشاطٍ تشاركي وتعاوني. عند وجودها، تشكل لجنة تنسيق مجموعة التعليم منتدىً مثالياً لتطوير خطوات محلية مناسبة ملموسة وقابلة للتطبيق لتحقيق المعايير (لإرشادات حول تطويع الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني، يرجى مراجعة حقيبة أدوات الآيني: **www.ineesite.org/toolkit**).

في بعضٍ الحالات، تجعل العوامل المحلية تحقيق الحد الأدنى للمعايير والخطوات الرئيسية أمراً بعيد المنال على المدى القصير. عندما يحصل هذا، من الضروري التمعن في الموضوع وفهم الفجوة بين المعايير والخطوات الرئيسية المذكورة في الكتيب والواقع في السياق المحلي. يجب تفحّص تحديات وإستراتيجيات التغيير المحددة من أجل تحقيق المعايير. يمكن تطوير إستراتيجيات البرنامج والسياسة ويمكن البدء بالمناصرة لتقليص تلك الفجوة.

لقد تم تطوير الحد الأدنى لمعايير التعليم لتحسين الطريقة التي تكون فيها الأعمال الإنسانية مسؤولة تجاه حقوق التعليم وحاجات الناس المتأثرين بالكوارث. الهدف هو إحداث تغيير ملحوظ في حياة الناس المتأثرين بالأزمات. لا يمكن لأي كتيب أن يحقق ذلك وحده. ترحّب آيني بانطباعاتكم وتعليقاتكم حول نسخة عام ٢٠١٠ من الحد الأدنى لمعايير التعليم، التي ستساعد في المراجعة المستقبلية. الرجاء استعمال استمارة الإنطباعات والتعليقات في آخر الكتيب أو على الموقع:
www.ineesite.org/feedback

أدوات تساعد في تطبيق وإضفاء الطابع المؤسسي على الحد الأدنى لمعايير التعليم

إن المواد التي تساعد في تطبيق الحد الأدنى لمعايير التعليم وإضفاء الطابع المؤسسي عليها متوفرة على موقع الآيني الإلكتروني:
www.ineesite.org/standards

الترجمات للحد الإدنى لمعايير التعليم من الآيني:
www.ineesite.org/translations

إن نسخة العام ٢٠٠٤ من كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني متوفرة في ٢٣ لغة. سوف يتم ترجمة النسخة الحالية إلى الفرنسية، الأسبانية، البرتغالية، ولغات أخرى.

حقيبة أدوات الآيني:
www.ineesite.org/toolkit

تحتوي حقيبة أدوات الآيني على كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني، ومواد تدريب وترويج (تشمل كل الترجمات)، بالإضافة إلى أدوات عملية لأقلمة المؤشرات في السياق المحلي من أجل تحقيق المعايير. إن الأدوات مرتبطة بكل نطاق ضمن الكتيب وكذلك بالقضايا الرئيسية المذكورة في الكتيب. كذلك تحتوي حقيبة الأدوات على مجموعة من أدوات الآيني التي تم تطويرها لتكمل وتدعم كتيب الحد الأدنى للمعايير من الآيني: مثلاً، الملاحظات الإرشادية لبناء مدارس أكثر أماناً، الملاحظات الإرشادية لتعويض المعلم، الملاحظات الإرشادية للتدريس والتعلّم، دليل الجيب للتعليم الشمولي ودليل الجيب حول الجنس(الجندر).

الأدوات المرجعية للحد الأدنى للمعايير من الآيني:
www.ineesite.org/MSreferencetool

هذه الأداة هي دليل مرجعي سريع في شكل كتيب «غير قابل للتضرر»، ويشمل كل المعايير، الخطوات الرئيسية، والملاحظات الإرشادية بشكل سهل القراءة.

قوائم الكشف لإضفاء الطابع المؤسسي على الحد الأدنى للمعايير من الآيني:
www.ineesite.org/institutionalisation

لقد تم تطوير قوائم الكشف هذه لاستهداف حاجات خاصة لمختلف أنواع المنظمات (وكالات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية، الحكومات، الممولين وهيئات تنسيق التعليم ومجموعات التعليم). توضّح هذه القوائم مجموعة من الخطوات التي يمكن للمنظمات أن تتبعها.

كيف يجب أن أستخدم الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني؟

إستخدم دائماً المعايير الأساسية عند تطبيق المعايير في نطاقات أخرى: إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، التدريس والتعلّم، المعلمون وسائر العاملين في التعليم، وسياسة التعليم. إقرأ أيضاً المقدمة المختصرة لكل نطاق من المعايير، التي تحدد القضايا الأساسية المرتبطة بالنطاق. يمكن إيجاد أدوات تقنية حول الممارسة الجيدة للمساعدة في تطبيق المعايير في حقيبة أدوات الآيني: **www.ineesite.org/toolkit**

لقد تم تصميم كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني ليستخدم خلال الإستجابة الإنسانية للتخطيط، التنفيذ، والمراقبة والتقييم (أنظر المثال رقم ١ في الأسفل). سيتم إستخدامه بطريقة أكثر فعالية إذا كانت الأطراف المعنية في التعليم على إطلاع مسبق بالكتيب وإذا كانت قد تلقت تدريباً حوله قبل استعماله خلال إستجابة لحالة طوارئ حادة (أنظر المثال رقم ٢ في الأسفل). تظهر قيمة هذا الكتيب أيضاً في إستخدامه كمساعد في التدريب في تنمية القدرات. كذلك يمكن إستخدامه كأداة للمناصرة أثناء التفاوض بخصوص المجال الإنساني وتأمين الموارد (أنظر المثال رقم ٣ في الأسفل). كذلك فإن هذا الكتيب مفيد في الإستعداد للكوارث، وفي التخطيط الوقائي والتنسيق القطاعي.

يمكننا تحقيق الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني

منذ إطلاقه عام ٢٠٠٤، برهن كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني أنه أداة فعالة في أكثر من ٨٠ دولة للترويج للتعليم الجيد من بداية حالة الطوارئ وحتى مرحلة التعافي. تؤمن المعايير إطار عمل مشترك وتيسّر تطوير الأهداف المشتركة بين مختلف الأطراف المعنية، بما فيهم أعضاء الحكومات والمجتمعات والوكالات العالمية. لقد ذكر مستخدمو كتيب الحد الأدنى للمعايير من الآيني أنه يساعد في:

- ضمان أن المجتمعات يتم إشراكها بفعالية في تصميم وتطبيق برامج التعليم في حالات الطوارئ وحتى مرحلة التعافي؛
- تحقيق تنسيق أفضل في تقييم التعليم والإستجابة؛
- تمتين أنظمة التعليم الوطنية؛
- المساهمة في تحسين الخدمات المقدّمة.
- مراقبة وتقييم أعمال التعليم في حالات الطوارئ حتى مرحلة التعافي والتنمية؛
- بناء القدرات لزيادة المعرفة والمهارات حول تطبيق برامج تعليم عالية الجودة؛
- إرشاد استثمار الممولين في قطاع التعليم

كذلك تخدم معايير الحد الأدنى كأداة مساءلة رئيسية لمقدمي خدمات التعليم. إن الوكالات الممولة تستخدم المعايير بشكل متزايد كإطار عمل للجودة والمساءلة في مشاريع التعليم التي يدعمونها.

فيما يلي أمثلة عن كيف تم إستخدام المعايير في سياقات محددة:

١. إعادة تأهيل المنازل في العراق: بعد القتال الذي دفع الناس إلى مغادرة منازلها، تم إستخدام الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني أثناء إعادة إعمار خمس مدارس في مدينة الفلوجة، عام ٢٠٠٧. شارك التلاميذ والأهل والمعلمين والعائدين والناس الذين بقيوا في منازلهم أثناء القتال، في نقاشات مجموعات مركّزة لتحديد المناطق ذات الأولوية في برنامج التأهيل المدرسي. استناداً إلى الإرشادات في معايير مشاركة المجتمع ونطاق إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، تم تحديد الأولوية بالمياه والصرف الصحي وتحضير غرف التدريس وتم تشكيل لجنة تعليم المجتمع. ولضمان مشاركة النساء في اللجنة، إلتقت الموظفات النساء في المشروع بالأمهات والتلميذات في منازلهم لمعرفة سبب إلتحاق الفتيات بالمدرسة بنسبة صغيرة. تم التطرق إلى مخاوف التلميذات حول الأمان في الذهاب إلى المدرسة عبر جعل الفتيات يسرن إلى المدرسة في مجموعة واحدة أو بوجود مرافق. إن عدم الإرتياح المتصاحب مع وجود معلمين ذكور عازبين في المدارس دفع بلجنة تعليم المجتمع إلى العمل مع إدارة المدرسة لزيادة الشفّافيّة فيما يتعلق بإجراءات التوظيف. ساهمت هذه الخطوة في ترسيخ ثقة الأهل بالمعلمين حول مسؤوليتهم تجاه أولادهم، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع نسبة ارتياد المدرسة.

٢. التنسيق بين الوكالات عقب التسونامي في المحيط الهندي: أصيبت أندونيسيا بأحد أسوأ الخسائر في الأرواح والأضرار المادية في الهزة الأرضية والتسونامي عام ٢٠٠٤. في مقاطعة آتشه، قتل أكثر من ٤٤,٠٠٠ تلميذ و٢,٥٠٠ معلّم وعامل في التعليم، وخسر ١٥٠,٠٠٠ من التلاميذ الناجين إمكانية الوصول إلى مرافق تعليمية مناسبة. في الإستجابة، تم قبول الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني بشكل واسع كتصميم ملائم وأداة تطبيق، الأمر الذي أدّى إلى مستوى أعلى من التنسيق والممارسة المحسّنة أثناء مرحلة الطوارئ. عبر إستخدام الحد الأدنى للمعايير حول التنسيق، قامت السلطات المحلية والوكالات العالمية بتشكيل لجنة تنسيق للتعليم، وقامت بإجتماعات دورية في باندا آتشه. قامت مجموعة عمل الحد الأدنى للمعايير بتدريب موظفي الوكالات حول إستخدام الحد الأدنى للمعايير، ومشاركة الخبرات والممارسات الجيدة. تمت ترجمة الكتيب بسرعة إلى لغة الباهاسا الإندونيسية وتم إستعماله من قبل وزارة التربية في مقاطعة آتشه. أحد الدروس الأساسية المستقاة كان أهمية متابعة الموظفين للتنسيق والتنفيذ في المرحلة الصعبة من حالة الطوارئ. أدّت الإضافة المنهجية للتدريبات حول الحد الأدنى للمعايير أثناء توجيه الموظفين الجدد إلى تأثير بارز في تحسين التنسيق في مثل تلك السياقات الطارئة.

٣. تمتين سياسة التمويل: دولة النروج هي واحدة من خمسة مولين يعتبرون التعليم جزءاً من سياستهم الإنسانية، وقد قامت بدعم الآيني والحد الأدنى لمعايير التعليم بشكل كبير. عام ٢٠٠٧، شكلت وزارة الخارجية النروجية «فريق التعليم في حالات

الطوارئ» الذي يلتزم بضمان رفع مستوى الوعي، التطبيق العملي والإستخدام المنهجي للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني من قبل الوكالة النروجية للتنمية (نوراد) ووزارة الخارجية وشركائهم. يقدم فريق التعليم في حالات الطوارئ النصح لوزارة الخارجية والنوراد حول مخصصات المنح للتعليم وتشارك معلومات من منشورات الآيني مع الزملاء المناسبين. إنها توصي بأنه على المنظمات التي تتقدم بطلب تمويل من النوراد أن تصف إستخدامها للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني. لقد تم شمل الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني في البنود المرجعية للبعثة السنوية المشتركة للمانحين إلى جنوب السودان عام ٢٠٠٨، والتي ضمت اليونيسيف، البنك الدولي والإتحاد الأوروبي. فقد قامت النوراد بترويج إستخدام وإضفاء الطابع المؤسسي على الحد الأدنى لمعايير التعليم من قِبَل المنظمات المانحة الشريكة ووزارة التعليم في جنوب السودان، المسؤولة عن إعادة ترميم قطاع التعليم. لقد تم دعم النوراد في إضفاء الطابع المؤسسي على الحد الأدنى للمعايير من قبل منظمات غير حكومية نروجية أعضاء في الآيني. بدوره، قام فريق التعليم في حالات الطوارئ بتشجيع المنظمات غير الحكومية النروجية الأخرى ومعاهد الأبحاث لأقلمة المعايير والإستناد إليها في تطوير برامجهم. يعكس دعم حكومة النروج للآيني ولتطبيق الحد الأدنى لمعايير التعليم دورها القيادي في المناقاشات الدولية حول التعليم، وخاصة حول المعلمين، الجنس (الجندر) وحالات الطوارئ.

للحصول على أمثلة أُخرى حول تطبيق الحد الأدنى لمعايير التعليم وأثره حول العالم، الرجاء مراجعة: **www.ineesite.org/MScasesstudies**

الروابط الإستراتيجية

ما هي الروابط بين الحد الأدنى للمعايير من الآيني والحد الأدنى لمعايير العمل الإنساني من مشروع اسفير؟

إن الميثاق الإنساني والحد الأدنى للمعايير في مجال الإستجابة للكوارث من مشروع اسفير، التي تم اطلاقها عام ١٩٩٧ من قبل مجموعة من المنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، توضح ما يحق للجماعات المتأثرة بالكوارث أن تتوقعه من أعمال المساعدة الإنسانية. يشمل كتيب اسفير الميثاق الإنساني والحد الأدنى للمعايير لقطاعات إمدادات المياه، الترويج للنظافة الشخصية والصرف الصحي، الأمن الغذائي والغذاء، المأوى، الإستيطان والمواد غير الغذائية، والعمل في مجال الصحة.

يعكس الحد الأدنى للمعايير من الآيني المعتقدات الأساسية لمشروع اسفير: أنه يجب إتخاذ كل التدابير الممكنة للتخفيف من معاناة البشر الناجمة عن الكوارث والنزاعات، وحق المتضررين من الكوارث في حياة كريمة. في تشرين الأول عام ٢٠٠٨، وقع مشروع اسفير مع الآيني إتفاقية مُرافقة حيث يعترف مشروع اسفير بجودة الحد الأدنى لمعايير التعليم والعملية الإستشارية الواسعة التي أدت إلى تطويرها. كذلك الأمر، يوصي

مشروع اسفير بأن يستخدم الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني كمعايير مرافقة ومكملة للميثاق الإنساني. والحد الأدنى للمعايير في مجال الإستجابة الإنسانية من مشروع اسفير. تدعم إتفاقية المرافقة أهمية التأكيد أن الروابط المشتركة بين التعليم والقطاعات التي يمثلها اسفير يجب أن تحدث عند بداية حالة الطوارئ. يهدف هذا إلى تحسين نوعية الإستجابة المقدمة إلى المتضررين من الأزمات وتعزيز المساءلة في النظام الإنساني في الجهوزية للكوارث والإستجابة.

لقد تمت الإشارة إلى الإرشادات المناسبة من كتيب اسفير في كتيب الحد الأدنى للمعايير من الآيني. وكذلك الأمر، تم إدخال إرشادات التعليم في نسخة العام ٢٠١١ من كتيب اسفير. إن إستخدام الحد الأدنى للمعايير من الآيني كمرافق لكتيب اسفير سيساعد في ضمان أن الروابط المشتركة بين القطاعات ستتم عبر تقييم للحاجات متعدد القطاعات، وسيتلوه تخطيط مشترك وإستجابة شمولية.

للمزيد من المعلومات حول الميثاق الإنساني من اسفير والحد الأدنى للمعايير في مجال الإستجابة للكوارث الرجاء مراجعة: **www.sphereproject.org**

ما هي الروابط بين الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني ومجموعة التعليم من اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات؟

تمثّل مجموعة التعليم، التي يشارك في قيادتها عالمياً اليونيسيف ومنظمة غوث الأطفال، إلتزاماً للتوقّع، والجهوزية والإستجابة في مجال التعليم في حالات الطوارئ. حيث تعمل، تشكل مجموعة التعليم آلية تنسيق رئيسية لدعم الدول في تحديد الحاجات التعليمية في الظروف الطارئة والإستجابة لها بطريقة منسقة ومشتركة. إن الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني هي الأداة الأساسية المستخدمة من قبل مجموعة التعليم لتأمين إطار عمل يضمن إستجابة تعليمية جيدة. إن مجموعة التعليم العالمية ومجموعات التعليم الموجودة في الدول تستعمل المعايير لكي:

- تُحسّن نوعية التنسيق بين المجموعة، تُيسّر الحوار بين الوكالات لتطوير الأهداف المشتركة؛
- تُحسّن التخطيط والتطبيق للجهوزية، وللحد من المخاطر والإستجابة عبر التقييمات المشتركة للحاجات والمراقبة والتقييم المرتبطة بها؛
- تُدرّب الموظفين والشركاء وتدعم جهود تنمية القدرات؛
- تضع إطار لتطوير نداءات التمويل؛
- تُعزّز الحوار بين الوكالات والمناصرة بين أعضاء المجموعة والممولين والقطاعات الأخرى.

لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة:
http://oneresponse.info/GlobalClusters/Education

أسئلة تطرح غالباً حول الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني

كيف نضمن أن الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني يدعم معايير التعليم الحكومية الحالية؟

لقد طورت العديد من وزارات التربية معايير تعليم وطنية. إن الآيني تعترف وتدعم الدور القيادي الذي تلعبه السلطات المحلية في وضع قوانين وسياسات التعليم وفي ضمان تأمين خدمات التعليم الأساسي لكل الأطفال في البلاد. ومن ضمنهم اللاجئين، النازحين داخلياً، وأعضاء المجموعات ذات الأقلية. عندما يكون هناك معايير وطنية، يجب تحليل الفروقات بينها وبين الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني من حيث مجال العمل، الهدف والمحتوى. لقد أظهرت التجربة أن الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني غالباً ما تكون متناسبة مع معايير التعليم الوطنية. إنها أدوات مفيدة لتكمّل، تدعم، وتساعد في تحقيق المعايير الوطنية. إنها تؤمن إستراتيجيات لتطبيقها وإرشادات خاصة بالظروف الطارئة التي قد لا يتم التطرق إليها بشكل كامل في السياسات والإستراتيجيات الوطنية.

الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني يحدد معايير عالية المستوى - لماذا يسمى بـ "الحد الأدنى"؟

بما أن الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني مرتكزة على الحق في التعليم، كما هو مدوّن في العديد من الصكوك القانونية والإتفاقيات الدولية، لذلك فإن الإرشاد ضمن الكتيب لا يمكن تحديده بأقل من تلك الحقوق. قد تبدو المعايير ذات مستوى عالٍ لأنها تصف حقوق إنسانية متفق عليها عالمياً بالإضافة إلى الممارسة الجيدة، لكنّها تصف أيضاً الحد الأدنى من متطلبات التعليم الجيد والكرامة الإنسانية.

هل هناك وسائل لإستخدام الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني عندما تكون الموارد المالية والتعليمية محدودة؟

إن الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني مفيدة بثلاث طرق في السياقات حيث يكون هناك محدودية في الموارد. أولاً، العديد من أوجه المعايير تعرّف الممارسة الجيدة من دون طلب نفقات كثيرة أخرى. مثلاً، إن معايير مشاركة المجتمع لا تتطلب الكثير من النفقات الإضافية لكن تطبيقها يمكن أن يحسّن من جودة العمل الإنساني والتعليمي. هذا يساعد في توفير الوقت والموارد على المدى الطويل ويمكن أن يساهم في نتائج إيجابية أكثر إستدامة. ثانياً، يمكن إستخدام الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني لمناصرة تمويل إضافي وأكثر فعالية للتعليم في الطوارئ ومرحلة التعافي. ثالثاً، إن إستخدام الحد الأدنى لمعايير التعليم يضمن أن سلطات التعليم والمنظمات الأخرى ستتخذ قرارات مناسبة عند البدء بالإستجابة وستتجنب تكاليف تحسين برنامج أو نظام ضعيف التصميم.

١
المعايير الأساسية

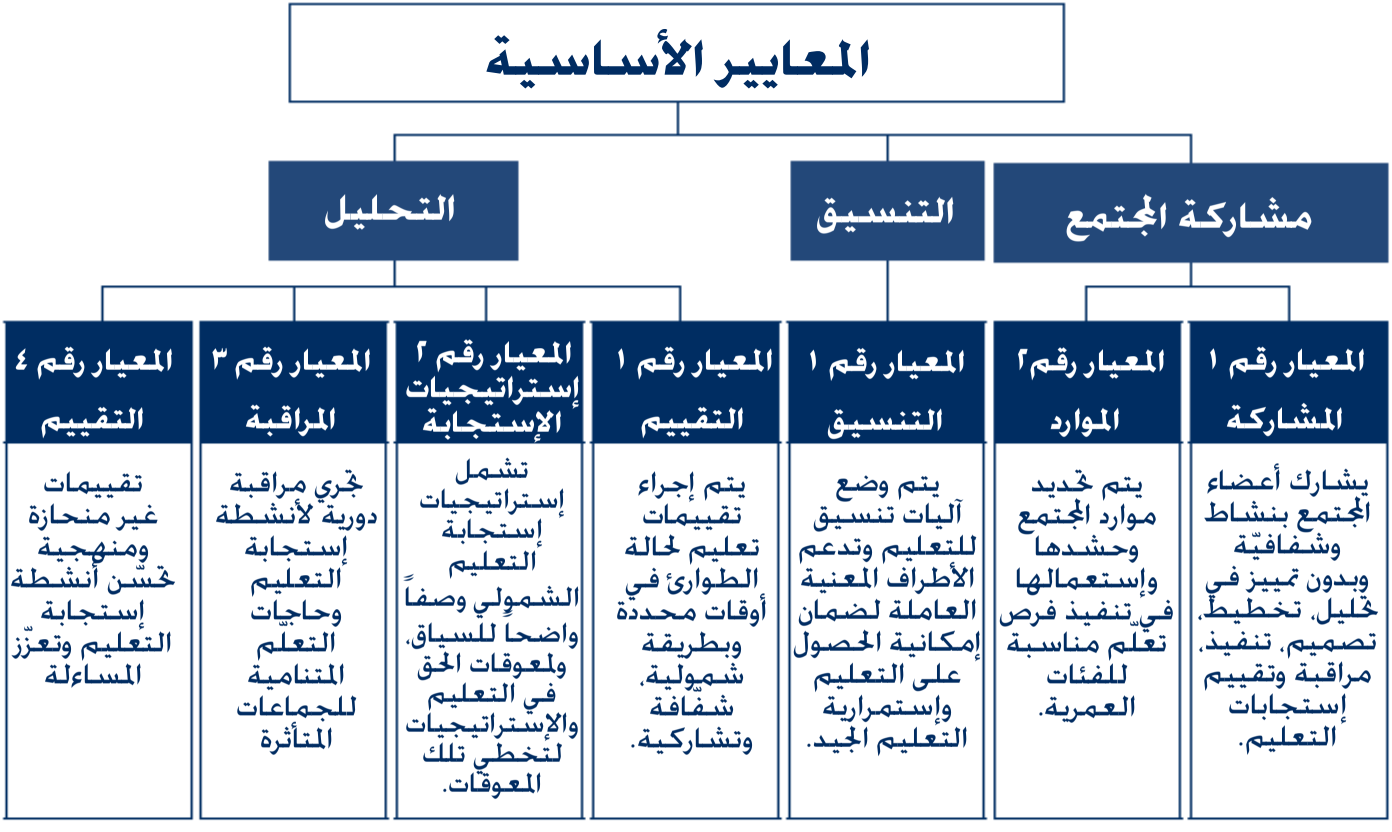
المعايير الأساسية
مشاركة المجتمع
التنسيق
التحليل
المعيار رقم ١ المشاركة
يشارك أعضاء المجتمع بنشاط وشفافيّة وبدون تمييز في تحليل، تخطيط، تصميم، تنفيذ، مراقبة وتقييم إستجابات التعليم.
المعيار رقم٢ الموارد
يتم تحديد موارد المجتمع وحشدها وإستعمالها في تنفيذ فرص تعلّم مناسبة للفئات العمرية.
المعيار رقم ١ التنسيق
يتم وضع آليات تنسيق للتعليم وتدعم الأطراف المعنية العاملة لضمان إمكانية الحصول على التعليم وإستمرارية التعليم الجيد.
المعيار رقم ١ التقييم
يتم إجراء تقييمات تعليم لحالة الطوارئ في أوقات محددة وبطريقة شمولية، شفّافة وتشاركية.
المعيار رقم ٢ إستراتيجيات الإستجابة
تشمل إستراتيجيات إستجابة التعليم الشمولي وصفاً واضحاً للسياق، ولمعوقات الحق في التعليم والإستراتيجيات لتخطي تلك المعوقات.
المعيار رقم ٣ المراقبة
تجري مراقبة دورية لأنشطة إستجابة التعليم وحاجات التعلّم المتنامية للجماعات المتأثرة
المعيار رقم ٤ التقييم
تقييمات غير منحازة ومنهجية تحسّن أنشطة إستجابة التعليم وتعزّز المساءلة

يفصّل هذا الفصل المعايير حول:

- مشاركة المجتمع: المشاركة والموارد
- التنسيق
- التحليل: التقييم، إستراتيجيات الإستجابة، المراقبة، التقييم.

إن المعايير المفصّلة هنا هي ضرورية لتحقيق إستجابة تعليم فعّالة. إنها الأساس في تطبيق معايير إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة. التدريس والتعلّم، المعلمون وسائر العاملين في التعليم، وسياسة التعليم.

ترتكز إستجابة التعليم الفعّالة في حالات الطوارئ على المشاركة النشطة من قبل المجتمع - العمليات والأنشطة التي تمكّن الناس من أن يلعبوا دوراً في عمليات صنع القرار والقيام بخطوات حول قضايا التعليم. إن مشاركة المجتمع والحس بالملكية يعززا المساءلة ويمتّنا حشد وتفعيل الموارد المحلية وبدعما صيانة خدمات التعليم على المدى الطويل. إن المشاركة تسهّل التعرّف على قضايا التعليم الخاصة بالسياق المحلي وطرق التطرق إليها. بهذه الطريقة، تساعد مشاركة المجتمع في التقييم والتخطيط والتنفيذ والإدارة والمراقبة، بضمان أن إستجابات التعليم ستكون ملائمة وفعّالة.

يجب أن تشمل مشاركة المجتمع تنمية قدرات أعضاء المجتمع والبناء على أنشطة التعليم التي تجري حالياً. إن مشاركة الأطفال والشباب، الذين بإمكانهم المساهمة في قدرة المجتمع على المجابهة والتعافي امرٌ هام جداً.

هناك العديد من مستويات وأشكال المشاركة. تتراوح المشاركة الرمزية بين إستخدام الخدمات وقبول القرارات التي قام بها الآخرون. أمّا المشاركة الكاملة فإنها تعني المساهمة النشطة من حيث الوقت والمشاركة المباشرة في صنع القرارات، والتخطيط والتنفيذ لأنشطة التعليم. لقد أظهرت التجربة أن المشاركة الرمزية وحدها ليست فعّالة في تأمين إستجابات تعليمية جيدة وطويلة الأمد. غالباً ما يكون من الصعب تحقيق مشاركة كاملة وشمولية في ظروف الطوارئ، إلا أنه من المهم السعي إليها.

يجب على سلطات التعليم، المسؤولة عن ضمان حق التعليم للجميع، أن تقود عملية تنسيق إستجابة التعليم. ويجب على الأطراف المعنية الإنسانية العالمية أن تقدم الدعم وتنمّي قدرات سلطات التعليم ومنظمات المجتمع المدني والفاعلون المحليون، مع الإنتباه إلى عدم التعدي على أدوارهم المشروعة. عندما تفتقر سلطات التعليم إلى القدرة أو الشرعية، فإنه من الممكن تسليم القيادة عبر اتفاقية إلى لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات، مثل مجموعة التعليم أو أية مجموعة تنسيق قطاع أخرى. يجب على التنسيق

لإستجابة التعليم أن يكون محدداً بإطار زمني وشفّافاً ويركّز على النتائج وقابل للمساءلة من قبل المجتمع المتأثر بحالة الطوارئ.

يجب أن يتم تحليل وفهم السياق المحلي والطبيعة المتطورة لحالة الطوارئ بشكل مناسب من أجل الإستجابة بفعالية ولضمان أن إستجابات التعليم لن «تتسبب بأي أذى». يجب أن يتم التحليل في قطاع التعليم جنباً إلى جنب مع القطاعات الإنسانية الأخرى. إن الهدف هو تحديد طبيعة حالة الطوارئ، وأسبابها ونتائجها على الناس، وقدرة السلطات المحليةعلى أداء واجباتها القانونية والإنسانية. يجب على التحليل أن يأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية، الدينية، المعتقدات المحلية، الممارسات الإجتماعية، العلاقات بين الجنسين (الجندر)، العوامل السياسية والأمنية، آليات التأقلم والتطورات المستقبلية المتوقعة. كذلك يجب تحديد كل نواحي الهشاشة، الحاجات، الحقوق، وقدرات الجماعات المتأثرة والمراكز، بما في ذلك الموارد المحلية والثغرات في خدمات التعليم المتاحة لجميع المتعلمين. وإنه من الضروري أيضاً فهم مدى معرفة المجتمع بالأخطار المحلية والمهارات التي يملكوها أو يجب أن يطوروها لإتخاذ تدابير الوقاية والإستجابة.

إن جمع وتحليل المعلومات يجب أن ينتج بيانات تعليمية مصنّفة، شفّافة، متاحة للجميع، وضرورية لكل مراحل حالة الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي. من الممكن أن تساهم عملية جمع وتحليل المعلومات من دون القصد في النزاع وعدم الإستقرار. ويجب إيلاء الموضوع الإهتمام اللازم لتفادي حصول ذلك. يجب على عمليات المراقبة والتقييم الدورية للإستجابة التعليمية وللحاجات التعليمية المتنامية أن تكون شمولية وشفّافة. ويجب مشاركة تقارير المراقبة والتقييم، بما في ذلك الدروس المستقاة، من أجل تحسين الإستجابات التعليمية في المستقبل.

مشاركة المجتمع، المعيار رقم ١: المشاركة

يشارك أعضاء المجتمع بنشاط وشفافيّة وبدون تمييز في تحليل، تخطيط، تصميم، تنفيذ، ومراقبة وتقييم إستجابات التعليم.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تشارك مجموعة من أعضاء المجتمع بنشاط في تحديد أولوية الأنشطة التعليمية وفي التخطيط لها لضمان تحقيق تعليم آمن، فعّال وعادل (أنظر الملاحظات الإرشادية ٤-١).
- تضم لجان تعليم المجتمع ممثلين من كل المجموعات الهشّة (أنظر الملاحظات الإرشادية ٤-١).
- يشارك الأطفال والشباب بنشاط في تطوير، تنفيذ، مراقبة وتقييم أنشطة التعليم (أنظر الملاحظة الإرشادية ٥).
- تشارك مجموعة واسعة من أعضاء المجتمع في التقييمات، تحليل السياقات، عمليات التدقيق الإجتماعي لأنشطة التعليم، المراجعة المشتركة للموازنة، وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من النزاع (أنظر الملاحظة الإرشادية ٦).
- تتوافر الفرص لتدريب وتنمية قدرات أعضاء المجتمع (أنظر الملاحظة الإرشادية ٧).

الملاحظات الإرشادية

١. **المشاركة الشمولية للمجتمع:** يجب أن تضمن سلطات التعليم والأطراف المعنية الأخرى مشاركة المجتمع في تحليل، تخطيط، تصميم، تنفيذ، مراقبة وتقييم إستجابات التعليم. يجب أن يكون بإمكان أي عضو في المجتمع المتأثر أن يشارك، بغض النظر عن العمر، الجنس، العرق، الدين، التوجه الجنسي، الإعاقة، الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة او أية عوامل أخرى.

يجب على سلطات التعليم والأطراف الأخرى المعنية في التعليم أن تُشرِك المجتمع في تحديد:

- حاجات التعليم لكلٍ المتعلمين؛
- الموارد الموجودة محليّاً من الناحية المادية، والمواد والموارد البشرية؛
- العلاقات الموجودة والمتغيّرة بين الأطفال، والشباب، والكبار، الذكور والإناث؛
- ديناميات السلطة داخل المجتمع، بما في ذلك العلاقات بين مجموعات اللغة الواحدة وأية مجموعات قد يتم استثناءها؛
- المسائل الأمنية، المخاوف والتهديدات؛
- طرائق حماية مراكز التعليم، والموظفين والمتعلمين من الهجوم المحتمل، بما في ذلك العنف المبني على الجنس (الجندر)؛

- الأخطار المحلية، المواقع الآمنة والتي من الممكن الوصول إليها ومساحات التعلّم الأخرى، والمقاربات المحلية للحد من مخاطر الكوارث.
- طرائق إدخال رسائل التعليم المناسبة المنقذة للحياة والمراعية لظروف الصراع في كل نواحي إستجابة التعليم، بما في ذلك الرسائل التي تتطرق إلى تهديدات صحية كبيرة في المجتمع.

يجب تطوير هياكل لدعم روابط أمتن بين العائلة، المجتمع، المدارس ومساحات التعلّم الأخرى بأسلوب تشاركي، شمولي وإستشاري (أنظر أيضاً الملاحظات الإرشادية ٣-٢ في الأسفل؛ التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٣٨-٣٧؛ التحليل، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ٤٣؛ التحليل، المعيار رقم ٣، الملاحظات الإرشادية ٣-١ على الصفحات ٤٧-٤٥؛ والتحليل، المعيار رقم ٤، الملاحظات الإرشادية ٤-٣ على الصفحات ٤٩).

٢. "**لجنة تعليم المجتمع**": تشير لجنة تعليم المجتمع إلى مجموعة تحدد وتتطرق إلى حاجات التعليم وحقوق كل المتعلمين في المجتمع. يمكن أن تشمل التسميات البديلة «جمعية الأهل - المعلم»، أو «لجنة إدارة المدرسة». يمكنها أن تعاون المجتمع عبر التدريب وأنشطة تنمية القدرات أو عبر الإشتراك مع سلطات التعليم والأطراف الأخرى المعنية في التعليم لدعم برامج التعليم. إذا كان لا يوجد لجنة تعليم للمجتمع، يجب أن يتم تشجيع تأسيسها (أنظر أيضاً الملاحظات الإرشادية ٣ و٧ في الأسفل).

يجب أن تمثل لجنة تعليم المجتمع كل المجموعات في المجتمع وقد تشمل:
- مدراء المدرسة، المعلمين والموظفين؛
- الأهل أو مقدمي الرعاية؛
- الأطفال والشباب؛
- موظفين من جمعيات المجتمع المدني؛
- ممثلين من المنظمات غير الحكومية؛
- الزعماء التقليديين؛
- العاملين في مجال الصحة.

إن ضم ممثلين من المجموعات الهشة هو أمرٌ أساسي. يجب أن يتم إختيار أعضاء لجنة تعليم المجتمع عبر عملية تشاركية محلية مناسبة للسياق وتتيح للنساء والرجال والفتيات والفتيان أن يشاركوا بالتساوي.
في حالات الطوارئ المعقّدة، حيث يمكن إستغلال الفروقات الإجتماعية مثل العرق، القبيلة، الدين والجنس، تأتي سلامة الأفراد والجماعات في الطليعة. يجب على اللجان أن تهدف إلى تأمين التعليم الآمن وغير المنحاز بشكل مناسب للجميع في

المجتمع. يجب عليهم أن يحصلوا على المعرفة من مصادر موثوقة حول السياق الإجتماعي-الإقتصادي والسياسي المتغيّر، وأن يتواصلوا مع صانعي القرار على كل المستويات (انظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٣٨-٣٧).

٣. **الأدوار والمسؤوليات:** يجب تحديد أدوار ومسؤوليات أعضاء لجنة تعليم المجتمع بشكل واضح وقد تشمل:

- الإجتماع دوريّاً لتناول قضايا ذات أهمية؛
- حفظ سجلات للإجتماعات والقرارات؛
- حشد المساهمات المادية والعينية من المجتمع؛
- تحديد المقاربات الملائمة التي تراعي العمر والثقافة وتضمن أن البرامج التعليمية تحترم حاجات وحقوق المتعلمين. تشمل الأمثلة التقويمات المدرسية المرنة والمناهج المناسبة للعمر التي تعكس سياق المجتمع؛
- التواصل مع المجتمع وسلطات التعليم المحلية والوطنية للترويج للعلاقات الجيدة بين أعضاء المجتمع وصانعي القرار خارج المجتمع؛
- ضمان مساءلة الأشخاص المسؤولين عن تأمين التعليم الجيد وجعله متاحاً للجميع؛
- مراقبة تأمين التعليم للمساعدة في ضمان جودة التدريس والتعلّم؛
- جمع ومراقبة بيانات مصنّفة حول من يشارك في فرص التعلّم ومن لا يشارك؛
- الترويج للأمان من الهجمات وتمتين أمن الموظفين والتلاميذ الذين يتنقلون من وإلى المدرسة؛
- ضمان أن الحد من مخاطر الكوارث يدخل في تأمين التعليم؛
- ضمان وجود دعم نفسي-اجتماعي مناسب.

(أنظر ايضاً التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٣٨-٣٧؛).

٤. **خطط العمل التعليمية المحلية:** يجب على سلطات التعليم المحلية، المجتمع ولجنة تعليم المجتمع أن يضعوا الأولوية لأنشطة التعليم وأن يخططوا لها عبر عملية تخطيط تشاركية ستؤدي إلى خطة عمل للتعليم مرتكزة على المجتمع. يجب على خطة عمل التعليم المرتكزة على المجتمع أن تبني على خطة العمل الوطنية، إذا وجدت، وأن تؤمن إطار عمل لتحسين جودة برامج التعليم الرسمية وغير الرسمية. يجب عليها أن تعكس الحاجات، الحقوق، المخاوف والقيم للمجتمع المتاثر بحالة الطوارئ، وخاصة لهؤلاء الذين ينتمون إلى مجموعات هشّة.

تركز خطة عمل التعليم على ضمان الإستدامة التعليمية. قد يكون لها عدة أهداف. تشمل:

- تنمية رؤية مشتركة حول ما قد تؤول إليه بيئة التدريس والتعلّم. ويتم وصفها من حيث الأنشطة. المؤشرات والأهداف. والحد الزمني.
- أقلمة المناهج مع السياق المحدد. بما في ذلك مراعاة حالة النزاع والحد من مخاطر الكوارث بالشكل المناسب؛
- الإتفاق على إجراءات للتوظيف. للمراقبة وتدريب الموظفين. ولتعويض المعلمين ودعمهم؛
- وضع الأولوية لمقاربة مرتكزة على حقوق الإنسان. للحد من التمييز ولخلق فهم مشترك بأن التعليم يجب أن يكون متوافراً. متاحاً للجميع. متأقلماً ومقبولاً؛
- الحصول على الموافقة والإلتزام المشترك على الأولويات لتنمية بيئة تعلميّة آمنة وداعمة. بما في ذلك حماية التعليم من الهجوم؛
- وصف المهام المحددة والمسؤوليات لسلطات التعليم. المسؤولين الشرعيين عن حماية الحق في التعليم. وللأطراف الأخرى المعنية في التعليم. قد يشمل هذا حشد الموارد. صيانة وتطوير البنى التحتية. التنسيق مع الوكالات الخارجية والقطاعات الأخرى بما في ذلك إستجابات الأمن الغذائي. الصحة. النظافة الشخصية. الغذاء. إمدادات المياه. والصرف الصحي.

يجب على خطط العمل أن تضم أعمال المراقبة والتقييم الدورية من قبل المجتمع للمساعدة في الحفاظ على مشاركة واسعة من قبل المجتمع (أنظر أيضاً التنسيق. المعيار رقم ١ على الصفحات ٣٤-٣١؛ التحليل. المعيار رقم ١. الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٣٨-٣٧؛ المعلمون وسائر العاملين في التعليم. المعيار رقم ٢ على الصفحات ١٠٠-٩٨؛ سياسة التعليم. المعيار رقم ١. الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ١١٠؛ سياسة التعليم. المعيار رقم ٢. الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ١١٣؛ ومعايير اسفير في الفصول حول الماء والإصحاح والنهوض بالنظافة. الأمن الغذائي والتغذية. وخدمات الصحة).

٥. **مشاركة الأطفال والشباب في أنشطة التعليم**: للأطفال والشباب الحق في أن يلقوا آذاناً صاغية في الأمور التي تؤثر على حياتهم. بما في ذلك تطوير وإدارة النظام التعليمي. يجب أن يتم دعوتهم للمشاركة في نقاشات وسط بيئات آمنة. وودّية تعزز الإحترام للحوار البنّاء. يمكن إتباع الأساليب الملائمة ثقافياً في مساعدة الأطفال والشباب في التعبير عن أنفسهم. مثل الفن. الموسيقى. والدراما (أنظر أيضاً سياسة التعليم. المعيار رقم ١. الملاحظات الإرشادية ١ و ٦ على الصفحات ١٠٨-١٠٧ و١١٠).

يجب تدريب الأطفال والشباب لمساعدتهم على حماية ودعم الوجود العاطفي والإجتماعي لهم ولأعضاء عائلتهم وأترابهم. غالباً ما يكون الأطفال والشباب

مفيدين جداً في تحديد من هم ليسوا في المدرسة بعد حالة الطوارئ كما ويساعدونهم على الحضور. يمكنهم أيضاً مساعدة أترابهم الذين قد أصيبوا أو ذوي الإعاقات في الحصول على فرص التعليم. يجب أن تركز تنمية القدرات على إمكانيتهم في البدء بالتغيير الإيجابي، بما في ذلك بناء السلام والتطرق للأسباب الجذرية للنزاعات والكوارث. مثلاً، يمكن للتدريب أن يدعم الأطفال والشباب في تقديم تقارير ومنع الإستغلال في البيئة التعلميّة، وأن يشاركوا في وساطة الأتراب أو حل النزاعات (أنظر أيضاً الملاحظة الإرشادية ٧ في الأسفل؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢ على الصفحات ٦٧-٦١؛ والمعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٣، الملاحظات الإرشادية ٦-٥ على الصفحة ١٠٢).

يمكن للمهام المختلفة مثل توزيع المؤن أو بناء المآوي أن تؤمن فرص للشباب في المشاركة في تخطيط وتنفيذ أنشطة مهمة لمجتمعاتهم. يمكن لهذه المشاركة أن تؤمن بدائل إيجابية للإنخراط في الجرائم أو الجماعات المسلحة، ولها فوائد نفس-إجتماعية كبيرة وتساعد المجتمع الأوسع في تقدير مساهمات الشباب. إن مشاركة الشباب في التخطيط، المراقبة، والتقييم لبرامج التعليم، خاصةً المهارات والتدريب على تأمين وسائل العيش، تساعد في ضمان أن هذه البرامج تلاقي حاجاتهم الحالية والمستقبلية. يجب القيام بجهد خاص لتشجيع الفتيات والنساء الشابات على المشاركة لضمان أن أصواتهم ستلقى آذاناً صاغية لأن إنتفاعهم من التعليم وحاجاتهم التعليمية قد تختلف عن تلك الخاصة بأترابهم الذكور (أنظر أيضاً الحد الأدنى لمعايير التعافي الإقتصادي بعد الأزمات من شبكة سيب، معيار خلق فرص التوظيف ومعايير تطوير المشاريع).

٦. **عمليات التدقيق الإجتماعي:** عمليات التدقيق الإجتماعي هي تقييمات لبرنامج التعليم مرتكزة على المجتمع. يتم إستخدامها لـ:

- تحديد ما هو متوافر للبرنامج من حيث الناس، التمويل، والمواد؛
- تحديد الثغرات؛
- مراقبة فعالية البرنامج.

قد لا يكون بالإمكان دائماً القيام بعمليات التدقيق الإجتماعي عند مراحل البداية أو في منتصف حالة الطوارئ. إلا أنّه، وفي الأزمات المزمنة الطويلة الأمد أو في سياقات التعافي المبكر، تؤمن عمليات التدقيق الإجتماعي فرصاً للمجتمعات لتحسين قدرتها على مراقبة برامج التعليم بفعالية وتوثيق أية إنتهاكات لحقوقها. إن المشاركة في عمليات التدقيق الإجتماعي أمرٌ مناسب للشباب، خاصة هؤلاء غير المنتسبين إلى التعليم الرسمي أو غير الرسمي. من الضروري مشاركة نتائج عمليات التدقيق الإجتماعي مع كل أعضاء المجتمع والسلطات المناسبة (أنظر التحليل، المعيار رقم ٤ على الصفحات ٤٨-٤٩).

٧. **تنمية القدرات:** تمتّ تنمية القدرات المعرفة، القدرة، المهارات، والسلوك لمساعدة الناس والمنظمات في تحقيق أهدافهم. يجب بذل كل الجهود لتحديد خبراء التعليم، بما في ذلك المعلمين وسائر العاملين في التعليم وواضعي المناهج، في الجماعة المتأثرة من أجل إشراكهم في التخطيط للبرنامج وتطبيقه. إذا لم يكن بالإمكان تحديد الخبرات اللازمة، أو إذا لم يكن الناس قادرين أو راغبين بالمساعدة في (إعادة) تأسيس نظام التعليم، فإنه من المناسب حينها القيام بأنشطة لتنمية القدرات لأعضاء المجتمع. يجب على التقييمات أن تتناول القدرات المختلفة، الحاجات والإستجابات للاطفال الذكور والإناث، والشباب والكبار في المجتمع، بما في ذلك المجموعات الهشّة. يجب على برامج التدريب أن تقيّم قدرة المجتمع على تحديد التدريب وحاجات تنمية القدرات الأخرى ووسائل التطرق إليها. يجب على مثل تلك الأنشطة أن تروّج للحس بالملكية ولصيانة برنامج التعليم من قبل المجتمع والتنسيق مع القطاعات الأخرى.

مشاركة المجتمع، المعيار رقم ٢: الموارد

يتم تحديد موارد المجتمع وحشدها وإستعمالها في تنفيذ فرص تعلّم مناسبة للفئات العمرية.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تقوم المجتمعات، والعاملين في التعليم، والمتعلمين، بتحديد وحشد الموارد المحلية لتعزيز إمكانية الحصول على التعليم الجيد (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣-١).
- تقوم سلطات التعليم، المجتمع المحلي، والأطراف المعنية الإنسانية بتحديد المهارات والمعرفة المتاحة وتصميم برامج تعليم لزيادة إستخدام هذه القدرات (أنظر الملاحظات الإرشادية ٥-٤).
- تقوم السلطات المحلية، والمجتمع المحلي، والأطراف المعنية الإنسانية، بإستخدام موارد المجتمع لتطوير وأقلمة وتحقيق تعليم يضم مكونات الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من النزاع (أنظر الملاحظة الإرشادية ٥).

الملاحظات الإرشادية

١. **موارد المجتمع:** تضم موارد المجتمع الموارد البشرية، الفكرية، اللغوية، المالية والمادية الموجودة في المجتمع. عند تصميم وتخطيط إستجابات التعليم، يجب تحديد الموارد الموجودة محليّاً وتحليلها لمعرفة كيف يمكنها أن تساهم في التعليم.

لا تستبدل موارد المجتمع المسؤوليات الشرعية للسلطات الوطنية. يمكن لموارد المجتمع أن تحسّن السلامة، الإستفادة، وجودة التدريس والتعلّم. تضم المساهمات في البيئة المادية المواد واليد العاملة للبناء، صيانة وإصلاح مراكز تنمية الطفولة المبكرة والمدارس وغيرها من مساحات التعلّم. قد تشمل المساهمات في الترويج للحماية والرفاه العاطفي، الجسدي والإجتماعي، الدعم النفس-إجتماعي للمتعلمين والمعلمين، وللميسرين ومقدمي الرعاية. كذلك من الممكن تحسين حافز المعلم عبر الموارد التي تم حشدها للأجور ولأشكال التعويض الأخرى. يجب الحفاظ على سجلات حشد الموارد لأهداف الشفّافيّة والمساءلة. يجب على المراقبة أن تضمن عدم إستغلال الأطفال لتنفيذ اعمال جسدية أكثر من طاقتهم (أنظر أيضاً إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢ على الصفحات ٦٧-٦١؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٣، الملاحظات الإرشادية ٤-١ على الصفحات ٧٠-٦٨؛ وسياسة التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣).

٢. **الترويج لإمكانية الحصول على التعليم والأمن**: يجب على سلطات التعليم، والمجتمع المحلي، والأطراف المعنية الإنسانية تشجيع أعضاء المجتمع على تحديد ومساعدة الأطفال والشباب المعرضين في الإنتساب إلى المدرسة والحصول على الأنشطة التعلّمية الأخرى بشكل دوري. أمثلة على ذلك قد تشمل مجموعات النساء والشباب التي تؤمن اللباس الملائم للأطفال من أفقر العائلات أو الطعام للعائلات التي يترأسها أطفال. يجب على أعضاء المجتمع العمل مع سلطات التعليم لضمان أن المدارس، ومراكز الطفولة المبكرة، ومساحات التعلّم الأخرى، هي أماكن آمنة للأطفال والشباب. يمكنهم تنظيم إمكانية استفادة ونقليات آمنة وان يدعموا إستهداف المناطق المعزولة والنائية. يجب إزالة العوائق الجسدية لتسهيل إستفادة المتعلمين ذوي الإعاقات من التعليم. يمكن للنساء أن يخدمن كمساعدات في الصفوف أو تأمين الحماية من التحرش أو تشجيع الفتيات والمتعلمين ذوي الإعاقات على المشاركة. عندما لا يتمكن الشباب من إرتياد الصفوف مع الأطفال الصغار لأسباب ثقافية أو حمائية، يمكن للمجتمع أن يناصر ويصمم برامج تعليم غير رسمي مثل تعليم الأقران، التعليم والتدريب المهني والتقني، وتدريب تنمية المشاريع الصغيرة. يجب إستعمال موارد المجتمع لتطوير، أقلمة، ومشاركة المعلومات حول الحد من مخاطر الكوارث وجهوزية إستجابة المجتمع (أنظر الملاحظة الإرشادية ٥ في الأسفل؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعايير ٣-٢ على الصفحات ٧٢-٦١؛ والحد الأدنى لمعايير التعافي الإقتصادي بعد الأزمات من شبكة سيب، معايير تطوير المشاريع).

٣. **البناء للمدى الطويل**: يجب على العاملين في التعليم والمجتمعات أن يشاركوا في التدريبات حول الأدوار والمسؤوليات على المدى الطويل. وقد تشمل تدريبات حول حشد وإدارة الموارد، صيانة المرافق، نشر الوعي حول الإعاقة والإجراءات الخاصة لضمان مشاركة الأطفال والشباب.

٤. **الإعتراف بمساهمات المجتمع**: يجب على كل الخطط، والبرامج والتقارير أن تضم معلومات حول مساهمة المجتمعات. يمكن لمساهمات المجتمع في (إعادة) البناء التعليمي أن تكون مادية، مثل مواد البناء، قد تكون نوعية، بمعنى أنه لا يمكن قياسها بالأرقام، مثل المهارات المحلية. تشير المساهمة المجتمعية القوية إلى الحس بالملكية وتساعد في ضمان دعم طويل الأمد. إلا أن الدعم الخارجي المتواصل يجب أن لا يعتمد على مثل هذه المساهمات المجتمعية. تقع المسؤولية الشرعية للتعليم على عاتق السلطات الوطنية. يجب تشجيع مشاركة ومساهمة

الشباب في تعليم الأتراب، وحشد المجتمع ومبادرات تنمية المجتمع، وأن يتم الإعتراف بها. إن مشاركة الشباب أمرٌ هام خاصة في مراحل التصميم وتقييم الحاجات.

٥. **القدرة المحلية**: يجب على أعمال تطوير وأقلمة وتحقيق التعليم في مراحل الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من النزاع أن تستمد طاقتها من إستراتيجيات العمل المحلية الإيجابية وأن تعززها.

إن إمكانية الإستفادة غير المتكافئة من الموارد ومشاركة مختلف المجموعات داخل المجتمع قد تؤثر على مداخلات التعليم وتزيد من الإستثناء والإنقسام. يجب أن لا يتم تفضيل المساهمين الفرديين في الخطط التعليمية أوالبرامج على حساب أولئك الذين لا يستطيعون المساهمة. يجب أن لا يتم تمييز هؤلاء الذين اختاروا عدم المساهمة (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٣٨-٣٧ وسياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ١١٠).

التنسيق، المعيار رقم ١: التنسيق

يتم وضع آليات تنسيق للتعليم وتدعم الأطراف المعنية العاملة لضمان إمكانية الحصول على التعليم واستمرارية التعليم الجيد

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تستلم سلطات التعليم، المسؤولة عن تأمين حق التعليم، الدور القيادي في إستجابة التعليم، بما في ذلك وضع آليات التنسيق والمشاركة فيها مع الأطراف الأخرى المعنية في التعليم (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- تقوم لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات بتنسيق التقييم، التخطيط، إدارة المعلومات، حشد الموارد، وتنمية القدرات والمناصرة (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- يتم الأخذ، بعين الإعتبار، مجموعة من مستويات ومراحل التعليم في تنسيق الأنشطة (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- تستخدم سلطات التعليم، والممولين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات والأطراف المعنية الأخرى، بنى شفّافة للتمويل، عادلة، منسّقة، وذات إطار زمني لدعم أنشطة التعليم (انظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- يتم خلق آليات شفّافة لمشاركة المعلومات حول تخطيط وتنسيق الإستجابات داخل لجنة التنسيق وضمن مجموعات التنسيق (انظر الملاحظات الإرشادية ٤-٣).
- يتم إجراء تقييمات مشتركة لتحديد القدرات والثغرات في إستجابة التعليم (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤).
- تلتزم كل الأطراف المعنية بمبادئ العدالة والشفّافية والمسؤولية والمساءلة لتحقيق النتائج (أنظر الملاحظات الإرشادية ٦-٥).

الملاحظات الإرشادية

١. **لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات:** يجب على لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات التي تقوم بتنسيق إستجابة التعليم أن يكون لديها تمثيل واسع. يجب على سلطة التعليم الوطنية أن تؤمن القيادة، لكن يجب تمثيل السلطات المحلية والمجموعات بشكل جيد. عندما تفتقر السلطات التعليمية إلى القدرة أو الشرعية، يمكن توكيل القيادة بالإتفاق إلى مختلف الوكالات. يجب على مجموعة تنسيق التعليم الموجودة أن تتولى هذه المسؤوليات، أو إذا كان نظام مجموعة اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات مفعّلاً، فيجب تشكيل مجموعة تعليم. إلا أنه يجب إشراك ممثل من سلطة التعليم الملائم في صنع القرارات دائماً. من الممكن أن يكون هناك حاجة لمجموعات التنسيق على المستوى الوطني والمحلي، وفق طبيعة الأزمة.

يجب تحديد أدوار ومسؤوليات الأعضاء في البنود المرجعية للجنة (أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظات الإرشادية ٤-٣ على الصفحات ١١٣).

يجب الأخذ بعين الإعتبار كل مستويات وأنواع التعليم عند تنسيق الأنشطة، بما في ذلك تنمية الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي، والثانوي، وغير الرسمي، والتقني، والمهني، والعالي، وتعليم الكبار.

٢. **حشد الموارد**: ينبغي تأمين أموال كافية لتنفيذ برامج تعليم جيدة ومحددة بإطار زمني بنجاح خلال حالات الطوارئ وصولاً إلى حالة التعافي. يجب بذل كل الجهود لضمان مقاربات شمولية، شفّافة ومنسّقة عند تأمين التمويل، بما في ذلك النداءات السريعة العاجلة وعمليات النداءات الموحدة عبر الأمم المتحدة. في حالات الطوارئ الصعبة، يمكن لصندوق الأمم المتحدة المركزي للإستجابة لحالة الطوارئ والصناديق الأخرى للإستجابة للطوارئ تأمين التمويل للتعليم. كذلك يجب تيسير إمكانية وصول الشركاء المحليين إلى الموارد.

يجب على ترتيبات التمويل لحالات الطوارئ أن تأخذ بعين الإعتبار الظروف الوطنية والإقليمية لسوق اليد العاملة والتقاليد وتفادي وضع سوابق لا يمكن الإلتزام بها. يجب أن تؤخذ عملية تخصيص الموارد بعين الإعتبار في التحليل السياسي، خاصة في ظروف النزاعات، من أجل تفادي تأجيج الإنقسام. من الضروري وضع سياسة منسّقة من أجل تعويض المعلمين وسائر العاملين في التعليم ونفقات التعليم والمدفوعات الأخرى.يجب مواءمة تدابير التمويل في حالات الطوارئ مع التدابير الطويلة الأمد (مثل صناديق الإئتمان المتعددة التمويل أو وسائل تمويل التنمية مثل التمويل المجمّع أو التمويل الوطني) من أجل دعم المقاربات المستدامة. يجب كذلك استكشاف إمكانيات التمويل من القطاع الخاص، خاصة للتعليم والتدريب التقني والمهني (أنظر أيضاً إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٨ على الصفحة ٦٥؛ المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحات ٩٠؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣؛ الملاحظات الإرشادية لتعويض المعلم من الآيني و الدليل المرجعي للتمويل الخارجي للتعليم، الموجودة في حقيبة أدوات الآيني: **www.ineesite.org/toolkit** ؛ والحد الأدنى لمعايير التعافي الإقتصادي بعد الأزمات من شبكة سيب، الخدمات المالية، المعيار رقم ٥: التنسيق والشفّافيّة).

٣. **إدارة المعلومات والمعرفة: وتشمل:**

- تقييم الحاجات، القدرات والتغطية؛
- جمع، تخزين، تحليل ومشاركة المعلومات؛
- المراقبة والتقييم؛
- الدروس المستفاة لتحسين الممارسة المستقبلية.

تقوم أنظمة إدارة المعلومات والمعرفة الفعّالة بالبناء على الأنظمة الوطنية وتحسينها، بدلاً من تكرارها. هذه المشاركة التي تضم الشركاء الوطنيين والمحليين، مثل أولئك الذين يعملون على حماية الأطفال، الدعم النفس-إجتماعي، المأوى، المياه والصرف الصحي، الصحة، والتعافي المبكر، هي أمر أساسي. يجب تصميم وإمتلاك أنظمة إدارة المعلومات والمعرفة من قبل السلطات الوطنية والمحلية على المدى الطويل (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحات ٣٩؛ التحليل، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٤٣؛ التحليل، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٤٧-٤٦؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ١١٠؛ و الحد الأدنى لمعايير التعافي الإقتصادي بعد الأزمات من شبكة سيب، المعيار المشترك رقم ٦: جهود التنسيق للتأثير الأكبر).

٤. **التقييمات المشتركة:** يجب على التقييمات المشتركة لتحديد القدرة والثغرات في إستجابة التعليم أن تستخدم وتتبنّى حقيبة الأدوات المشتركة لتقييم حاجات التعليم من مجموعة التعليم العالمية أو الأدوات الأخرى لتقييم الحاجات والتي يجب أن يتم الإتفاق عليها مقدّماً. ينبغي أن يتم شمل التدريب على هذه الأدوات في أنشطة التخطيط للجهوزية والوقاية. إذا قام أفراد معنيون بإجراء تقييمات للتعليم، يجب أن يشاركوا ما توصلوا إليه وبياناتهم مع سلطات التعليم ومجموعة التنسيق الواسعة من أجل دعم الإستجابة المنسّقة. في بعض البلدان، يتم إجراء تقييم سريع متعدد القطاعات ويشمل أسئلة حول التعليم، ضمن ٤٨ ساعة منذ بدء حالة الطوارئ. إذا حدث ذلك، سيتطلب الأمر التنسيق مع القطاعات الأخرى مثل الصحة، المياه والصرف الصحي، والمأوى (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ١ على الصفحات ٤٠-٣٥).

٥. **المساءلة:** في حين أنه لكل الأطراف المعنية الفردية بنودها التأسيسية الخاصة، إلاّ أنه يجب أن تتفق جميعها على المساءلة في التنسيق وتبادل المعلومات. هذا يعني أن تكون شفافة حول جمع المعلومات، وإستخدامها في التخطيط للعمل. عندما يكون هناك ثغرات هامة في إستجابة التعليم، تكون مجموعة التعليم من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أو أية آلية تنسيق أخرى مسؤولة عن ضمان أن الأطراف المعنية الفردية ستتناول هذه الثغرات من أجل تغطية الحاجات ذات الأولوية. يمكن لأعمال المراقبة والتقييم المنسقة أن تسهّل عملية المساءلة للناس المتأثرين عبر مشاركة معلومات عن نتائج أعمال التعليم. يمكنها أيضاً أن تدعم تطبيق الحد الأدنى لمعايير التعليم والمبادئ الإنسانية التي تتضمنها عبر إلقاء الضوء حيث يكون هناك حاجة لمزيد من العمل. يجب على مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية أن تيسّر وتراقب إلتزامات السلطات المحلية في تأمين الحق في التعليم للجماعات المتأثرة (أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ١١٤).

٦. **مقاربة مرتكزة على النتائج**: تعني أنه على كل الأطراف المعنية العمل لضمان أن إستجابة التعليم منسّقة بشكل جيد وتؤدي إلى النتائج المرغوبة. إن أعمال المراقبة والتقييم المتواصلة للتنسيق لإستجابات التعليم تسرّع عملية تحديد الثغرات ومعالجتها (أنظر أيضاً التحليل، المعايير رقم ٤-٣ على الصفحات ٤٩-٤٥).

التحليل، المعيار رقم ١: التقييم

يتم إجراء تقييمات تعليم لحالة الطوارئ في أوقات محددة وبطريقة شمولية، شفّافة وتشاركية.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- يتم إجراء تقييم أولي سريع للتعليم في أسرع وقت ممكن، مع الأخذ بعين الإعتبار الأمن والسلامة (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- تجمع التقييمات البيانات المصنّفة التي تحدد التصورات المحلية للأهداف ومدى ارتباط التعليم بالسياق، كما وتحدد معوقات الحصول على التعليم والحاجات والأنشطة التعليمية ذات الأولوية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- يتم تحديد القدرات المحلية، وموارد وإستراتيجيات التعلّم والتعليم، قبل وأثناء حالة الطوارئ (أنظر الملاحظات الإرشادية ٥-٢).
- يتم إجراء تقييم للسياق لضمان أن إستجابات التعليم ملائمة، مناسبة، وتراعي الأخطار المحتملة والنزاع (أنظر الملاحظة الإرشادية ٣).
- يشارك ممثلون من الجماعة المتأثرة في تصميم وتنفيذ عملية جمع البيانات (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣-٢، ٥ و ٨-٧).
- يتم إجراء تقييم شامل لحاجات التعليم والموارد لمختلف مراحل وأنواع التعليم بمشاركة أطراف معنية رئيسية (أنظر الملاحظات الإرشادية ٧-٢).
- تنسّق لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات التقييمات مع القطاعات الأخرى والأطراف المعنية المناسبة، من أجل تفادي تكرار الجهود (أنظر الملاحظات الإرشادية ٨ و ٦).

الملاحظات الإرشادية

١. **توقيت التقييمات الأولية:** يجب الأخذ بعين الإعتبار سلامة وأمن فريق التقييم والجماعة المتأثرة. يجب على التقييم أن يجري في اسرع وقت ممكن بعد حالة الطوارئ ويجب أن يقيّم كل أنواع التعليم والأماكن المتأثرة، إذا أمكن ذلك. بعد الإنتهاء من التقييم الأولي، يجب تحديث البيانات دورياً عبر المراقبة والتقييم. يشمل هذا التحديث مراجعة لإنجازات البرنامج، المعوقات والحاجات التي لم يتم تلبيتها. عندما يكون من غير الممكن القيام بتقييم شامل فوري، يمكن للتقييمات الجزئية أن تجمع المعلومات لإتخاذ خطوات فورية.

٢. **التقييمات:** يجب على التقييمات أن تجمع البيانات المصنّفة لإطلاق إستجابة التعليم وتقييم الخطر المستمر من جراء النزاع أو الكارثة. تعني كلمة «مصنّفة» أن المعلومات تكون مقسّمة إلى مكونات . وفي هذه الحالة، يتم تحليلها وفقاً إلى

الجنس أو الفئة العمرية. تحدد البيانات القدرات التعليمية، الموارد، مواضع الهشاشة، الثغرات، والتحديات التي تدعم حق التعليم لكل الجماعات المتأثرة. يجب تنسيق التقييمات والزيارات الميدانية من قبل مقدمي خدمات التعليم والإستجابات التعليمية من أجل تفادي عدم الكفاءة في إستخدام الموارد والإفراط في تقييم جماعات متأثرة محددة أو قضايا معينة (أنظر أيضاً مشاركة المجتمع، المعيار رقم ٢ على الصفحات ٣٠-٢٨ والتنسيق، المعيار رقم ١ على الصفحات ٣٤-٣١).

يجب على التقييمات أن تستفيد من مصادر المعلومات المتاحة بأقصى شكل. ويجب على عملية جمع المعلومات الأولية أن تكون محدودة لما هو لازم لملئ ثغرات المعرفة وبدء القرارات الهامة للأطراف المعنية في التعليم. عندما تتعذر إمكانية جمع المعلومات، يمكن تجربة إستراتيجيات بديلة لذلك. قد تشمل تلك الإستراتيجيات الإتصال بالقادة المحليين وشبكات المجتمع، وجمع البيانات الثانوية من القطاعات الأخرى أو من قواعد البيانات الموجودة من قبل الأزمة. سوف تؤمن البيانات من بعد الأزمة مقياساً لقياس حالة الطوارئ.

يجب توحيد أدوات جمع البيانات في البلاد لتيسير تنسيق المشاريع وللحد من الطلب على الأشخاص الذين يؤمنون المعلومات. عند الإمكان، يجب تطوير أدوات تقييم والإتفاق عليها من قبل كل الأطراف المعنية وذلك قبل حالة الطوارئ كجزء من التخطيط للجهوزية. يجب على الأدوات أن تؤمن مساحة لمعلومات إضافية قد تعتبر هامة من قبل أطراف الإستجابة المحلية.

يجب على فرق التقييم أن تضم أعضاء من المجتمع المتأثر. ينبغي مراعاة المساواة بين الجنسين من أجل الإستفادة بشكل أفضل من الخبرات، الإهتمامات، وقدرات المتعلمين، المعلمين، وسائر العاملين في التعليم من الجنسين، والأهل، وأولياء الأمور. يجب إستشارة السلطات المناسبة في هذا الموضوع.

يجب على الإعتبارات الأخلاقية، بما في ذلك المبادئ الأساسية للإحترام وعدم التمييز، أن تشكل الأساس للتقييم. إن جمع المعلومات يعرّض الناس للخطر بسبب حساسية المعلومات أو ببساطة لأنهم قد شاركوا في العملية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٥ في الأسفل). تقع مسؤولية حماية المشاركين على عاتق هؤلاء الذين يقومون بجمع المعلومات وعليهم إبلاغ المشاركين بما يلي:

- الهدف من جمع تلك البيانات؛
- الحق في عدم المشاركة في عملية جمع البيانات، أو الإنسحاب في أي وقت من دون حصول آثار سلبية.
- الحق في سرية هذه المعلومات وعدم الكشف عن هوية المشارك.

(أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ٤، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحات ٤٩- ٤٨).

٣. **تحليل السياق:** إن تحليل السياق، ومن ضمنه مخاطر الكوارث وتحليل النزاع، يساعد في ضمان أن إستجابات التعليم ملائمة، مناسبة، وتراعي النزاعات والكوارث المحتملة.

يأخذ تحليل المخاطر بعين الإعتبار كل نواحي السياق التي تؤثر على الصحة، الأمن، وسلامة المتعلمين. يساعد هذا على ضمان أن التعليم هو إجراء وقائي بدلاً من أن يكون عامل خطر. يقوم تحليل المخاطر بتحليل الأخطار التي تهدد التعليم، والتي قد تشمل:

- عدم الأمان، سوء الإدارة، والفساد؛
- قضايا الصحة العامة مثل إنتشار الأمراض المعدية؛
- عوامل إجتماعية، إقتصادية، جسدية وبيئية أخرى، بما في ذلك الأخطار الصناعية مثل إنبعاثات الغاز السام والإنسكابات الكيميائية.
- أخطار خاصة بالجنس، العمر، الإعاقة، الخلفية العرقية، وغيرها من العوامل المرتبطة بالسياق.

تقوم عملية تقييم النزاع بتقييم وجود خطر أو نزاع عنيف لمحاولة لضمان أن تدخلات التعليم لن تؤدي إلى تفاقم حالة عدم المساواة أو النزاعات الموجودة. إن هذا أمر ضروري في كل من حالات النزاع والكوارث. تطرح عملية تحليل النزاع أسئلة حول:

- الأطراف المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر في النزاع، والمتأثرين أو على وشك التأثر بالنزاع؛
- أسباب النزاع الحالي أو المحتمل والعوامل التي تؤدي إلى الظلم؛
- التفاعل بين الأطراف المعنية ومن ضمنهم الأطراف المعنية في التعليم، وأسباب النزاع.

غالباً ما تكون تحليلات النزاع لمناطق أو لبلدان محددة متوافرة في منظمات الأبحاث. قد يكون هناك حاجة لإعادة النظر في تلك التحليلات من منظور التعليم. إذا لم تكن التحليلات الحالية متوافرة أو قابلة للتطبيق، قد يتم إجراء تحليل للنزاع عبر ورشات عمل في المنطقة المتأثرة أو عبر دراسة مكتبية. يجب على الأطراف المعنية في التعليم أن تناصر للوكالات المناسبة لتقوم بتحليلات شاملة للنزاع، بما في ذلك المعلومات الخاصة بالتعليم، ومشاركة النتائج مع كل الأطراف المهتمة.

يقترح تقرير تحليل الخطر إستراتيجيات لإدارة الأخطار الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، بما في ذلك النزاع. قد تشمل الإستراتيجيات، الوقاية، التخفيف، الجهوزية، الإستجابة، إعادة البناء، وإعادة التأهيل. مثلاً، قد يطلب من المدارس أو مساحات التعلّم أن يكون لديها خطط وقائية وخطط أمنية لتفادي وتخفيف والإستجابة لحالات الطوارئ. كذلك يمكنها تحضير خريطة أخطار تظهر التهديدات المحتملة وتلقي الضوء على العوامل التي تؤثر على هشاشة المتعلم وقدرته على المجابهة.

يُستكمَل تحليل الخطر بتقييم قدرة مجابهة المجتمع وجهود التكيّف المحلية، بما في ذلك الموارد والقدرات. كذلك يتم تقييم وتمتين المعرفة، المهارات، قدرات التخفيف من الكوارث، الجهوزية، والتعافي قبل وبعد حالة الطوارئ إذا أمكن، وذلك عبر أنشطة الجهوزية والتخفيف (أنظر أيضاً مشاركة المجتمع، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٤-١ على الصفحات ٢٥-٢٢؛ مشاركة المجتمع، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ٣٠؛ إمكانية الحصول على التدريس والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ١١ على الصفحات ٦٧- ٦٦؛ التدريس والتعلّم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٨٦؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٢ و ٤ على الصفحات ١١٠-١٠٨؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظات الإرشادية ٣ و٥ على الصفحات ١١٤-١١٣).

٤. **صحة البيانات وطرائق تحليل البيانات**: يجب أن تظهر تحليلات البيانات بوضوح:

- المؤشرات؛
- مصادر البيانات؛
- طرائق جمعها؛
- من قام بجمع البيانات؛
- إجراءات تحليل البيانات.

عندما يكون هناك مخاطر أمنية لجامعي البيانات، يجب الإشارة في المرجع إلى أنواع المنظمات التي قامت بجمع البيانات وليس أسماء الأفراد الذين قاموا بذلك. كذلك يجب تدوين محدوديات جمع البيانات أو التحاليل التي قد تؤثر على إعتمادية النتائج، أو ارتباطها بظروف أخرى. مثلاً، قد يقوم جامعو البيانات بجعل البيانات غير موثوقة عبر تضخيم أرقام الحضور أو الإرتياد المدرسي من أجل زيادة تخصيص الموارد أو لتفادي اللوم. كذلك يجب تدوين في حال لم يتم تناول مجموعات محددة أو قضايا معينة في البرامج وأنظمة المراقبة.

من أجل التقليل من الإنحياز، يجب إستقاء المعلومات من عدة مصادر ويجب أن يتم مقارنتها. تمتّن هذه التقنية صحة البيانات.يجب إستشارة المجموعات الأكثر تأثراً، بمن فيهم الأطفال والشباب الذكور والإناث، قبل إستخلاص النتائج. يجب أن تكون التصورات والمعرفة المحلية نقطة تركيز التحليل لتفادي إستجابة إنسانية قائمة على تصورات وأولويات أشخاص من الخارج (أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحات ١١٠- ١٠٩).

٥. **المشاركون في التقييمات:** يجب على المشاركين في التقييمات أن يشملوا سلطات التعليم وممثلين عن الجماعات المتأثرة، بما في ذلك المجموعات الهشة. قد تكون مشاركة هذه المجموعات في جمع البيانات والمعلومات ونشرها، وفي التحليل والإدارة، محدودة بظروف صعبة خلال التقييم الأولي. يجب أن تزداد المشاركة كل ما أصبح السياق أكثر إستقراراً. يجب على التقييمات أن تيسّر التواصل في كل اللغات في المجتمع، بما في ذلك إستخدام لغة الإشارات ولغة برايل للمكفوفين عند المستطاع (أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحات ١١٠- ١٠٩).

٦. **التعاون داخل قطاع التعليم ومع القطاعات الأخرى:** إن التعاون داخل قطاع التعليم ومع القطاعات الأخرى أمر أساسي في رفع مستوى جودة وشمولية ومنفعة التقييمات. يجب على الأطرف المعنية في التعليم أن تُوائِم تقييمات الحاجات عبر إجراء تقييمات مشتركة أو عبر تنسيق التقييمات لتفادي تكرارها من قبل المنظمات المختلفة. تقدّم التقييمات المنسّقة أدلة أقوى على أثر حالات الطوارئ وتسهّل الإستجابات المناسبة. إنها تحسّن مساءلة الأطراف المعنية الإنسانية عبر تشجيعها على مشاركة المعلومات (أنظر ايضاً التنسيق، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ٣٣).

يجب على قطاع التعليم أن يعمل مع القطاعات الأخرى لتحسين إستجابة التعليم فيما يتعلق بالتهديدات، الأخطار، وتوافر الخدمات. قد يشمل هذا العمل مع:

- قطاع الصحة للحصول على بيانات عن الأوبئة ومعلومات حول تهديدات الأمراض ومعرفة معلومات عن خدمات الصحة الأساسية المتوافرة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية، الإجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة، العلاج، الرعاية، والدعم؛
- قطاع الحماية لمعرفة معلومات عن الأخطار المتعلقة بالعنف المبني على الجنس(الجندر) والعنف الجنسي، والأيتام والجماعات الأخرى الهشة داخل المجتمع؛ عوائق التعليم؛ وخدمات الدعم الإجتماعية والنفس-إجتماعية المتوافرة.
- قطاع التغذية لمعرفة معلومات عن خدمات التغذية المرتكزة على المدرسة، وتلك المرتكزة على المجتمع.
- قطاع إدارة المآوي والمخيمات للتنسيق حول الأماكن الملائمة الآمنة، وحول إعمار/ إعادة إعمار مرافق التعلّم والترفيه وإمكانية الوصول إليها، وتأمين المواد غير الغذائية اللازمة لمرافق المدرسة.
- قطاع المياه والصرف الصحي لضمان وجود مؤونة مياه سليمة وصرف صحي فعّال في أماكن التعلّم؛
- قطاع الإمداد (القطاع اللوجستي) لتنظيم المشتريات وإيصال الكتب واللوازم الأخرى.

(أنظر أيضاً التنسيق، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ١ و٤-٣ على الصفحات ٣٣-٣١ وسياسة التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ١١٢).

٧. **الحاجات التعليمية والنفس-إجتماعية:** يجب جمع البيانات المصنفة حول الحاجات التعليمية والنفس-إجتماعية في تقييمات عامة للحاجات. يمكن لأعضاء فريق التقييم مع المعرفة المحلية أن يدعموا تلك الجوانب من التقييمات. يجب على الوكالات أن تخصص موارد، موظفين، وقدرة تنظيمية للقيام بذلك.

٨. **نتائج التقييم:** يجب جعل نتائج التقييم متاحة في أسرع وقت ممكن ليتم التخطيط لأنشطة التعليم. يجب كذلك مشاركة البيانات الموجودة من قبل حالة الأزمة والتقييمات التي تمت بعد الأزمة والتي تساعد في تحديد الموارد وحاجات التعليم و/أو انتهاكات أو إنجازات حقوق التعليم من قبل سلطات التعليم، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الإنسانية، والمجتمع المحلي.

يجب على سلطات التعليم على المستوى المحلي والوطني أن تنسق مشاركة نتائج التقييم. إذا لم يكن لتلك السلطات القدرة على فعل ذلك، يمكن لطرف قيادة دولي، مثل لجنة تنسيق قطاع التعليم أو مجموعة التعليم، أن يدير تلك العملية. ينبغي توحيد عملية عرض البيانات من نتائج التقييمات إذا أمكن لكي يصبح من الممكن إستخدام المعلومات بسهولة (أنظر التنسيق، المعيار رقم ١ على الصفحات ٣٤-٣١).

التحليل، المعيار رقم ٢:
إستراتيجيات الإستجابة

تشمل إستراتيجيات إستجابة التعليم الشمولي وصفاً واضحاً للسياق، والمعوقات الحق في التعليم والإستراتيجيات لتخطي تلك المعوقات.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تعكس إستراتيجيات الإستجابة نتائج التقييم بدقة (أنظر الملاحظات الإرشادية ١-٢).
- تؤمن إستجابات التعليم تدريجياً حاجات الجماعات المتأثرة من التعليم الشمولي والجيّد (أنظر الملاحظات الإرشادية ١، ٥ و ٨).
- يتم تصميم وتنفيذ إستراتيجيات الإستجابة بطرق لا تسبب الأذى للمجتمع أو مؤمني الخدمات ولا تزيد من سوء أثر حالة الطوارئ (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣ و ٧).
- يتم تحديث المعلومات المجمّعة من التقييم الأولي ومن تحليل السياق بشكل دوري بالبيانات الجديدة لتدعم إستجابات التعليم المتواصلة (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤).
- تشمل إستراتيجيات الإستجابة تنمية القدرات لدعم سلطات التعليم وأعضاء المجتمع للقيام بتقييمات وتطبيق أنشطة إستجابة (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- تُكَمِّل إستجابات التعليم برامج التعليم الوطنية وتتواءم معها (أنظر الملاحظات الإرشادية ٦ و ٨).
- يتم جمع البيانات الأساسية بطريقة منهجية عند بداية البرنامج (أنظر الملاحظة الإرشادية ٩).

الملاحظات الإرشادية

١. **إستراتيجيات الإستجابة:** يجب على الأطراف المعنية في التعليم أن تستثمر في تحليل وتفسير معمّق لبيانات التقييم لضمان أن إستراتيجياتهم للإستجابة ترتكز على نتائج رئيسية وأولويات أساسية كشف عنها التقييم. يساعد هذا في تجنب مخاطر أن تقوم نتائج التقييم بتأكيد الأفكار التي سبق تشكيلها لإستجابات البرنامج.

يجب على إستراتيجيات الإستجابة أن تُظهر الدور القيادي لسلطات التعليم وتعاونها مع الأطراف المعنية الأخرى. مثلاً، يجب مواءمة مستويات نفقات التعليم للمكونات مثل أجر المعلم والتجهيزات، بين المنظمات، آخذين بعين الإعتبار الإستدامة الطويلة الأمد لمستويات النفقات.

يجب أن ترتكز إستراتيجيات الإستجابة على الخطط الوقائية المناسبة عندما

عندما تتوافر ويجب تطويرها بالمشاركة الفعّالة للمجتمع. يجب أن تشير إلى مختلف مستويات التعليم، الوعي من الأخطار والمخاطر، وما إذا كانت الوكالات الأخرى تدعم أنشطة التعليم. يجب على الميزانيات أن تؤمن أنشطة التعليم الضرورية، بما في ذلك جمع البيانات الأساسية والتقييمات (أنظر أيضاً مشاركة المجتمع، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحات ٢٣-٢٢).

يجب أن يتم تحليل المعوقات، بما في ذلك معوقات الجنس (الجندر)، التي تمنع الحصول على مختلف مستويات وأنواع وأنشطة التعليم، وذلك من أجل معالجة تلك المعوقات. ينبغي التمتع بالمرونة اللازمة لتأمين تعليم شمولي وللإستجابة للطلب المتزايد على التعليم.

٢. **تنمية القدرات لجمع البيانات والتحليل:** يجب أن تشمل إستراتيجيات الإستجابة تنمية القدرات لموظفي سلطات التعليم وأعضاء المجتمع. قد يشارك أعضاء المجتمع الشباب بشكل خاص في جمع البيانات والتحليل، وفي المراقبة والتقييم. من المهم أن يراعي التوظيف المساواة بين الجنسين لضمان شمولية وفعالية عملية جمع وتحليل بيانات التقييم (أنظر التحليل، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٤٦، التحليل، المعيار رقم ٤، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٤٩).

٣. **عدم التسبب بأذى:** تشمل إستجابات التعليم في حالات الطوارئ عمليات نقل الموارد مثل التدريب، الوظائف، اللوازم، والطعام إلى بيئات غالباً ما تكون فقيرة بالموارد. كثيراً ما تشكل هذه الموارد القوة والثروة. يمكن أن تصبح عنصر للنزاع أو أن تزيد من التهميش أو التمييز داخل المجتمعات. في حالة النزاع، قد يحاول بعض الناس السيطرة على تلك الموارد واستعمالها لدعم جانبهم، أو لإضعاف الجانب الآخر أو للربح الشخصي. إذا حصل ذلك، قد تسبب إستجابات التعليم الأذى. من الممكن بذل الجهود لتفادي حصول ذلك، استناداً إلى فهم الخطر وتحليل النزاع (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٣٨-٣٧).

يمكن لعملية نقل الموارد والقيام بإستجابات التعليم في حالات الطوارئ أن تمتّن القدرات المحلية على الترويج للسلام. يمكن للأنشطة أن تقلل من الإنقسامات ومصادر التوتّر التي تؤدي إلى النزاع المدمر عبر بناء أو خلق روابط تجمع المجتمعات. مثلاً، يمكن لبرامج تدريب المعلمين أن توحّد المعلمين في اهتماماتهم المهنية وتتخطى الإنقسامات العرقية. يمكن الترويج لعلاقات أكثر عدالة بين المجتمعات عبر إشراك المجموعات التي كانت مهمّشة في السابق.

٤. **تحديث إستراتيجيات الإستجابة**: يجب على الأطراف المعنية في التعليم مراجعة وتحديث إستراتيجياتهم للإستجابة بشكل دوري أثناء حالات الطوارئ، وصولاً إلى مرحلة التعافي والنمو. يجب أن يبرهنوا عن الإنجازات التي حققوها حتّى الآن، والتغييرات في حالة الطوارئ والحالة الأمنية، والتغييرات المتزامنة في الإستراتيجية. يجب أن يكون هناك تقديرات للحاجات والحقوق التي لم تتم تلبيتها والتغييرات المناسبة في الإستراتيجية لتلبية تلك الحاجات. يجب أن تروّج المداخلات للتحسينات المتواصلة في الجودة، الشمولية، التغطية، الإستدامة، والملكية المشتركة.

٥. **إستجابة الممول**: يجب على الممولين مراجعة نوعية وتغطية إستجابة التعليم في حالة الطوارئ بشكل دوري لضمان أن الحد الأدنى للجودة التعليمية وإمكانية الإنتفاع متوافر. يجب إيلاء اهتمام خاص لإلتحاق المتعلمين من مجموعات هشة بالمدرسة وبقائهم فيها، الأمر الذي يهدف إلى مساواة في إمكانية الإستفادة من مجموعة من الفرص التعليمية في الأماكن المتأثرة بحالة الطوارئ. تشير «إمكانية الإنتفاع المتساوية» إلى تساوي الفرص بين المتعلمين الأطفال، الشباب، والبالغين من كلا الجنسين، وخاصة هؤلاء المهمشين من جراء العرق، اللغة، أو الإعاقة. يجب إيلاء أولوية متساوية لتمويل إستجابة التعليم مثل إستجابات المياه، والطعام، والمأوى، والصحة لضمان تأمين التعليم للجماعات النازحة. إن التمويل المناسب أمر أساسي لدعم حق التعليم للجميع. يجب أن لا تُحَد البرامج بدورات التمويل القصيرة الأمد ويجب أن تتواصل حتّى مرحلة التعافي (أنظر الملاحظة الإرشادية ٧ في الأسفل، إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٢-١ على الصفحات ٥٧-٥٥، والدليل المرجعي للتمويل الخارجي للتعليم من الآيني، موجود في حقيبة أدوات الآيني على الموقع: **www.ineesite.org/toolkit**).

٦. **تمتين البرامج الوطنية**: يجب مواءمة إستجابات التعليم في حالات الطوارئ مع برامج التعليم المحلية ويجب أن تقوّيها. يشمل هذا التخطيط الوطني والمحلي، والإدارة والتنظيم، بالإضافة إلى البنية التحتية المادية ودعم وتدريب المعلمين أثناء الخدمة. يجب على إستجابات التعليم في حالات الطوارئ أن تعمل مع سلطات التعليم لبناء نظام أفضل للمستقبل، ولتقوية نظام تعليم شمولي لكل الأطفال، مثل أولئك ذوي الإعاقات ومن مجموعات الأقليات (أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار رقم ١ على الصفحات ١١١-١٠٧ وسياسة التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣).

٧. **جهوزية الإستجابة الطارئة والحد من مخاطر الكوارث**: يجب على وكالات التنمية والممولين أن يروّجوا ويدعموا أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وجهوزية الإستجابة الطارئة كإجراءات وقائية وخلال مرحلة التعافي بعد الأزمة. يمكن للإستثمار في الحد من مخاطر الكوارث والجهوزية أن يكون ذا فعالية من حيث الكلفة والنتيجة لأنه من الممكن أن يساهم في تخطيط وتنسيق وإستجابة أفضل من قبل سلطات التعليم والشركاء. كذلك قد يعني الإستثمار في الحد من مخاطر الكوارث والجهوزية الحاجة إلى إستثمار أقل خلال حالات الطوارئ.

٨. **تخطي معوقات بنود التأسيس التنظيمية للمنظمات**: يجب على المنظمات الإنسانية المحدودة في البنود التأسيسية - مثل التي تعمل مع الأطفال، أو في التعليم الأساسي، أو مع اللاجئين - أن تضمن أن إستجاباتها التعليمية تُكَمِّل تلك التي تقوم بها سلطات التعليم والأطراف الأخرى المعنية في التعليم. يجب على إستراتيجيات التعليم الإجمالية أن تغطي:

- تنمية الطفولة المبكرة؛
- التعليم الأساسي الشمولي؛
- حاجات الشباب، بما في ذلك التعليم الثانوي، التعليم العالي، والتعليم المهني؛
- تعليم البالغين؛
- تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة.

يجب على الإستراتيجيات المتعلقة بتعليم البالغين أن تشمل برامج التعليم غير الرسمي لإتقان القراءة والكتابة والمهارات الحسابية، ومهارات الحياة، ورفع مستوى الوعي حول السلامة والأمن، مثل الوعي حول الألغام الأرضية. على برامج تطوير التعليم في المناطق التي تستقبل عائدين أن تشمل لوازم للدعم الطويل الأمد مثل صفوف الإلتحاق والتدريب المهني (أنظر أيضاً التنسيق، المعيار رقم ١ على الصفحات ٣٤-٣١ والتدريس والتعلّم، المعايير ٢-١ على الصفحات ٨٦-٧٧).

٩. **جمع البيانات الأساسية**: تشير «البيانات الأساسية» إلى المعلومات التي يتم جمعها من جماعات مستهدفة قبل بدء أنشطة تعليم جديدة. إنها تساعد موظفي البرنامج على فهم حالة التعليم وتستعمل لخلق أساس للمقارنة مع المعلومات التي سيتم جمعها لاحقاً، خلال المراقبة والتقييم. يجب جمع البيانات الأساسية بطريقة منهجية. أمثلة على ذلك تشمل البيانات السكانية المصنّفة، معدلات الإلتحاق بالمدرسة، ونسب التلاميذ لكل معلم. قد تكون البيانات محددة بمداخلة معيّنة. مثلاً، إذا كان الهدف من البرنامج تحسين نسبة ارتياد الفتيات إلى المدرسة، فإن نسبة ارتياد الفتيات قبل بدء البرنامج هي البيانات الأساسية التي سيحتاج إليها.

التحليل، المعيار رقم ٣: المراقبة

تجري مراقبة دورية لأنشطة إستجابة التعليم وحاجات التعلّم المتنامية للجماعات المتأثرة.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- هناك أنظمة فعّالة للمراقبة الدورية لأنشطة إستجابة التعليم في حالات الطوارئ وصولاً إلى حالة التعافي (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- تتم مراقبة أنشطة إستجابة التعليم لضمان سلامة وأمن كل المتعلمين، المعلمين، وسائر العاملين في التعليم (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- تتم إستشارة الأشخاص الأكثر عرضة، ويتم تدريبهم على طرائق جمع البيانات، ويتم إشراكهم في أنشطة المراقبة (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- يتم جمع البيانات المصنّفة بطريقة منهجية ودورية لدعم إستجابات التعليم (أنظر الملاحظات الإرشادية ٤-٣).
- يتم تحليل بيانات التعليم ومشاركتها على فترات زمنية دورية مع كل الأطراف المعنية، خاصة المجتمعات المتأثرة والمجموعات الهشّة (أنظر الملاحظات الإرشادية ٤-٣).

الملاحظات الإرشادية

١. **المراقبة:** تقوم المراقبة بقياس ما إذا كانت البرامج تلاقي الحاجات التعليمية المتغيّرة للسكّان وكيف تستجيب للسياق المتنامي. إنها:

- تضمن أن التدخلات مناسبة ومتجاوبة؛
- تحدد إمكانيات التحسين؛
- تساهم في التخفيف من النزاع والحد من مخاطر الكوارث؛
- تروّج للمساءلة

يجب مراقبة آثار برامج التعليم المخططة وغير المخططة لضمان أنها لا تزيد من التهميش عن غير قصد، أو التمييز، أو النزاع، أو الأخطار الطبيعية. يمكن لزيارات المراقبة الغير مبلّغ عنها سلفاً أن تحسّن من صحة بيانات المراقبة.

سوف يحدد تصميم المراقبة كيف يتم غالباً جمع مختلف أنواع البيانات، وفقاً للحاجة، والموارد المطلوبة لجمع البيانات ومعالجتها. يمكن جمع العديد من أنواع البيانات من المدارس وبرامج التعليم الأخرى على أساس النماذج، وتقديم مؤشرات سريعة للحاجات والمشكلات. قد تشمل مثل تلك المعلومات:

- بيانات مصنّفة حول إرتياد المدرسة والتخلف عنها؛
- معرفة ما إذا كان التلاميذ يأكلون قبل الحضور إلى المدرسة؛
- توافر الكتب المدرسية ومواد التدريس والتعلّم.

يمكن مراقبة الأطفال والشباب الذين لا يرتادون المدرسة وأسباب التي منعتهم من الإرتياد أو من الحضور من خلال زيارات إلى نماذج عشوائية من المنازل. خلال المراقبة، من الضروري أن يتم الإصغاء مباشرة إلى أصوات النساء والمجموعات الهشّة. إذا كانت البيانات حول العرق أو المجموعات الإجتماعية الأخرى شديدة الحساسية أو صعبة الجمع على أساس شامل، يمكن للإحصاءات العينية والإنطباعات والتعليقات، مثل الأحاديث غير الرسمية، أن تشير إلى وجود مشاكل خاصة بمجموعات محددة.

هناك حاجة لأنظمة المراقبة والتقرير عند انتهاك المعيشة الجيدة والسلامة للمتعلمين، والمعلمين وسائر العاملين في التعليم، ومن أجل حالة البنية التحتية للتعليم. يكون هذا الأمر هاماً بشكل خاص حيث يكون هناك خطر من هجوم مسلح، اختطاف، تجنيد للأطفال في القوات والجماعات المسلحة، عنف مبني على الجنس، أو كوارث طبيعية. من أجل التطرق لهذا الجانب من المراقبة، يجب على الأطراف المعنية في التعليم أن تكون على تواصل مع السلطات المحلية والوطنية أو وكالات الأمم المتحدة أو الوكالات غير الحكومية التي تعمل من أجل الأمن والعدالة والحماية وحقوق الإنسان. من المهم الأخذ بعين الإعتبار مدى حساسية المعلومات المبلّغ عنها.

يجب أن يتم تعديل أنشطة إستجابة التعليم إذا اضطر الأمر، وذلك وفقاً لنتائج المراقبة.

٢. **الأشخاص المشاركون في المراقبة:** يجب على الأشخاص المشاركين في المراقبة أن يتمكنوا من جمع معلومات من كل المجموعات في الجماعة المتأثرة بأسلوب يراعي الثقافة. من المهم أن يكون الفريق متساوياً من حيث الجنس، وذا معرفة باللغة (اللغات) المحلية، ومدرّب على جمع البيانات. قد تتطلب الممارسات المحلية إستشارة النساء أو المجموعات ذات الأقلية على حدة من قبل أفراد ذوي ثقة. يجب إشراك ممثلين من المجتمع المتأثر، بما في ذلك الشباب، في أبكر مرحلة ممكنة في مراقبة مدى فعالية برامج التعليم التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر. هذا الأمر هام بشكل خاص في برامج التعليم غير الرسمي لمجموعات محددة، مثل الفتيات المراهقات أو المتعلّمين ذوي الإعاقات (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٤٢ والتحليل، المعيار رقم ٤، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٤٩).

٣. **نظام إدارة معلومات التعليم:** غالباً ما تقوم السلطات المحلية بجمع وتحليل معلومات التعليم. إذا كان هناك نظام إدارة معلومات التعليم للسياق، من الممكن أن يكون قد تم تعطليه من جراء حالة الطوارئ أو قد يحتاج إلى تحديث.

إن تطوير أو إعادة تأهيل نظام إدارة معلومات التعليم أو ما يساويه قد يتطلب بناء للقدرات على المستوى الوطني، الإقليمي، والمحلي. تدعم تنمية القدرات الأشخاص المعنيين كي يتمكنوا من جمع، إدارة، ترجمة، إستخدام، ومشاركة المعلومات المتوافرة. يجب أن تبدأ في أبكر وقت ممكن، وأن يكون هدفها الحصول على نظام فعّال، ويتم ضمه في الحالات المثالية إلى هيئة حكومية، عند مرحلة التعافي (أنظر أيضاً التنسيق، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٣٣-٣٢؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ١١٠؛ وسياسة التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣).

إن برامج الحاسوب والأجهزة الملائمة لنظام إدارة معلومات التعليم هي أمر أساسي. يجب على مكاتب التعليم الوطنية والمحلية والقطاعات الفرعية الأخرى في التعليم، مثل مؤسسات التعليم الوطني، أن يكون لديها برامج خاصة لتحسّن من جمع المعلومات. لكن النقص في التكنولوجيا يجب أن لا يمنع جمع البيانات في المناطق التي تعاني من نقص في الموارد.

٤. **مراقبة المتعلمين:** يجب أن تتم مراقبة المتعلمين قدر الإمكان أثناء تعلمهم وبعد أن يكملوا أو يغادروا الدورة. يمكن للمراقبة عبر التقييمات الكمية والنوعية أن تغطي، على سبيل المثال:

- التطور الحركي الإجمالي والمعرفي، والنمو الإدراكي والإجتماعي-العاطفي عند الأطفال الصغار؛
- إستدامة مهارات القراءة والكتابة والحساب؛
- معرفة وتطبيق مهارات الحياة الرئيسية؛
- إمكانية الإستفادة من مواد القراءة في المرحلة التي تلي محو الأمية.

في التعليم المهني، يجب على المراقبة أن تتابع فرص التوظيف للمتعلمين. إن مراقبة المتعلمين في مرحلة ما بعد البرنامج تؤمن انطباعات وتعليقات قيمة لتصميم البرنامج (أنظر أيضاً التدريس والتعلّم، المعيار رقم ٤ على الصفحات ٩٠-٨٩، والحد الأدنى لمعايير التعافي الإقتصادي بعد الأزمات من شبكة سيب، معيار خلق فرص التوظيف ومعايير تطوير المشاريع).

التحليل، المعيار رقم ٤: التقييم

تقييمات غير منحازة ومنهجية تحسّن أنشطة إستجابة التعليم وتعزز المساءلة.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تقييمات دورية لأنشطة إستجابة التعليم تقدّم معلومات موثوقة وشفّافة وتدعم أنشطة التعليم المستقبلية (أنظر الملاحظات الإرشادية ٢-١).
- تشارك كل الأطراف المعنية، بما في ذلك ممثلي المجتمع المتأثر وسلطات التعليم، في أنشطة التقييم (أنظر أيضاً الملاحظة الإرشادية ٣).
- تتم مشاركة الدروس المستقاة والممارسات الجيدة بشكل واسع لدعم المناصرة المستقبلية، والبرامج والسياسات (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤).

الملاحظات الإرشادية

١. **التمييز بين المراقبة والتقييم**: المراقبة والتقييم هما أساسيان لتحقيق أهداف وغايات برامج التعليم. المراقبة هي عملية متواصلة تقوم دورياً بقياس تقدم برامج التعليم نحو الأهداف والغايات. إنها تتيح لموظفي برنامج التعليم أن يقوموا بتغييرات خلال دورة البرنامج أو المشروع لضمان بقائهما على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافهما وغاياتهما.

التقييم أمرٌ أقل حدوثاً، يحصل عادة في منتصف أو عند نهاية دورة البرنامج أو المشروع وتقوم به أطراف خارجية أو مستقلة. إنه يقيس ما توصل إليه البرنامج أو المشروع ويقيّم ما إذا تم تحقيق النتائج المتوقعة. كذلك يمكن للتقييم أن يحدد ما إذا كانت الأنشطة تتناسب مع الأولويات المقررة، والسياسات والأدوات القانونية، وما إذا تم تنفيذ البرامج بطريقة فعّالة.

٢. **تقييمات أنشطة الإستجابة التعليمية**: يجب على تقييمات أنشطة الإستجابة التعليمية أن تستخدم المقاربات والأساليب التي تنتج أدلة موثوقة وذات إطار زمني عن نتائج وآثار البرنامج التي تدعم الخطوات المستقبلية. «الأثر» هو التغيير الممكن قياسه والذي سببه البرنامج لحياة الناس. إن كِلا البيانات النوعية والكميّة المصنّفة عبر الجنس والعمر هي هامة جداً. البيانات الكميّة هي الأشياء التي يمكن عدّها. إنها تقيس نتائج مثل الحضور المدرسي ، التخلّف عن

المدرسة، والإجازات. البيانات النوعية هي الأشياء التي لا يمكن قياسها بالأرقام. إنها تساعد في فهم العمليات وتفسير النتائج. أمثلة عن البيانات النوعية تتضمن، معلومات حول ما يحصل في المدارس وأماكن التعلّم، وأسباب معدلات الإلتحاق المدرسي، والحضور، والتخلف عن المدرسة (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحات ٣٦-٣٥ والتنسيق، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٣٣-٣٢).

٣. **تنمية القدرات عبر التقييم**: يجب على موازنة التقييم أن تغطي تكاليف ورشات عمل لتنمية قدرات الأطراف المعنية المناسبة، بما في ذلك سلطات التعليم، ممثلي المجتمع، والمتعلمين. يمكن لهؤلاء تقديم وشرح التقييم، وضع خطط تقييم بطريقة تشاركية وشفّافة، والسماح للأطراف المعنية بمراجعة وتفسير النتائج سوياً. يجب على المتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم أن يشاركوا في عملية التقييم لتحسين دقة جمع المعلومات ودعم تطوير توصيات يمكن تطبيقها بواقعية. مثلاً، يمكن للمعلمين وسائر العاملين في التعليم أن يضيفوا تبصّرهم إلى الصعوبات العملية الناجّة عن التوصيات المقترحة (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٤٢؛ التحليل، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٤٦؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣).

٤. **مشاركة نتائج التقييم والدروس المستقاة**: يجب مشاركة النتائج الرئيسية لتقارير التقييم، خاصة التوصيات والدروس المستقاة، في شكل مفهوم للجميع، بما في ذلك أعضاء المجتمع. يجب عليهم أن يدعموا العمل المستقبلي. يجب تناول البيانات الحساسة بحذر لتفادي زيادة حدة حالة الطوارئ أو النزاع، و/أو لتفادي تعريض المخبرين الذين ساهموا بمعلومات حسّاسة أو مجهولة المصدر للخطر (أنظر أيضاً التنسيق، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٣ و٥ على الصفحات ٣٣-٣٢ وسياسة التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣).

للحصول على أدوات تساعدك في تطبيق هذه المعايير، راجع حقيبة أدوات الآيني على الموقع:
www.ineesite.org/toolkit

حقيبة أدوات الآيني
↵ الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني
↵ أدوات التنفيذ
↵ المعايير الأساسية

٢

إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلّميّة

المعايير الأساسية:
مشاركة المجتمع، التنسيق، التحليل
إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة
المعيار رقم ١
تكافؤ في فرص الحصول على التعليم
يمكن لكل الأفراد التمتع بفرص الحصول على التعليم الجيد والملائم.
المعيار رقم٢
الحماية والمعيشة الجيدة
البيئات التعلميّة آمنة وتروّج للحماية وللرفاه النفس-إجتماعي للمتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم.
المعيار رقم ٣
المرافق والخدمات
تروّج مرافق التعليم لسلامة ورفاه المتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم، ويتم ربطها بخدمات الصحة، والتغذية، والحماية والخدمات النفس-إجتماعية.

خلال أوقات الأزمات، غالباً ما تصبح إمكانية الحصول على التعليم، الذي هو حق ومورد حيوي، محدودة جداً. يلعب التعليم دوراً هاماً في مساعدة الجماعات المتأثرة في التكيّف مع وضعها وخلق حالة من الإستقرار في حياتها. يمكن للتعليم أن يؤمن معرفة منقذة للحياة ومهارات للبقاء، ويمكنه أن يقدم فرصاً للتغيير والتي قد تحسّن إنصاف ونوعية التعليم.

غالباً ما يكون تنظيم أنشطة تعليم خلال حالات الطوارئ ووصولاً إلى حالة التعافي أمراً أكثر تعقيداً من الحالات العادية. هناك خطر من أن لا تستفيد المجموعات الهشّة الجديدة من التعليم، أو من أن أنماط الخطر والإستثناء السابقة يتم إدخالها في إستجابة التعليم. تقع مسؤولية ضمان أن لكل الأفراد إمكانية الحصول على تعليم مناسب وجيد في بيئات تعلميّة آمنة على عاتق السلطات الوطنية، والمجتمعات والمنظمات الإنسانية. يروّج هذا للحماية الجسدية وللرفاه النفس-إجتماعي للمتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم.

غالباً ما يتعرض المتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم إلى أخطار جسدية ونفس-إجتماعية في طريقهم من وإلى مرافق التعليم وداخل بيئة التعلّم. يمكن لبرامج التعليم في حالات الطوارئ ووصولاً إلى حالة التعافي أن تؤمن الحماية الجسدية والنفس-إجتماعية. يجب أن تكون مرافق التعليم المؤقتة والدائمة، بما في ذلك المدارس ومساحات التعلّم والمساحات الصديقة للطفل، قادرة على مجابهة كل الأخطار المحتملة، من حيث الموقع، والتصميم، وطريقة البناء. يجب أن تكون سهلة الوصول لكل من يجب أن يستفيد منها.

تضمن مرافق التعليم الأكثر أماناً إستمرارية التعليم، وتقلل من فرص تعطيل التدريس والتعلّم. يمكن أن تصبح المرافق مراكز لأنشطة المجتمع وتؤمن الخدمات الضرورية للحد من الفقر، والأمية، والأمراض. عندما يكون التعليم غير متساوي قبل حالة الطوارئ، فإن إعادة الإعمار من أجل تعليم آمن ومتساوي قد يكون مساهمة هامة في بناء السلام.

لا يجب حرمان أي فرد من الحق في الحصول على التعليم وفرص التعليم بسبب التمييز. يجب على البرامج أن تؤمن خدمات تعليم رسمي وغير رسمي لتأمين حقوق التعليم وللحد من معوقات الحصول على التعليم. يجب على كل مقدّمي خدمات التعليم أن يتنبهوا إلى التمييز المبني على أساس الجنس بشكل خاص وإلى الأخطار المختلفة التي تهدد الفتيات والفتيان. يجب اتخاذ خطوات لمعالجة هذه الأخطار. قد يحصل تمييز نتيجة لأسباب عديدة، مثلاً، الأقساط المدرسية، المعوقات اللغوية والجسدية، والتي من الممكن أن تستثني بعض المجموعات.

إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلّمية، المعيار رقم ١: تكافؤ في فرص الحصول على التعليم

يمكن لكل الأفراد التمتع بفرص الحصول على التعليم الجيد والملائم.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- لا يجب حرمان أي فرد أو مجموعة إجتماعية من حق الإستفادة من التعليم وفرص التعلّم بسبب التمييز (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- يجب أن تكون مرافق وأماكن التعلّم متاحة للجميع (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- يجب إزالة كل عوائق الإرتياد المدرسي، مثل نقص الوثائق والمستلزمات الأخرى (أنظر الملاحظات الإرشادية ٤ و٢).
- يجب تأمين مجموعة مرنة، رسمية وغير رسمية من فرص التعليم تدريجياً للجماعات المتأثرة لتلبية حاجاتهم التعليمية (أنظر الملاحظات الإرشادية ٥-٣).
- يمكن للمجتمعات المحلية، عبر التوعية والتدريب، أن تصبح أكثر إنخراطاً في ضمان الحق بالتعليم الجيد والملائم لكل الأطفال، والشباب والبالغين (أنظر الملاحظات الإرشادية ٧-٦).
- يجب توافر الموارد الكافية لضمان إستمرارية أنشطة التعليم الجيدة والمتساوية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٨).
- يجب أن تتوافر للمتعلمين فرصة الدخول أو إعادة الدخول إلى نظام التعليم الرسمي في أسرع وقت ممكن بعد التعطيل الذي سببته حالة الطوارئ (أنظر الملاحظة الإرشادية ٩).
- يتم الإعتراف ببرنامج التعليم في سياقات اللاجئين من قبل سلطات التعليم المحلية المناسبة ومن قبل بلدهم الأم.
- يجب أن لا تؤثر خدمات التعليم للجماعات المتأثرة بالكوارث بشكل سلبي على الجماعات المستضيفة.

الملاحظات الإرشادية

١. **التمييز**: يشمل التمييز المعوقات التي يفرضها الجنس، العمر، الإصابة بفيروس الإيدز، الجنسية، العرق، السلالة، القبيلة، العشيرة، الطائفة، اللغة، الثقافة، الإنتماء السياسي، التوجه الجنسي، الخلفية الإجتماعية-الإقتصادية، الموقع الجغرافي أو حاجات التعليم المحددة. قد يكون التمييز عن قصد، وقد يكون نتيجة غير مقصودة لبنى تحتية لا يمكن للأشخاص ذوي الإعاقات الإنتفاع منها، أو بسبب السياسات والممارسات التي لا تدعم مشاركة المتعلمين. أمثلة عن التمييز

تشمل منع الفتيات الحوامل أو المتعلمين المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة من إرتياد المدرسة، وكلفة الأقساط المدرسية، والزي المدرسي، والكتب واللوازم.

قد يواجه بعض الأفراد أو المجموعات صعوبة في الإستفادة من التعليم في حالة الطوارئ. قد يكون بعضهم أكثر هشاشة من الآخرين نتيجة لحالات الطوارئ والنزوح. قد تشمل هذه المجموعات:

- الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية والعقلية؛
- من يعانون من ضعف في الصحة العقلية وصعوبات نفس-إجتماعية؛
- الفتيات؛
- الشباب؛
- الأطفال المنتمون إلى الجماعات والقوات المسلحة؛
- أرباب المنازل المراهقين؛
- الأمهات المراهقات؛
- الأشخاص من مجموعات عرقية أو اجتماعية محددة.

تقع على عاتق السلطات الوطنية، والمجتمعات والمنظمات الإنسانية، مسؤولية ضمان إمكانية الإستفادة من الأنشطة التعليمية لكل الناس. يعني هذا تقييم الحاجات والأولويات للمجموعات المستثناة ولتلك التي تختلف حاجاتها التعلميّة عن السياق المحدد، وتلبيتها. يجب تحديد السياسات التمييزية والممارسات التي تحد من إمكانية الإستفادة من فرص التعلّم ويجب معالجتها. يمكن للنقص في الإستفادة من التعليم لمجموعات عرقية، لغوية، جغرافية، أو عمرية محددة أن تخلق توترات مستمرة قد تساهم في إحداث نزاعات.

توضِح المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (١٩٦٦) الحق في التعليم:

- المادة ٢ تعترف بـ «الحق في التعليم من دون تمييز من أي نوع نتيجة للعرق، اللون، الجنس، اللغة، الدين، السياسة أو أية آراء أخرى، الأصل الوطني أو الإجتماعي، الملكية، الولادة أو أيٍ من الأوضاع الأخرى»؛
- المادة ١٣: تعترف بحق الجميع فيِّ التعليم الذي « يجب أن يوجه إلى التنمية الكاملة لشخصية الإنسان والشعور بكرامته، ويجب تعزيز إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. يجب على التعليم تمكين كل شخص من المشاركة الفعّالة في مجتمع حر، وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الجماعات العرقية والإثنية أو الدينية،ودعم الأنشطة التي

تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام». كذلك تلزم المادة ١٣ الدول، مع توقّع التحقيق الكامل لهذا الحق، بالإعتراف بـ : «١) يكون التعليم الإبتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع. ٢) يجب جعل التعليم الثانوي في أشكاله المختلفة، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، متاحا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما البدء تدريجياً بالتعليم المجاني؛ ٣) تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا مرحلة التعليم الأساسي» (أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ١ و٧ على الصفحات ١٠٨-١٠٧و١١١-١١٠ وسياسة التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ١١٣).

٢. **القبول والإلتحاق والإستبقاء**: يجب على متطلبات التوثيق أن تكون مرنة. لا يجب طلب إفادات المواطنة، أو الولادة والعمر، أو أوراق الهوية والتقارير المدرسية قبل الدخول لأن الجماعات المتأثرة من حالات الطوارئ قد لا تمتلك تلك الوثائق. لا يجب فرض الحد العمري بصرامة، مع مراعاة إحترام قضايا الحماية والمعايير الثقافية. يجب السماح بفرصة الإلتحاق بالمدرسة للمرة الثانية للمنقطعين عن الدراسة. هناك حاجة لجهود خاصة لتحديد أكثر الأفراد هشاشة وكيفية شملهم. عندما يكون هناك مخاوف أمنية، يجب الإحتفاظ بسرية معلومات التوثيق والإلتحاق (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤ في الأسفل؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٢-١ و٧ على الصفحات ١١١-١٠٧؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١١٢).

٣. **مجموعة من فرص التعليم الجيد**: إن وجود مجموعة من فرص التعليم الجيد أمرٌ ضروري. إن الغايات هي ضمان تلبية الحاجات التعليمية لكل المتعلمين والمساهمة في النمو الإقتصادي، الإجتماعي، والسياسي للبلاد. يجب على هذه الفرص أن تكون ذات صلة بالمتعلمين وبالسياق وقد تشمل :

- تنمية الطفولة المبكرة؛
- التعليم الأساسي، الثانوي، والعالي؛
- صفوف القراءة والكتابة والمهارات الحسابية؛
- تعليم مهارات الحياة؛
- برامج تعليم الشباب والبالغين، مثل التعليم التقني والمهني.

في الأزمات الحادة، غالباً ما تكون المساحات الصديقة للطفل أو المساحات الآمنة هي الإستجابة الأولى فيما يتم تأسيس أو إعادة تفعيل التعليم الرسمي. تهدف المساحات الصديقة للطفل إلى الحماية والترويح لرفاه الأطفال والشباب .

تقوم بعضها بتحضير الأطفال والشباب لإعادة الدخول إلى الصف الرسمي، فيما تقوم الأخريات بالسماح لهم بالمشاركة في أنشطة التعليم غير الرسمي. إنها توفر لمختلف الفئات العمرية، من الأطفال الصغار حتّى الشباب، إمكانية الإستفادة من التعلّم واللعب، والرياضة، والدراما، والفن، والموسيقى، والحماية والدعم النفسي-الإجتماعي. يمكن للمساحات الصديقة للطفل أن تسمح لأعضاء المجتمع وللعاملين الحكوميين والإنسانيين بتقييم حاجات وقدرات التعليم الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك كيفية دمج ودعم المبادرات المحلية.

٤. **المرونة:** يجب على فرص التعلّم أن تكون مرنة ومتأقلمة مع السياق. قد تشمل التأقلمات:

- تغييرات في جدول الصف، الساعات، الدوامات، والجداول الزمنية السنوية لتلبية حاجات مجموعات معينة من المتعلمين؛
- الوسائل البديلة لإيصال التعليم، مثل الدراسة الفردية، التعلّم عن بعد، وبرامج التعلّم المسرّع «الإلتحاق»؛
- تأمين خدمات الرعاية بالطفل للأهل الشباب؛
- التخلي عن طلب الوثائق، مثل إفادات الولادة والعمر (أنظر أيضاً الملاحظة الإرشادية ٢ في الأعلى).

يجب مناقشة التأقلمات مع أعضاء المجتمع، بما في ذلك الشباب، النساء، وغيرهم مِن مَن يمكن استثناءهم. يجب على سلطات التعليم الملائمة أن تضمن أخذ التأقلمات المقترحة بعين الإعتبار. إذا كان المتعلمون منتشرون على مساحة واسعة، من الممكن حينها إجراء مسح للمدارس وأماكن التعلّم لتحديد فرص الإستفادة من مجموعة من فرص التعليم الأكثر فعالية من حيث الكلفة (أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحات ١١١-١١٠ وسياسة التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١١٢).

٥. **أولويات التعليم الفورية:** يجب على أولويات التعليم الفورية أن ترتكز على التقييم الأولي. من الضروري الأخذ بعين الإعتبار:

- البيانات المصنّفة حول الجنس والعمر؛
- مخاوف الهشاشة والحماية؛
- الحاجات خاصة بالسياق مثل المعلومات المنقذة للأرواح؛
- الروابط مع عملية إعادة تأسيس نظام التعليم.

يمكن للأولويات أيضاً أن تأخذ بعين الإعتبار التمويل، والمعوقات الإمدادية (اللوجستية) والأمنية. لكن يجب أن لا يؤدي ذلك إلى إستثناء مجموعات هشّة (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ١ على الصفحات ٤٠-٣٥؛ التدريس والتعلّم، المعيار رقم ١ على الصفحات ٨٢-٧٧؛ وسياسة التعليم، المعايير ٢-١ على الصفحات ١١٤-١٠٧).

٦. **التعليم "الجيد" و "الملائم"**: أنظر القاموس على الصفحة ١٢٢ لتعريفات لهذه المصطلحات.

٧. **إشراك المجتمع**: يجب على المجتمعات المشاركة بفعالية في عمليات التعليم من أجل تيسير إمكانية الإستفادة من التعليم. يساعد إشراك المجتمع في:

- معالجة ثغرات التواصل؛
- حشد موارد إضافية؛
- معالجة مخاوف أمنية، حمائية، ونفس-إجتماعية؛
- تحديد الحاجات لفرص التعليم البديل؛
- الترويج لمشاركة كل المجموعات المناسبة، خاصة الهشة منها.

(أنظر أيضاً القاموس على الصفحة ١٢١ لتعريف لـ «المشاركة»؛ مشاركة المجتمع، المعايير ٢-١ على الصفحات ٢٢-٣٠؛ والتدريس والتعلّم، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٨٨).

٨. **الموارد**: تقع المسؤولية المطلقة على عاتق السلطات الوطنية في ضمان تأمين التعليم. يشمل هذا التنسيق وتأمين الموارد المادية، البشرية، والمعدات. إذا لم تتمكن السلطات الوطنية من تأمين كامل متطلبات التعليم في حالة الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي، يمكن تأمين دعم إضافي من مصادر أخرى. أمثلة عن ذلك تشمل المجتمع الدولي، وكالات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، السلطات المحلية، المجتمعات، المنظمات المرتكزة على الإيمان، مجموعات المجتمع المدني وغيرهم من شركاء التنمية. يجب على الممولين أن يكونوا مرنين وأن يدعموا مجموعة من المقاربات المنسقة لضمان إستمرارية مبادرات التدريس والتعلّم (أنظر أيضاً مشاركة المجتمع، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ٢٨ والتحليل، المعيار رقم ٢، الملاحظات الإرشادية ١و٥ على الصفحات ٤١-٤٣).

٩. **الحد من إستخدام مرافق التعليم كمآوٍ مؤقتة**: يجب أن تستخدم المرافق التعليمية كمآوٍ للنازحين فقط عندما لا يكون هناك خيارات أخرى. يجب تحديد أماكن بديلة للمأوى في حالة الطوارئ أو عند الكارثة، خلال التخطيط للجهوزية.

عندما يتم إستخدام المرافق التعليمية كمآوٍ مؤقتة، يجب الحد من الآثار السلبية ومخاطر الحماية المحتملة بالتعاون مع قطاعَيّ المآوى والحماية. يجب على الأطراف المعنية أن توافق على تحديد موعد لعودة المرفق التعليمي إلى وظيفته الأساسية. تقوم هذه الخطوة بتقليل التعطيل للتعلّم وتتفادى بقاء العائلات في المرفق التعليمي لوقت طويل بعد حدوث حالة الطوارئ.

إذا تم إستخدام المرافق التعليمية كمآوٍ مؤقتة، من المهم حماية ملكية المدرسة، بما في ذلك الكتب، المكتبات، الأثاث، السِّجلات المدرسية ومعداتٍ الترفيه. يجب على المرافق التعليمية أن تعود إلى حالة تتيح استعمالها. مثلاً، يمكن تجديد مرافق الصرف الصحي وتحصين المباني (أنظر أيضاً إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٣، الملاحظات الإرشادية ٦-٤ على الصفحات ٧١-٧٠ وسياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ١٠٩).

إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلّمية، المعيار رقم ٢: الحماية والمعيشة الجيدة

البيئات التعلميّة آمنة وتروّج للحماية وللرفاه النفس-إجتماعي للمتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تخلو البيئة التعلميّة من أية مصادر أذى للمتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم (أنظر الملاحظات الإرشادية ١ و٤-٣).
- يكتسب المعلمون وسائر العاملين في التعليم المهارات والمعرفة اللازمة لخلق بيئة تعلّم داعمة وللترويج للرفاه النفس-إجتماعي للمتعلمين (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣-٢، و٩-٨).
- تكون المدارس ومساحات التعلّم المؤقتة والمساحات الصديقة للطفل قريبة من الجماعات التي تخدمها (أنظر الملاحظات الإرشادية ٦-٥).
- تكون الطرق إلى البيئة التعلميّة آمنة، سليمة، وسالكة للجميع (أنظر الملاحظات الإرشادية ٧-٥).
- تكون البيئات التعلميّة خالية من أي إحتمال إحتلال عسكري وهجوم (أنظر الملاحظات الإرشادية ١،٣ و ٧-٦).
- يساهم المجتمع في القرارات حول أماكن البيئة التعلميّة، وحول الأنظمة والسياسات التي تضمن للمتعلمين، والمعلمين وسائر العاملين في التعليم، أمنهم وسلامتهم (انظر الملاحظات الإرشادية ١ و١٠).
- تتم صيانة بيئات التعلّم الآمن عبر أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (أنظر الملاحظة الإرشادية ١١).

الملاحظات الإرشادية

١. **الأمن والسلامة**: تؤمن بيئة التعلّم الآمنة الحماية من التهديد، الخطر، الإصابة أو الخسارة. إن بيئة التعلّم الآمنة هي خالية من أي أذى جسدي أو نفس-إجتماعي (أنظر أيضاً القاموس على الصفحة ١٢٢).

إن ضمان الأمن هو واجب السلطات الوطنية. يشمل هذا تأمين سياسات كافية وذات نوعية جيدة ونشر قوات عسكرية عند الحاجة وحسب الضرورة. إذا كانت أماكن التعلّم العادية غير آمنة وغير متوافرة، يجب تجهيز أماكن آمنة بديلة او وسائل تعلّم بديلة. يمكن للتدريس في المنزل والتعلّم عن بعد أن يكونوا أحد الخيارات في مثل تلك الظروف. في الحالات الآمنة، يجب على المجتمع أن ينصح ما إذا كان يرغب في ذهاب المتعلمين إلى المدرسة. يجب على القوى الأمنية أن لا تستخدم المرافق المدرسية كمآوٍ مؤقتة على الإطلاق (للأمن، أنظر أيضاً الملاحظات الإرشادية ٧-٥ في الأسفل؛

للسلامة، أنظر أيضاً الملاحظات الإرشادية ٤-٢، ٩-٨، و١١ في الأسفل؛ أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحات ١٠٨-١٠٧).

٢. **الرفاه العاطفي، الجسدي والإجتماعي:** يعتمد الرفاه العاطفي، الجسدي والإجتماعي على:

- الأمن، السلامة، والحماية؛
- الصحة؛
- السعادة والدفء في العلاقات بين مؤمني التعليم والمتعلمين، وبين المتعلمين أنفسهم.

من أبكر المراحل العمرية، يتم دعم نمو الأطفال عبر تفاعلهم مع الأشخاص العطوفين في بيئات آمنة، سليمة، وتتيح النمو. تركّز الأنشطة التي تضمن رفاه المتعلمين على تحسين النمو الصحيح، والتفاعلات الإجتماعية الإيجابية، والصحة الجيدة. إنها تشجّع مشاركة المتعلمين في القرارت التي تؤثر عليهم. عبر المشاركة في حل المشاكل، واتخاذ القرارات، والحد من المخاطر، يمكن أن يقل شعور الأطفال والشباب بالعجز ويمكنهم المشاركة في رفاههم الخاص.

إذا لم يتمكن الأهل من تأمين الرفاه والمعيشة الجيدة لأطفالهم في المنزل، يجب على الآخرين المساعدة. قد يشمل هذا الإحالات إلى الخدمات المناسبة إذا توافرت (أنظر أيضاً إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ٨ على الصفحة ٧٢).

٣. **الحماية:** تعني «الحماية» عدم وجود أي من أشكال الأذى الجسدي، العاطفي، أو الإجتماعي، الإنتهاك، الإستغلال، والعنف. يجب إعلام المتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم عن المخاطر في بيئة التعلّم وحولها، ويجب حمايتهم منها. تشمل الأخطار:

- التنمّر؛
- الإستغلال الجنسي؛
- الأخطار الطبيعية والبيئية؛
- الأسلحة والذخائر والألغام الأرضية والأجسام غير المنفجرة؛
- أفراد القوات المسلحة، مواقع تبادل إطلاق النار، والتهديدات العسكرية الأخرى، بما فيها الإختطاف والتجنيد؛
- إنعدام الأمن السياسي.

إن تقييمات الأخطار، بما فيها إستشارة أعضاء المجتمع، والمتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم، هي ضرورية لفهم حاجات وأولويات الحماية. يجب على هذه التقييمات أن تجري دورياً وأن تشمل التحليل للعوامل الثقافية والسياسية ذات الإرتباط (انظر التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٣-٢ على الصفحات ٣٨-٣٥).

عندما تحصل إنتهاكات للحماية، يجب توثيقها بسرية والإبلاغ عنها، يفضّل حصول ذلك بمساعدة أشخاص مدربين في مراقبة حقوق الإنسان. يجب تدوين المعلومات الرئيسية عن الحادثة، بما في ذلك الجنس، العمر، وما إذا كان الشخص قد إستهدف على أساس مواصفات محددة. إن مثل تلك المعلومات ضرورية لتحديد الأنماط وقد يتم الإستعانة بها للقيام بمداخلات فعّالة لمعالجة المشكلة. يجب كذلك توثيق الإستجابات للإنتهاكات المبلّغ عنها، بما في ذلك الإحالات إلى مؤمني خدمات الصحة، الحماية، والخدمات النفس-إجتماعية.

في البيئات التي من الشائع فيها حصول عنف أو تهديدات أخرى للسلامة الجسدية والنفس-إجتماعية للمتعلمين، المعلمين، وسائر العاملين في التعليم، من المهم إشراك العائلات والمجتمعات في الترويج للسلامة في البيت والمجتمع. قد تشمل الأنشطة:

- حملات معلومات للأهل والعجائز لتدعيم الأساليب الإيجابية لتربية الأطفال بما في ذلك ممارسات الإنضباط الإيجابي؛
- الوصول إلى الشرطة أو القوات الأمنية الأخرى لرفع مستوى الوعي حول قضايا الحماية في المجتمع؛
- العمل مع المجتمعات وسلطات التعليم المناسبة لتناول قضايا حماية محددة، مثل تنظيم مرافقات للمتعلمين أثناء تنقلهم من وإلى الصفوف.

(أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ١على الصفحات ١٠٨-١٠٧).

٤. **العنف المبني على الجنس** (للتعريف، أنظر القاموس على الصفحة ١١٨):
العنف المبني على الجنس، وخاصة العنف الجنسي، هو قضية حمائية، جديّة ومهددة للحياة. من الممكن أن تؤثر على الرجال والفتيان، لكن العنف المبني على الجنس غالباً ما يستهدف النساء والفتيات. يجب على برامج التعليم المراقبة والإستجابة لقضايا التحرش والإستغلال الجنسي. يجب على الأهل، والمتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم أن يتفقوا على طرق للحد من الأخطار المحدقة بالأطفال والشباب في طريقهم من وإلى بيئة التعلّم. قد تشمل تلك الطرق:

- تطوير قوانين واضحة ضد التحرش الجنسي، والإستغلال، والإنتهاك وكل أشكال العنف المبني على الجنس الأخرى ونشرها في العلن؛
- إدخال هذه القوانين في قواعد السلوك للمعلمين وسائر العاملين في التعليم، الذين بحاجة لِفهم السلوكيات غير المقبولة؛
- زيادة عدد النساء البالغات في بيئات التعلّم لحماية وطمأنة المتعلمات الإناث. عندما لا يكون هناك مساواة بين المعلمين والمعلمات، يمكن لنساء من المجتمع أن تتطوعن كمساعدات في الصفوف للترويج لبيئة أكثر حمائيةً للأطفال.

عندما يحصل عنف مبني على الجنس، من الضروري جداً وجود أنظمة شكاوى وإستجابة سرية وآمنة للتبليغ. يمكن لهذه الأنظمة أن تيسّر من قبل السلطات الوطنية أو من قبل منظمة مستقلة ذات معرفة في موضوع العنف المبني على الجنس. يجب كذلك توفير الدعم الصحي، النفس-إجتماعي، الحمائي، والقضائي للناجين من العنف المبني على الجنس في نظام إحالة جيد التنسيق (أنظر أيضاً الملاحظة الإرشادية ٩ في الأسفل: المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ١٠٠-٩٩؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحات ١٠٨-١٠٧).

٥. **المسافة القصوى بين المتعلمين وأماكن التعلم:** يجب تحديد المسافة القصوى بين المتعلمين وأماكن التعلّم وفقاً لمعايير محلية ووطنية. من المهم الأخذ بعين الإعتبار قضايا الأمن، والسلامة، وإمكانية الإستفادة، مثل مساكن الجنود، الألغام الأرضية، والأجمة الكثيفة في الجوار. يجب إستشارة المتعلمين، الأهل، وأعضاء آخرين من المجتمع حول موقع أماكن التعلّم والمخاطر المحتملة. عندما تكون المسافة إلى المدرسة بعيدة وتقلل من إمكانية ارتيادها والإستفادة منها، يمكن تشجيع الصفوف الفرعية (أو الصفوف المتنقلة) في أماكن أقرب إلى منازل المتعلمين (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣ في الأعلى و٧-٦ في الأسفل).

٦. **طرق الوصول:** من أجل ضمان طرق وصول آمنة وسليمة لكل المتعلمين، يجب على المعلمين والعاملين في التعليم، والمجتمعات، بما في ذلك الفتيان والفتيات من مختلف الفئات العمرية، أن يحددوا التهديدات التي يتوقعونها ويتفقوا على تدابير لمعالجتها. مثلاً، في المناطق حيث يجب على المتعلمين أن يسيروا من وإلى مرافق التعليم عبر طرقات قليلة الإنارة، يمكن تحسين السلامة عبر وضع مرافقين بالغين أو عبر إستخدام عاكسات النور أو الشريط العاكس على الثياب والحقائب (أنظر أيضاً الملاحظات الإرشادية ٣ في الأعلى و٧ في الأسفل: مشاركة المجتمع، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٥-٢ على الصفحات ٢٦-٢٣؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحات ١٠٨-١٠٧).

٧. **حماية التعليم من الهجوم:** في بعض السياقات، يكون المتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم، معرضين لأخطار جسدية ونفس-إجتماعية في طريقهم من وإلى مرافق التعليم. الخطوات التي يمكنها أن تقلل تلك الأخطار تشمل:

- إغناء المنهج ليشمل رسائل حماية، ودعم نفسي-اجتماعي، وتعليم حول حقوق الإنسان، حل النزاعات، بناء السلام والقانون الإنساني.
- رفع مستوى وعي العامة حول معنى وإستخدام اتفاقيات جينيف وقانون روما للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تحظر الهجمات على المدنيين (بما فيهم التلاميذ والمعلمين) ومباني التعليم في أوقات الحرب؛
- تنمية قدرات الحكومة والأنظمة القضائية العسكرية، القوات المسلحة

المسلحة والمجموعات المسلحة حول المبادئ الأساسية للقانون الإنساني وتطبيقه لحماية التعليم:
- تحصين الأبنية أو الجدران المحيطة وإستخدام حرّاس الأمن (مقابل أجر أو متطوعين من المجتمع).
- سكن في الموقع للمعلمين؛
- تغيير مواقع أماكن التعلّم والتلاميذ المهددين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم؛
- إنشاء مدارس مرتكزة على المجتمع أو على المنزل.

إستناداً إلى السياق وقضايا الأمن، من الممكن أن تتحمل المجتمعات ولجان تعليم المجتمع مسؤولية حماية المدارس. مثلاً، يمكنهم أن يؤمنوا مرافقات أو يحددوا قادة مجتمع أو زعماء دينيين للتعليم في المدارس ودعمها. في النزاعات المدنية، يمكن أن يساعد أعضاء المجتمع في الترويج للمفاوضات مع كلا طرفي النزاع لتطوير قواعد سلوك تجعل المدارس وأماكن التعلّم ملاذات آمنة أو «مناطق للسلام».

الهجمات على المدارس والمستشفيات هي واحدة من ٦ إنتهاكات جسيمة محظورة تحت قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم ١٦١٢ (٢٠٠٥). إذا حصلت الهجمات، يجب أن يتم التبليغ عنها عبر آلية مراقبة وتقرير تقودها الأمم المتحدة (أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحات ١٠٨-١٠٧، سياسية التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣).

٨. **التدريب على الدعم النفسي-الإجتماعي والرفاه:** يجب على المعلمين وسائر العاملين في التعليم أن يتلقوا تدريب حول تأمين الدعم النفس-إجتماعي للمتعلمين من خلال:
- تعليم ذي هيكلية؛
- إستخدام أساليب صديقة للطفل؛
- اللعب والترفيه؛
- تعليم مهارات الحياة؛
- الإحالات.

من المهم تناول رفاه المعلمين وسائر العاملين في التعليم. سوف يساهم هذا في رفاه المتعلمين والإستكمال الناجح لبرامج التعليم الرسمي وغير الرسمي (أنظر أيضاً التدريس والتعلّم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية رقم ٦ على الصفحات ٨١-٨٠؛ التدريس والتعلّم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحات ٨٤-٨٣؛ والمعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٣ على الصفحات ١٠٢-١٠١).

٩. **الإدارة غير العنيفة للصف**: بالنسبة إلى إطار عمل داكار، يجب القيام بالتعليم «بطرق تروِّج للفهم المتبادل، السلام، والتحمّل، وتساعد في تفادي العنف والنزاع». من أجل تحقيق هذا الهدف، يحتاج المعلمون إلى دعم في الإدارة الإيجابية للصف. يعني هذا ضمان أن البيئة التعلميّة تروِّج للفهم المتبادل، السلام، والتحمّل وتؤمن المهارات لتفادي العنف والنزاع. التدعيم الإيجابي ونظام صلب للإنضباط الإيجابي هما الأساسات لخلق مثل تلك البيئة. يجب عليهم أن يستبدلوا العقاب الجسدي، الإساءة اللفظية، الإذلال والتخويف. يشمل التخويف الإجهاد العقلي، العنف، الإستغلال والتمييز. يجب شمل هذه النقاط في قواعد سلوك المعلم وتناولها بشكل منهجي في تدريب المعلمين وأنشطة المراقبة (أنظر أيضاً التدريس والتعلّم، المعايير ٣-٢ على الصفحات ٨٨-٨٣؛ المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ١٠٠-٩٩؛ والمعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٣ على الصفحات ١٠٢-١٠١).

١٠. **مشاركة المجتمع**: يجب على المجتمعات أن تأخذ دوراً قيادياً في خلق، إستدامة وحماية بيئة التعلّم. يجب على ممثلي كل المجموعات الهشة أن يشاركوا في تصميم البرنامج. يزيد هذا الأمر من ملكية الدعم للتعليم (أنظر أيضاً مشاركة المجتمع، المعيار رقم ١ على الصفحات ٢٧-٢٢ وإمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحة ٥٩).

١١. **الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها**: يمكن تدريب المتعلمين، المعلمين، وسائر العاملين في التعليم لدعم أنشطة الوقاية من الكوارث وإدارتها. قد تشمل هذه:

- تطوير وإستخدام خطط جهوزية الطوارئ؛
- ممارسة تدريبات محاكاة للكوارث المتوقعة والمتكررة؛
- إجراءات سلامة مدرسية بنيوية وغير بنيوية، مثل خطط إخلاء مدرسي في المناطق المعرضة للهزات الأرضية.

قد تحتاج المجتمعات إو لجان السلامة المدرسية إلى دعم لتطوِّر وتقود عملية تنفيذ الخطط المدرسية لإدارة الكوارث أو خطط السلامة. يشمل الدعم المساعدة في تقييم وتحديد أولوية الأخطار، تطبيق إستراتيجيات الحماية البيئية والجسدية وتطوير الإجراءات والمهارات لجهوزية الإستجابة.

يجب تطوير خطط جهوزية لحالات الطوارئ، بما في ذلك خطط إخلاء المدارس، ومشاركتها بطرق تجعلها متاحة للجميع، بما في ذلك الناس الأميين والأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية، والمعرفية، والعقلية (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٣٨-٣٧؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٣، الملاحظات الإرشادية ٢-١ على الصفحات ٧٠-٦٨؛ التدريس والتعلّم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٨٦؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٢ و٦ على الصفحات ١١٠-١٠٨).

إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلّمية، المعيار رقم ٣: المرافق والخدمات

تروّج مرافق التعليم لسلامة ورفاه المتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم، ويتم ربطها بخدمات الصحة، والتغذية، والحماية والخدمات النفس-إجتماعية.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- أماكن التعلّم والأبنية آمنة ويمكن إستعمالها من قبل كل المتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم (أنظر الملاحظات الإرشادية ٤-١).
- يتم إصلاح بيئات التعلّم المؤقتة والدائمة، وتحصينها أو إستبدالها كما يلزم بتصميم وبناء مجابه للكوارث (أنظر الملاحظات الإرشادية ٢ و٤).
- يتم تمييز مساحات التعلّم بحدود مرئية حمائية وإشارات واضحة.
- البنى المادية المستعملة لأماكن التعلّم مناسبة للموقع وتشمل مساحات ملائمة للصفوف، الإدارة، ومرافق الترفيه والصرف الصحي (أنظر الملاحظات الإرشادية ٢ و٤).
- تلاقي مساحة الصف وترتيبات الجلوس معايير المساحة المخصصة لكل متعلم ومعلم المتفق عليها من أجل الترويج للأساليب التشاركية والمقاربات المرتكزة على المتعلّم (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤).
- يشارك أعضاء المجتمع، بما في ذلك الشباب، في بناء وصيانة البيئة التعلميّة (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣-١).
- يتم تأمين كميات مناسبة من المياه السليمة ومرافق الصرف الصحي المناسبة للنظافة الشخصية والحماية، مع الأخذ بعين الإعتبار الجنس، العمر، والأشخاص ذوي الإعاقات (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣ و ٦-٥).
- يتم الترويج للتعليم الصحي وتعليم النظافة الشخصية المرتكز على المهارات في بيئة التعلّم (أنظر الملاحظة الإرشادية ٦).
- خدمات الصحة والتغذية المرتكزة على المدرسة موجودة لمعالجة الجوع والمعوقات الأخرى للتعلّم الفعّال والتنمية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٧).
- يتم ربط المدارس ومساحات التعلّم بخدمات حماية الطفل، والصحة، والتغذية، والخدمات النفس-إجتماعية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٨).

الملاحظات الإرشادية

١. **الموقع**: يجب بناء مرافق التعليم، أو إعادة بنائها أو تغيير مكانها إلى أماكن تروّج للمساواة وللسلامة الجسدية للمتعلمين، المعلمين، وسائر العاملين في التعليم. من المهم التفكير إذا كان سيتم إعادة إستخدام مواقع مرافق التعليم الموجودة من قَبل حالة الطوارئ. إن إعادة بناء البنى المادية في أماكنها السابقة قد يؤدي إلى

استمرار التمييز ضد مجموعات معيّنة ضمن المجتمع أو قد تعرّض المتعلمين لخطر حصول كارثة طبيعية. إن التقييمات الحذرة للنزاعات ولأخطار الكوارث هي أمرٌ هام. يجب أن تشمل التقييمات إستشارات مع ممثلي السلطات الوطنية ومجموعة كبيرة من أعضاء المجتمع، وخاصة المجموعات الهشة. يمكنهم أن يقدموا معلومات قيّمة عن الأماكن حيث يمكن بناء المرافق التعليمية. كذلك فإن التعاون مع القطاعات الأخرى (مثل تنسيق وإدارة المخيمات، المآوي والصحة) هو أمرٌ أساسي لضمان قرب مرافق التعليم من منازل المتعلمين والخدمات الأخرى (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٦-١ على الصفحات ٣٥و ٣٩؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعاير رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ١١ على الصفحات ٦٧- ٦٦؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ١٠٩؛ والتنسيق، المعيار رقم ١ على الصفحات ٣٤-٣١).

٢. **الهيكل، والتصميم والبناء**: من المهم أخذ العناصر التالية بعين الإعتبار عند تصميم وبناء مرافق التعليم المؤقتة والدائمة.

- اختيار موقع آمن: يجب تقييم السلامة البنيوية لمباني المدرسة المتضررة من قبل أخصائيين مؤهلين، وتحديد أولوية الأبنية لإعادة الإشغال، والإصلاح، والتحصين أو الإستبدال، استناداً إلى الحاجة والكلفة.
- تصميم وبناء شمولي ومجابه للكوارث: يجب تطبيق معايير القانون الدولي للتصميم والبناء للمدارس (أو القوانين المحلية عندما تكون ذات معايير أعلى) على أعمال البناء المؤقتة والدائمة. يجب تصميم وبناء مرافق المدرسة وصيانتها لتكون مجابهة للأخطار المعروفة والتهديدات مثل النار، العواصف، الهزات الأرضية، والإنزلاقات الأرضية. يجب على جهود إعادة البناء أن تضمن أن الذهاب إلى المدرسة لن يعرّض المتعلمين، المعلمين، أو سائر العاملين في التعليم لأخطار يمكن تجنبها؛ يجب على التصميم والبناء أن يضمنا الإضاءة المناسبة، والتهوئة، والتدفئة (كما هو مناسب) للترويج للتعليم الجيد وبيئة التعلّم.
- حتى لو كان من الممكن صيانة المبنى عبر السلطات المحلية والمجتمع المحلي بكلفة مقبولة: يجب استعمال المواد التي تم شراؤها محلياً واليد العاملة المحلية لبناء الهيكل كلما كان ذلك ممكناً. يجب اتخاذ خطوات لضمان أن الهياكل فعّالة من ناحية الكلفة وأن الميزات المادية (مثل الأسطح والأرضيات)، متينة.
- الموازنة الموجودة، احتمال الإستخدام على المدى القصير والطويل، ومشاركة المجتمعات ومخططي ومدراء التعليم.

قد تكون البنى مؤقتة، أو نصف دائمة، أو دائمة، أو إضافات بنيوية، أو وحدات متنقلة. إن إشراك أعضاء مجموعات متأثرة بشكل مختلف بحالة الطوارئ في الأنشطة المشتركة، مثل بناء وصيانة المدارس، قد يدعم التخفيف من النزاع (أنظر أيضاً إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ١١ على الصفحات ٦٧- ٦٦؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ١٠٩؛ الملاحظات الإرشادية لبناء مدارس أكثر أماناً من الآيني، متوافر في حقيبة أدوات الآيني: **www.ineesite.org/toolkit** ؛ ومعايير مشروع اسفير حول المأوى، الإستيطان والمواد غير الغذائية).

٣. **الأشخاص ذوي الإعاقات:** يجب الأخذ بعين الإعتبار حاجات الناس ذوي الإعاقات الجسدية والبصرية بعناية عند تصميم مرافق التعليم. يجب على المداخل والمخارج أن تستوعب الناس في الكراسي المتحركة أو الذين يستخدمون معدات للمساعدة الحركية. كذلك يجب على مساحة الصف والأثاث، ومرافق المياه والصرف الصحي، أن تلبّي حاجات الأشخاص ذوي الإعاقات. عند تحديد الأماكن وإعادة بناء مرافق التعليم، ينصح بالتعاون على المستوى المحلي والوطني مع المنظمات التي تمثّل الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة، وأهالي التلاميذ ذوي الإعاقات والشباب ذوي الإعاقات.

٤. **تصميم وصيانة مساحات التعلّم:** يجب على مرافق التعليم أن تصمم آخذة بعين الإعتبار من يستعمل مساحات التعلّم، وكيف يستعملونها. يجب على المساحات أن تكون مناسبة للجنس، العمر، القدرة الجسدية والإعتبارات الثقافية لكل المستخدمين. يجب وضع معيار محلي واقعي للحجم الأقصى للصف. ويجب ترك مساحة كافية، إذا أمكن، لصفوف إضافية إذا ازدادت نسبة الإرتياد، لتمكين التخفيض التدريجي في إستخدام دوامات متعددة. يجب على المداخل والمخارج أن تتيح خروج التلاميذ، المعلمين، وسائر العاملين في التعليم بسلامة في حالة الخطر.

يجب تأمين الصيانة الدورية لهيكل المبنى، بما في ذلك مرافق الصرف الصحي، والأثاث، بما في ذلك الطاولات، الكراسي، والألواح. يمكن لأعضاء من المجتمع ولجنة تعليم المجتمع أن يساهموا في صيانة مساحات التعلّم عبر تقديم اليد العاملة، الوقت، أو المواد (أنظر أيضاً المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١٠١).

٥. **مرافق الصرف الصحي:** يجب توافر مرافق الصرف الصحي ضمن أو بالقرب من بيئة التعلم. التعاون مع قطاع الماء والصرف الصحي أمر هام لتحقيق ذلك. يشمل الصرف الصحي:

- مرافق التخلص من النفايات الصلبة، مثل حاويات ومستوعبات النفايات؛
- مرافق التصريف، مثل حفر التصريف وقنوات الصرف؛
- المياه المناسبة للنظافة الشخصية وللمراحيض النظيفة.

يجب على مرافق الصرف الصحي أن تكون متاحة للوصول للأشخاص ذوي الإعاقات ويجب أن تحافظ على الخصوصية والكرامة والسلامة. يجب أن تقفل أبواب المراحيض من الداخل. من أجل منع التحرش الجنسي والإستغلال، يجب وجود مراحيض منفصلة للفتيان/الرجال، والفتيات/النساء في أماكن آمنة، مناسبة، وسهلة الوصول. تدعو المبادئ التوجيهية من مشروع اسفير إلى وجود مرحاض واحد لكل ٣٠ فتاة ومرحاض واحد لكل ٦٠ فتى. إذا لم يكن بالإمكان تأمين مراحيض منفصلة من البداية، يمكن اتخاذ التدابير لتفادي إستخدام الفتيات والفتيان للمراحيض في الوقت نفسه. إذا لم تكن المراحيض موجودة ضمن موقع التعلّم، يمكن تحديد المرافق المجاورة ومراقبة إستخدام الأطفال لها (أنظر أيضاً معايير مشروع اسفير حول التخلص من الفضلات العضوية في فصل الماء والإصحاح والنهوض بالنظافة).

يجب تأمين المواد الصحية والثياب الملائمة تقليدياً، إذا دعت الضرورة، للفتيات المتعلمات ليتمكنوا من المشاركة بشكل كامل في التعلّم.

٦. **الترويج للنظافة الشخصية والمياه الآمنة**: يجب أن يكون لبيئات التعلّم مصدر ماء آمن ويجب تأمين الصابون. ممارسات النظافة الشخصية، مثل غسل اليدين والوجه، يجب إدخالها كأنشطة يومية. تدعو المبادئ التوجيهية من مشروع اسفير للحد الأدنى لكميات المياه في المدارس إلى توافر ٣ ليترات من المياه في اليوم لكل تلميذ للشرب وغسل اليدين (أنظر معايير مشروع اسفير حول الماء والأصحاح والنهوض بالنظافة).

٧. **خدمات الصحة والتغذية المرتكزة على المدرسة**: تقوم برامج الصحة والتغذية المرتكزة على المدرسة بربط التعليم مع الموارد الأخرى في قطاعات الصحة، التغذية، والصرف الصحي. إنها تعالج معوقات التعلّم وتروّج للنمو الصحي. قد تشمل البرامج:

- برامج التغذية المدرسية لمواجهة إحتياجات الجوع؛
- التخلص من الديدان لمعالجة الإلتهابات الطفيلية؛
- برامج الوقاية من الأمراض المعدية (مثل الحصبة والإسهال وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز)؛
- تأمين المغذيات الدقيقة التكميلية (مثل الفيتامين (أ) ، الحديد واليود).

يجب على البرامج أن تتبع مبادئ توجيهية معترف بها مثل المبادئ التوجيهية لبرنامج الغذاء العالمي حول التغذية المدرسية. من المهم التنسيق مع قطاعات الصحة والتغذية (أنظر أيضاً معايير مشروع اسفير حول الأمن الغذائي والتغذية).

٨. **إمكانية الحصول على الخدمات المحلية والإحالات**: يمكن للمعلمين وسائر العاملين في التعليم إستخدام الإحالات للخدمات المحلية لدعم وترويج الرفاه الجسدي، النفس-إجتماعي، والعاطفي للمتعلمين. يجب أن يتم تدريبهم للتعرف على إشارات للمحن الجسدية أو النفس-إجتماعية وقضايا الحماية الأخرى، مثل الأطفال الذين تم فصلهم عن عائلاتهم. يجب عليهم مشاركة المعلومات حول التهديدات لرفاه المتعلمين مع الشركاء المناسبين من قطاعات الخدمات الأخرى.

لضمان أن نظام الإحالة يعمل بفعالية، يجب تأسيس روابط رسمية مع الخدمات الخارجية. قد تشمل الخدمات الإستشارة، الخدمات النفس-إجتماعية والقانونية للناجين من العنف المبني على الجنس والعنف الجنسي، والخدمات الإجتماعية لحالات الإستغلال والتجاهل المشتبه بها. قد يحتاج الأطفال الذين كانوا منتمين إلى مجموعات وقوات مسلحة إلى مساعدة في تتبع عائلاتهم ولم شملهم (أنظر إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٦٢؛ والتدريس والتعلّم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحات ٨١-٨٠؛ والتدريس والتعلّم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحات ٨٤-٨٣).

للحصول على أدوات تساعدك في تطبيق هذه المعايير، راجع حقيبة أدوات الآيني على الموقع:
www.ineesite.org/toolkit

حقيبة أدوات الآيني
↳ الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني
↳ أدوات التنفيذ
↳ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة

٣

التدريس والتعلّم

المعايير الأساسية:
مشاركة المجتمع، التنسيق، التحليل
التدريس والتعلّم
المعيار رقم ١
المناهج
يتم إستخدام مناهجٍ مناسبةٍ ثقافياً واجتماعياً ولغوياً لتأمين التعليم الرسمي وغير الرسمي الملائم للسياق الخاص وحاجات المتعلمين.
المعيار رقم ٢
التدريب، التطور المهني والدعم
يتلقى المعلمون وسائر العاملين في التعليم التدريب المناسب الدوري والمنظّم وفقاً لحاجاتهم وظروفهم.
المعيار رقم ٣
التدريس وعمليات التعلّم
تكون عمليات التدريس والتعلّم مرتكزة على المتعلّم، وتشاركية وشمولية
المعيار رقم ٤
تقييم نتائج التعلّم
يتم إستخدام الأساليب الملائمة لتقييم نتائج التعلّم والتحقق من صحتها.

يكون الحصول على التعليم نافعاً فقط إذا كانت برامج التعليم تقدّم تدريس وتعلّم بنوعية جيدة. يمكن لحالات الطوارئ أن تقدم فرصة لتحسين المناهج، وتدريب المعلمين، والتطور المهني والدعم، والتدريس وعمليات التعلّم، وتقييم نتائج التعلّم ليصبح التعليم مناسباً وداعماً، وحامياً للمتعلمين. قد يكون هناك حاجة لاتخاذ قرارات هامة حول نوع المنهج المقدّم والتركيز على أولويات التعلّم. إن بناء المعرفة والمهارات لتفادي أو تقليل الأخطار الفورية أو المستقبلية، والتهديدات والمخاطر هي أولوية. يجب كذلك التشديد على تعليم حقوق الإنسان والتعليم للسلام والمواطنية الديمقراطية.

يجب تأمين التعليم المرتبط بموارد الرزق والعمالة، مثل تنمية الأعمال الصغيرة، محو الأمية المالية، التعليم التقني والمهني والتدريب، للشباب والنساء، خاصة أولئك من مجموعات هشّة والذين لم يكملوا تعليمهم الرسمي. إن تحليل سوق العمل والتعاون مع قطاعات الإقتصاد والتعافي المبكر ستضمن بشكل أفضل أن البرامج مناسبة وأن المهارات الإقتصادية التي تم تعلّمها هي مفيدة.

في حالات الطوارئ، يجب تدريب المعلمين وسائر العاملين في التعليم، والذين غالباً ما يسدّون ثغرات تُركَت كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للكارثة أو الأزمة، على المهارات اللازمة لإيصال محتوى التعلّم بفعالية إلى التلاميذ. يجب على المعلمين وسائر العاملين في التعليم أن يشاركوا في تدريبات محددة حول كيفية دعم الأطفال الذين مرّوا في محنة.

من المهم، في حالات الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي، أن تقوم السلطات الوطنية، والمؤسسات التعليمية والموظِفين بالإعتراف بالمناهج والشهادات الممنوحة. تريد المجتمات أن تعرف أن تعليم أطفالها له قيمة وأن السلطات الوطنية تعترف بتلك القيمة. يقوم التقييم الملائم والمرتبط بإطار زمني لعمليات التدريس والتعلّم بـ:

- تأمين المصداقية؛
- دعم ممارسات التدريس؛
- تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المناهج وفي المتعلمين؛
- إعلام العاملين في التعليم، وأعضاء المجتمع والمتعلمين بالتقدم الحاصل وبالحاجات المتنامية.

التدريس والتعلّم، المعيار رقم ١: المناهج

يتم إستخدام مناهج مناسبة ثقافياً واجتماعياً ولغوياً لتأمين التعليم الرسمي وغير الرسمي الملائم للسياق الخاص وحاجات المتعلمين.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تقود سلطات التعليم عملية مراجعة، وتطوير وأقلمة المنهج الرسمي، مشركةً بذلك كل الأطراف المعنية المناسبة (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣-١).
- تكون المناهج، والكتب المدرسية والمواد التكميلية ملائمة لعمر، ومستوى تنمية، ولغة، وثقافة، وقدرات، وحاجات المتعلمين (أنظر الملاحظات الإرشادية ٤-١).
- يتم الإعتراف بالمناهج والإمتحانات الرسمية المستخدمة في تعليم اللاجئين والنازحين داخلياً من قبل حكومات البلد الأم والبلد المضيف (أنظر الملاحظة الإرشادية ٣).
- تعلّم المناهج الرسمية وغير الرسمية الحد من مخاطر الكوارث، والتعليم البيئي وتفادي النزاع (أنظر الملاحظات الإرشادية ٤-٣).
- تغطي المناهج، والكتب المدرسية، والمواد التكميلية الكفاءات الجوهرية للتعليم الأساسي بما في ذلك مهارات القراءة والكتابة والحساب، والتعلّم المبكر، ومهارات الحياة، وممارسات الصحة والنظافة الشخصية (أنظر الملاحظات الإرشادية، ٥-٤).
- تتناول المناهج الرفاه النفس-إجتماعي وحاجات الحماية للمتعلمين (أنظر الملاحظة الإرشادية ٦).
- يتم تأمين محتوى التعلّم، والمواد والتدريس في لغة (لغات) المتعلمين (أنظر الملاحظة الإرشادية ٧).
- تراعي المناهج والكتب المدرسية والمواد التكميلية الفوارق بين الجنسين وتعترف بالتنوع، وتتفادى التمييز وتروّج لاحترام كل المتعلمين (أنظر الملاحظة الإرشادية ٨).
- يتم تأمين مواد كافية للتدريس والتعلّم ويتم شراءها محلياً، وذلك بطريقة مناسبة ذات إطار زمني (أنظر الملاحظة الإرشادية ٩).

الملاحظات الإرشادية

١. **المنهج**: المنهج هو خطة عمل لمساعدة المتعلمين في تحسين معرفتهم ومهاراتهم. إنه ينطبق على برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي ويجب أن يكون ملائماً ومتأقلماً مع كل المتعلمين. إنه يشمل أهداف ومحتوى التعلّم، التقييمات، أساليب التدريس والمواد:

- تحدد «أهداف التعلّم» المعرفة، المواقف، والمهارات التي سيتم تطويرها من خلال أنشطة التعليم للترويج للنمو المعرفي، الإجتماعي، العاطفي، والجسدي لدى المتعلمين؛

- «محتوى التعلّم» يعني المواضيع مثل مهارات القراءة والكتابة ومهارات الحساب ومهارات الحياة؛
- «التقييم» يعني قياس ما تم تعلّمه بشكل معرفة، مواقف، ومهارات، من محتوى التعلّم الذي تم تناوله؛
- «أساليب التدريس» هي المقاربة التي تم اختيارها وإستخدامها في تقديم محتوى التعلّم لتشجيع اكتساب المعرفة والمهارات لدى كل المتعلمين؛
- «مواد التدريس» هي الكتب، الخرائط واللوحات، مواد الدراسة التكميلية، إرشادات المعلمين، المعدات، الألعاب، وغيرها من أدوات التدريس والتعلّم.

٢. **المناهج الملائمة للسياق، العمر، والمستويات التنموية**: يجب على المناهج أن تكون ملائمة للعمر ومنسجمة مع المستوى التنموي للمتعلمين، بما في ذلك النمو الحسي، العقلي، المعرفي، النفس-إجتماعي، والجسدي. قد تختلف الأعمار والمراحل التنموية بشكل كبير ضمن برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي في حالات الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي. يتطلب هذا الأمر أقلمةً للمناهج والأساليب.يجب أن يتم دعم المعلمين ليقوموا بأقلمة طريقة تعليمهم مع حاجات ومستويات المتعلمين الذين يعملون معهم (أنظر أيضاً التدريس والتعلّم، المعيار رقم ٢ على الصفحات ٨٦-٨٣).

٣. **مراجعة وتطوير المنهج**: إن مراجعة وتطوير المنهج هي عملية طويلة ومعقّدة ويجب القيام بها من قبل سلطات التعليم الملائمة. إذا كان يتم إعادة تأسيس برامج التعليم الرسمي خلال أو بعد حالات الطوارئ، فيجب إستخدام المناهج المدرسية الوطنية للتعليم الأساسي والثانوي المعترف بها. في سياقات حيث لا يوجد أيٌ من تلك المناهج، يجب تطوير أو أقلمة مناهج جديدة بسرعة. في الحالات حيث يوجد لاجئين، قد يرتكز هذا على المناهج من البلد المُضيف أو البلد الأم. في حالات أخرى، قد تكون المناهج التي تمت أقلمتها عبر مقارنة حالات الطوارئ، ملائمة وفعّالة.

في حالات وجود لاجئين، يجب أن تكون المناهج مقبولة في بلد الأصل والبلد المستضيف، من أجل تسهيل العودة الطوعية إلى الوطن. يتطلب هذا الأمر تنسيقاً إقليمياً ومشتركاً بين الوكالات على مستوى مرتفع، مع الأخذ بعين الإعتبار، مثلاً، الكفاءات اللغوية والإعتراف بنتائج الإمتحانات من أجل المصادقة. يجب على منظورات بلد الأصل والبلد المستضيف والقانون الدولي أن يدعموا هذه القرارات (أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحات ١١١-١١٠).

في حالات الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي، يجب أن يتم إغناء مناهج برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي بالمعرفة والمهارات المحددة بسياق حالة الطوارئ (أنظر الملاحظة الإرشادية ٥ في الأسفل).

قد يكون هناك حاجة إلى مناهج خاصة لمجموعات معيّنة، مثل:

- الأطفال والشباب العاملين؛
- هؤلاء الذين كانوا منتمين إلى القوات والجماعات المسلحة؛
- المتعلمين الذين هم أكبر سناً من مستوى صفهم أو عائدين من فترة إنقطاع طويلة عن المدرسة؛
- المتعلمين البالغين.

إن عملية تطوير وتقييم المناهج والكتب المدرسية والمراجعة الدورية لبرامج التعليم يجب أن تقودها سلطات التعليم الملائمة. يجب على المتعلمين، المعلمين، واتحادات المعلمين والمجتمعات المتأثرة أن تشارك بفعالية. قد تساعد لجنة خبراء مراجعة الكتب المدرسية، ومن ضمنها ممثلين من مختلف المجموعات العرقية والأخرى الهشة، في تفادي إستمرار الإنحياز وفي بناء السلام بين مختلف المجتمعات. يجب أن ينتبهوا إلى عدم تخفيز التوترات في عملية إزالة الرسائل المفرِّقة في الكتب المدرسية.

٤. **الكفاءات الجوهرية**: يجب تحديد الكفاءات الجوهرية قبل تطوير أو أقلمة محتوى التعلّم وأدوات تدريب المعلم. إن «الكفاءات الجوهرية» للتعليم الأساسي هي:

- مهارات القراءة والكتابة والمهارات الحسابية العملية؛
- المعرفة الأساسية، مهارات الحياة، السلوكيات والممارسات المطلوبة من قبل المتعلمين ليتمكنوا من العيش بكرامة وليشاركوا بفعالية وبكل معنى الكلمة كأعضاء في مجتمعهم.

يجب تعزيز الكفاءات الجوهرية عبر التطبيق العملي. يجب أن تكون تدخلات تنمية الطفولة المبكرة متاحة لكل الأطفال الصغار. تشكل الأسس القوية في مرحلة الطفولة المبكرة الأساس لاكتساب واتقان الكفاءات الجوهرية.

٥. **محتوى تعلّم مهارات الحياة والمبادئ الرئيسية**: يجب على محتوى تعلّم مهارات الحياة والمبادئ الرئيسية أن يكون مناسباً للعمر، ولمختلف أساليب التعلّم، ولخبرة وبيئة المتعلمين. إنها تعزز قدرة المتعلمين على قيادة الحياة المستقلة والمثمرة. يجب على المحتوى والمبادئ أن يكونوا مرتبطين بالسياق وقد يشملوا:

- الترويج للصحة والنظافة الشخصية، بما في ذلك الصحة الجنسة والإنجابية وفيروس نقص المناعة المكتسبة والإيدز؛
- حماية الطفل والدعم النفس-إجتماعي؛
- تعليم حقوق الإنسان، المواطنية، بناء السلام والقانون الإنساني؛
- الحد من مخاطر الكوارث والمهارات المنقذة للأرواح، بما في ذلك التعليم حول الألغام الأرضية والأجسام غير المنفجرة.
- الثقافة، الترفيه، الرياضة، والفن، بما في ذلك الموسيقى، الرقص، الدراما، والفنون المرئية؛

- مهارات إكتساب موارد الرزق وتدريب المهارات التقنية والمهنية؛
- المعرفة عن البيئة المحلية والأصلية؛
- مهارات الحماية المتعلقة بمخاطر محددة وتهديدات تواجه الفتيات والفتيان؛

يضع محتوى التعلّم الأساسات لموارد رزق المتعلمين. يجب على محتوى برامج التدريب المهني أن يحدد من قِبَل فرص العمل ويجب أن يتضمن مكان الممارسة مثل التلمذة في مكان العمل (أنظر أيضاً الحد الأدنى لمعايير التعافي الإقتصادي بعد الأزمات من شبكة سيب، معيار خلق فرص التوظيف ومعايير تطوير المشاريع).

في المجتمعات المتأثرة بالنزاع، يمكن لمحتوى وأساليب تعليم حل النزاع وبناء السلام أن تعزز التفاهم بين المجموعات. يمكنها أن تؤمن مهارات التواصل لتيسير المصالحة وبناء السلام. هناك حاجة للرعاية في تطبيق مبادرات تعليم السلام لضمان أن المجتمعات مستعدة للتعاطي مع قضايا مؤلمة وجدلية (أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحات ١٠٨-١٠٧).

٦. **الحاجات النفس-إجتماعية، والحقوق والتطور:** يجب التطرق للحاجات النفس-إجتماعية، الحقوق والتطور للمتعلمين، المعلمين، وسائر العاملين في التعليم في كل مراحل حالة الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي. يحتاج العاملين في التعليم إلى التدريب للتعرف على إشارات التضرر عند المتعلمين. يجب أن يكونوا قادرين على اتخاذ خطوات لمعالجة التضرر، بما في ذلك إستخدام آليات الإحالة لتأمين الدعم الإضافي. يجب أن يكون هناك مبادئ توجيهية خاصة للمعلمين، ولموظفي دعم التعليم وأعضاء المجتمع حول تقديم الدعم النفس-إجتماعي للأطفال داخل وخارج الصف. يحتاج المتعلمين الذين عاشوا الضرر إلى التدريس بهيكل متوقّع، بإستخدام أساليب الإنضباط الإيجابية وفترات تعلّم أقصر لبناء التركيز. يمكن إشراك كل المتعلمين في أنشطة التعليم والترفيه التعاونية. تقدم أساليب التدريس الملائمة للمتعلمين ثقة أكبر بالنفس وأمل لمستقبلهم (أنظر ايضاً إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢، الملاحظات الإرشادية ٩-٨ على الصفحات ٦٦-٦٥؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ٨ على الصفحة ٧٢؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحات ١٠٨-١٠٧).

يمكن للمعلمين وسائر العاملين في التعليم، الذين غالباً ما يتم توظيفهم من الجماعات المتأثرة، أن يواجهوا نفس التضرر كالمتعلمين. يجب أن يعالج هذا عبر التدريب، المراقبة، والدعم. لا يجب التوقّع من المعلمين أن يتحملوا مسؤوليات قد تكون مؤذية لرفاههم النفس-إجتماعي أو لرفاه المتعلمين (أنظر أيضاً المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ١٠٢.

ومعايير مشروع اسفير حول الصحة النفسية والرفاه النفس-إجتماعي في فصل الصحة).

٧. **اللغة**: يمكن للغة التدريس أن تكون قضية تبعث على الإنقسام في البلدان والمجتمعات المتعددة اللغات. للحد من التهميش، يجب أن تؤخذ قرارات حول لغة (لغات) التدريس على أساس الإتفاق، وعبر إشراك المجتمع، سلطات التعليم، والأطراف المعنية الأخرى. يجب أن يتمكن المعلمون من التعليم في اللغة (اللغات) التي يفهمها المتعلمون والتواصل مع أهلهم والمجتمع الواسع. يجب تعليم التلاميذ المكفوفين أو الصم بإستخدام اللغات والأساليب الأكثر ملاءمة لضمان الشمولية التامة. يجب توافر الصفوف والأنشطة التكميلية، خاصة التعلّم في مرحلة الطفولة المبكرة، في لغة (لغات) المتعلمين الأم.

في حالات وجود لاجئين، قد تطلب البلدان المُضيفة من مدارس اللاجئين أن تتماشى مع معاييرها، بما في ذلك إستخدام لغتهم (لغاتهم) والمناهج. من المهم معرفة حقوق اللاجئ المتعلّم. يجب الأخذ بعين الإعتبار فرصهم المستقبلية وما هو المطلوب ليتمكنوا من استكمال تعليمهم في المجتمعات المضيفة أو في البلد الأم بعد حالة الطوارئ. في حالات النزوح الطويل الأمد، يجب تأمين فرص للمتعلمين لتعلّم لغة المجتمع أو البلد المُضيف. يمكنهم هذا من العمل ضمن المجتمع المُضيف ومواصلة الحصول على التعليم والفرص (أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحات ١١١-١١٠).

٨. **التنوّع**: يجب أخذ التنوّع بعين الإعتبار أثناء تطوير وتطبيق الأنشطة التعليمية في كل مراحل حالة الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي. يعني هذا شمل متعلمين، معلمين، وسائر العاملين في التعليم من مختلف الخلفيات والمجموعات الهشّة والترويج للتسامح والإحترام. قد تشمل نواحي التنوّع الخاصة:

- الجنس (الجندر)؛
- الإعاقة العقلية والجسدية؛
- قدرة التعلّم؛
- المتعلمين من من مجموعات متباينة الدخل؛
- صفوف تضم تلاميذ من مختلف الأعمار؛
- الثقافة والجنسية؛
- العرق والدين.

يجب على المناهج، ومواد التدريس وأساليب التدريس أن تزيل الإنحياز وتعزز المساواة. يمكن للبرامج أن تتجاوز الكلام عن التسامح وأن تبدأ بتغيير المواقف والسلوكيات. يؤدي هذا إلى إعتراف أفضل وإحترام لحقوق الآخرين. يجب دعم تعليم حقوق الإنسان عبر التعليم الرسمي وغير الرسمي للترويج للتنوّع في طرق مناسبة

للعمر وتراعي الثقافة. يمكن ربط المحتوى بحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني وبمهارات الحياة. قد يحتاج المعلمين إلى دعم لتعديل المواد الموجودة وأساليب التدريس إذا كانت الكتب المدرسية والمواد الأخرى بحاجة إلى مراجعة (أنظر أيضاً التدريس والتعلّم، المعيار رقم ٢ الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحات ٨٤-٨٣ وسياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحات ١١١-١١٠).

٩. **مواد التعلّم الموجودة محلياً**: يجب تقييم مواد التعلّم الموجودة محلياً للمتعلمين عند بداية حالة الطوارئ. يشمل هذا الأمر إستخدام مواد من البلد أو المنطقة الأم عندما يتعلق الأمر باللاجئين أو النازحين. يجب أقلمة المواد وتطويرها إذا دعا الأمر وجعلها متاحة بكميات كافية للجميع. يشمل هذا الأشكال التي يمكن للمتعلمين ذوي الإعاقات الإستفادة منها. يجب أن يتم دعم سلطات التعليم الملائمة لمراقبة تخزين، توزيع واستعمال المواد (أنظر أيضاً المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١٠١).

التدريس والتعلّم، المعيار رقم٢: التدريب، التطور المهني والدعم

يتلقى المعلمون وسائر العاملين في التعليم التدريب المناسب الدوري والمنظّم وفقاً لحاجاتهم وظروفهم.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تتوافر فرص التدريب للمعلمين الذكور والإناث ولسائر العاملين في التعليم، وذلك حسب الحاجات (أنظر الملاحظات الإرشادية ٢-١).
- يكون التدريب ملائماً للسياق ويعكس أهداف التعلّم والمحتوى (أنظر الملاحظات الإرشادية ٢-١).
- يتم الإعتراف بالتدريب والموافقة عليه من قبل سلطات التعليم الملائمة (أنظر الملاحظات الإرشادية ٤-٣).
- يقوم المدربون المؤهلون بإجراء دورات تدريب تُكَمِّل التدريب خلال الخدمة، والدعم، والإرشاد، والمراقبة والإشراف على الصف (أنظر الملاحظات الإرشادية ٤-٣).
- من خلال التدريب والدعم المتواصل، يصبح المعلمون ميسّرين فعّالين في البيئة التعلميّة، بإستخدام أساليب تشاركية في التدريس والوسائل االتدريسية المناسبة (أنظر الملاحظات الإرشادية ٦-٣).
- يشمل التدريب المعرفة والمهارات للمناهج الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك التوعية من الأخطار، الحد من مخاطر الكوارث، وتفادي النزاعات (أنظر الملاحظة الإرشادية ٦).

الملاحظات الإرشادية

١. "**المعلم**" يشير إلى المدرسين، الميسرين، أو المنشطين في برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي. قد يكون للمعلمين خبرات وتدريبات مختلفة. قد يكونوا متعلمين كبار في العمر أو أعضاء من المجتمع (أنظر أيضاً المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعايير ٣-١ على الصفحات ١٠٣-٩٥).

٢. **تطوير مناهج التعليم الرسمي والمحتوى:** إن تطوير مناهج التعليم الرسمي والمحتوى هي مسؤولية سلطات التعليم. يجب على المناهج والمحتوى أن يعكسوا حاجات وحقوق المتعلمين والحاجات الخاصة للعاملين في التعليم، في السياق وضمن قيود الموازنة والوقت.

قد يتضمن محتوى التدريب:

- المعرفة الجوهرية للموضوع، مثل مهارات القراءة والكتابة والحساب ومهارات الحياة الملائمة في السياق، بما في ذلك التربية الصحية؛
- أساليب التدريس والتربية، بما في ذلك إدارة الإنضباط الإيجابي والصف، المقاربات التشاركية، والتعليم الشمولي؛

- قواعد السلوك للمعلمين وسائر العاملين في التعليم، بما في ذلك إدانة العنف المبني على الجنس (الجندر) الذي يواجهه المتعلمين وآليات التقرير والإحالة الملائمة؛
- مبادئ الحد من مخاطر الكوارث وتفادي النزاع؛
- النمو والدعم النفس-إجتماعي، بما في ذلك حاجات المتعلمين والمعلمين وتوافر الخدمات المحلية وأنظمة الإحالة؛
- مبادئ ومنظورات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، لفهم معانيها ونيّاتها وصلاتها المباشرة وغير المباشرة بحاجات المتعلمين ومسؤوليات المتعلمين والمعلمين والمجتمعات وسلطات التعليم؛
- المحتويات الأخرى الملائمة للسياق.

يجب على مبادرات التدريب أن تتضمن كيفية تناول قضايا التنوّع والتمييز. مثلاً، تشجّع إستراتيجيات التدريس التي تراعي الجنس (الجندر) المعلمين من كِلا الجنسين على فهم والإلتزام بالمساواة بين الجنسين في الصفوف. إن تدريب العاملات في التعليم وأعضاء المجتمع يمكن أن يعزز التغييرات الإيجابية في الصف والمجتمع الواسع (أنظر أيضاً التدريس والتعلّم، المعيار رقم ١ على الصفحات ٨٢-٧٧؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢، الملاحظات الإرشادية ٣-٢ و٨ على الصفحات ٦٣-٦٢ و٦٥؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ٨ على الصفحة ٧٢؛ المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٣ على الصفحات ١٠٢-١٠١).

٣. **دعم التدريب والتنسيق**: كلما أمكن، يجب على سلطات التعليم أن تقود عملية تصميم وتنفيذ أنشطة تدريب رسمية وغير رسمية للمعلمين. عندما لا تكون سلطات التعليم قادرة على قيادة هذه العملية، يمكن للجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات أن تؤمن الإرشاد والتنسيق. يجب أن تتضمن خطط التدريب تدريبات أثناء الخدمة وعند الحاجة. تنشيط مؤسسات تدريب المعلم ومرافق التعليم الجامعي. تلعب هذه المؤسسات دوراً حيوياً في إعادة بناء قطاع تعليم مستدام (أنظر أيضاً التنسيق، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحات ٣٢-٣١، المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٣، الملاحظات الإرشادية ٤-٣ على الصفحات ١٠٢-١٠١).

يجب على سلطات التعليم الوطنية والأطراف المعنية المناسبة الأخرى أن تبدأ حواراً حول مناهج تدريب المعلمين أثناء الخدمة وآليات لتحديدها عند بداية إستجابة الطوارئ. عند الإمكان، يجب على التدريب أثناء الخدمة أن يتم تصميمه لتلبية

المتطلبات الوطنية لأوضاع المعلمين المؤهلين. يجب كذلك شمل العناصر الأُخرى المناسبة لحالة الطوارئ، مثل تلبية الحاجات النفس-إجتماعية. عندما تكون أنظمة مدارس اللاجئين منفصلة عن أنظمة التعليم المحلي، يجب على التدريب أثناء الخدمة للمعلمين اللاجئين أن يفسح المجال لتأهيل المعلمين في البلد الأم أو البلد المُضيف.

يجب تحديد المدربين المحليين لتطوير وتنفيذ تدريب ملائم للمعلمين. قد يكون هناك حاجة لتنمية قدراتهم في التيسير والتدريب. يجب الترويج للمساواة في عدد المدربين الذكور والإناث. عندما يكون هناك أعداد محدودة من المدربين، أو إذا لم يكونوا قد دُرّبوا بالشكل المناسب، يمكن تمتين المؤسسات التي تقدم تدريب للمعلمين أثناء وقبل الخدمة. يجب أن يكون هذا جهداً منسقاً عبر المؤسسات الوطنية والإقليمية والوكالات الخارجية مثل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. كذلك قد يشمل:

- مراجعة منهج تدريب المعلمين والكتب المدرسية؛
- شمل المحتوى المحدّث والمرتبط بحالات الطوارئ؛
- تأمين خبرة التدريس العملي، مثل العمل كمساعدين أو متدربين في حقل التعليم.

٤. **الإعتراف والمصادقة على التدريب:** إن موافقة ومصادقة سلطات التعليم هي أساسية لضمان الجودة والمصداقية لتدريب المعلمين في حالات الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي. بالنسبة للمعلمين اللاجئين، يجب على سلطات التعليم في البلد الأم أو البلد المُضيف أن تحدد ما إذا كان التدريب مقبولاً ومتأقلماً مع حاجات المتعلمين والمعلمين (أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحات ١١١-١١٠).

٥. **مواد التدريس والتعلّم:** يجب على المعلمين أن يُدرَّبوا على كيفية تحديد حاجتهم إلى الوسائل التعليمية المحددة إستناداً إلى المنهج. يجب أن يتعلموا كيفية خلق وسائل تدريس فعّالة وملائمة بإستخدام المواد المتوافرة محلياً (أنظر أيضاً التدريس والتعلّم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٩ على الصفحة ٨٢ والمعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١٠١).

٦. **االتوعية من الأخطار، والحد من الأخطار وجهوزية الإستجابة:** يحتاج المعلمين إلى مهارات ومعرفة لمساعدة المتعلمين والمجتمع في تفادي والحد من الكوارث المستقبلية. قد يحتاجوا إلى دعم لإدخال الترويج للحد من الأخطار وتفادي النزاع في التدريس والتعلّم. يشمل هذا معلومات ومهارات لازمة لتحديد، تفادي، والإستجابة للأخطار المحتملة والكوارث التي تواجهها المجتمعات (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٣٨-٣٧؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ١١ على الصفحات ٦٧- ٦٦؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٣، الملاحظات الإرشادية ٢-١ على الصفحات ٧٠-٦٨؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٢ و٦ على الصفحات ١١٠-١٠٨).

التدريس والتعلّم، المعيار رقم ٣:
التدريس وعمليات التعلّم

تكون عمليات التدريس والتعلّم مرتكزة على المتعلّم، تشاركية وشمولية.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تكون أساليب التدريس ملائمة لعمر، ومستوى تنمية، ولغة، وثقافة، وقدرات، وحاجات المتعلمين (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣-١).
- يُظهر المعلمون فهماً لمحتوى الدرس ومهارات التدريس في تفاعلهم مع المتعلمين (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣-١).
- تتناول عمليات التدريس والتعلّم حاجات كل المتعلمين، بما في ذلك هؤلاء ذوي الإعاقات، عبر الترويج للشمولية والحد من معوقات التعليم (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- يفهم الأهالي وقادة المجتمع ويتقبلوا محتوى التعلّم وأساليب التدريس المستخدمة (أنظر الملاحظة الإرشادية ٣).

الملاحظات الإرشادية

١. **المشاركة الفعّالة:** إن مشاركة المتعلمين الفعّالة هي أمر ضروري عند كل مستوى تنموي وعمري. يجب على التدريس أن يكون تفاعليّاً وتشاركيّاً، ويضمن مشاركة كل المتعلمين في الدرس. إن المشاركة الفعّالة تستفيد من أساليب التدريس والتعلّم الملائمة للتنمية. قد يشمل هذا العمل الجماعي، العمل في مشروع، تعليم الأقران، لعب الأدوار، سرد القصص، أو وصف أحداث، ألعاب، أفلام فيديو أو قصص. يجب إدخال هذه الأساليب في تدريب المعلم، وفي الكتب المدرسية وبرامج التدريب. قد تحتاج المناهج الموجودة إلى أقلمة لإستيعاب التعلّم النشط.

يتعلم الأطفال الصغار عبر اللعب. يجب أن يرتكز تعلّمهم على اللعب النشط والتفاعل. قد يبني اللعب الموجّه المهارات والعلاقات مع الأتراب والمعلمين. يجب أن يتم دعم أهالي الأطفال الصغار ومقدمي الرعاية لهم لكي يفهموا ويطبقوا:

- أهمية الإستجابة ومراعاة حاجات الأطفال؛
- الوسائل للعناية بالإطفال الصغار؛
- أساليب اللعب التي تُشرك الأطفال بفعالية في عملية التعلّم وتروّج لنموهم.

٢. **معوقات التعلّم**: يجب أن يتم دعم المعلمين للتحدّث مع الأهل، وأعضاء المجتمع، وسلطات التعليم والأطراف المعنية الأخرى حول أهمية أنشطة التعليم الرسمي وغير الرسمي في سياقات الطوارئ. قد يناقشوا قضايا الحقوق، التنوّع والشمولية وأهمية الوصول إلى الأطفال والشباب الذين يلعبون دوراً في أنشطة التعليم. إن هذه المحادثات هامة لضمان أن الناس يفهمون ويدعمون شمل كل الأطفال وتأمين موارد المواد والمرافق الملائمة. يمكن حشد مجموعات مثل جمعيات الأهل-المعلمين، إدارة المدرسة ولجان تعليم المجتمع للمساعدة في تحديد معوقات التعلّم ولتطوير خطط للتطرق لها على مستوى المجتمع (أنظر أيضاً إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحة ٥٩).

٣. **أساليب التدريس الملائمة**: يجب على التعليم في حالات الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي ان يقدّم للمعلمين فرصة للتغيير الإيجابي في سياق التعليم الرسمي. من الممكن تغيير أساليب التدريس لتصبح أكثر تأقلماً ومقبولة للسياق ويجب أن تتطرق إلى حقوق، حاجات، عمر، إعاقات، وقدرات المتعلمين. إلّا أنه يجب إستخدام أساليب تدريس أكثر تشاركية وصديقة للمتعلّم بطريقة حذرة مع مراعاة حساسية الموضوع. قد يكون تطبيق أساليب جديدة، خاصة خلال المراحل الأولى من حالة الطوارئ، أمراً متعِباً حتّى للمعلمين المتمرسين. قد يؤثر ذلك أيضاً على المتعلمين، الأهل، وأعضاء المجتمع (أنظر أيضاً الملاحظات الإرشادية حول التدريس والتعلّم من الآيني، الموجودة في حقيبة أدوات الآيني على الموقع: **www.ineesite.org/toolkit**).

يجب إدخال التغييرات مع موافقة، وتنسيق ودعم سلطات التعليم. قد يتطلب الأمر بعض الوقت لتفهم المدرسة والمجتمع هذه التغييرات ويتقبلوها. من المهم ضمان أن مخاوف الأهل وأعضاء المجتمع الآخرين سيتم التطرق إليها. يجب على المعلمين أن يكونوا على معرفة بالمحتوى الجديد وبالتغيّرات المتوقعة في وعيهم وسلوكهم.

في مداخلات التعليم غير الرسمي، يمكن إدخال المقاربات المرتكزة على المتعلّم من خلال التدريب والدعم المستمر للمتطوعين، المنشطين، الميسرين، ومقدمي الرعاية. يجب على الأساليب أن تكون ملائمة للمنهج، وتتطرق للكفاءات الجوهرية للتعليم الأساسي بما في ذلك مهارات القراءة والكتابة والحساب، ومهارات الحياة المناسبة لسياق حالة الطوارئ (أنظر التدريس والتعلّم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ٧٩).

التدريس والتعلّم، المعيار رقم ٤:
تقييم نتائج التعلم

يتم إستخدام الأساليب الملائمة لتقييم نتائج التعلّم والتحقق من صحتها.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- التقييم المتواصل لتقدم المتعلمين نحو الغايات المرجوّة يدعم أساليب التدريس (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- يتم الإعتراف بإنجازات المتعلمين ويتم تأمين إفادات أو شهادات إنهاء للدورات وفقاً لذلك (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- يتم تقييم خريجي البرامج التقنية والمهنية لمراقبة نوعية البرامج ومدى إرتباطها في ظل البيئة المتغيّرة (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- يتم إعتبار أساليب التقييم عادلة وموثوقة ولا تشكّل تهديدات للمتعلمين (أنظر الملاحظة الإرشادية ٣).
- تكون التقييمات مناسبة لحاجات المتعلمين التعليمية والإقتصادية المستقبلية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤).

الملاحظات الإرشادية

١. **أساليب وتدابير تقييم فعّالة**: يجب إدخال أساليب وتدابير تقييم فعّالة ويجب أخذ ما يلي بعين الإعتبار:

- الإرتباط بالسياق: تكون الإمتحانات والإختبارات ملائمة لسياق التعلّم وعمر المتعلمين (أنظر أيضاً الملاحظة الإرشادية ٤ في الأسفل)؛
- الإتساق: تكون أساليب التقييم معروفة ومطبّقة بطريقة مماثلة في كل المواقع ومن قبل كل المعلمين؛
- الفرصة: يتم إعطاء المتعلمين الغائبين فرصة ثانية للتقييم؛
- التوقيت: تحدث التقييمات خلال أو بعد انتهاء التدريس؛
- الترداد: قد يتأثر هذا بحالة الطوارئ؛
- الوضعية المناسبة والآمنة: يجب إجراء تقييمات رسمية في مكان آمن ومن خلال عاملين في التعليم؛
- الشفّافيّة: تتم مشاركة نتائج التقييم ومناقشتها مع المتعلمين و، في حالة الأطفال، مع أهلهم. يجب وجود ممتحنين خارجيين للمراحل الرئيسية من التقييم عند المستطاع وعند الملاءمة؛
- تقبّل المتعلمين ذوي الإعاقات: يتم تخصيص وقت أطول، ويتم إظهار مهارات وفهم عبر الوسائل البديلة الملائمة (أنظر ايضاً كتيب الجيب لدعم التعلّم للأشخاص ذوي الإعاقات، من الآيني، موجود في حقيبة أدوات الآيني على الموقع: **www.ineesite.org/toolkit**).

٢. **تقييم النتائج**: في برامج التعليم الرسمي، يتم إجراء التقييم ليتم الإعتراف بنتائج الإمتحانات وإجازات المتعلمين من قبل سلطات التعليم. بالنسبة للاجئين، يجب بذل الجهود للحصول على مصادقة من قبل سلطات التعليم في البلاد أو المنطقة الأم. أمّا بالنسبة للتعليم والتدريب التقني والمهني، يجب على مقدمي خدمات التدريب أن يضمنوا انسجامها مع معايير المصادقة الوطنية. قد تشمل وثائق إنهاء الدورات الشهادات وإفادات التخرّج.

٣. **تقييم قواعد الأخلاق**: يجب تطوير وتنفيذ التقييم وفقاً لقواعد الأخلاق. يعني هذا أنه يجب أن يكون عادلاً، موثوقاً، ويتم إجراءه بطريقة لا تزيد من الخوف أو تسبب الضرر. لا يجب التحرّش بالمتعلمين مقابل علامات جيدة أو ترقيات ضمن المدرسة أو البرنامج. للمساعدة في ضمان تلبية تلك الشروط، قد يكون من المفيد إجراء تقييمات، بما في ذلك كشف على الموقع من قبل المشرفين وأعضاء المجتمع (أنظر أيضاً إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢، الملاحظات الإرشادية ٤ و٩ على الصفحات ٦٤-٦٣ و ٦٦).

٤. **الإرتباط بالسياق**: يجب ربط محتوى التقييمات والعمليات المستخدمة مباشرة بالمواد التي تم تدريسها. يجب تحديد أهداف التعلّم ومقاييسه من المنهج. عند المستطاع، يجب تعديل التقييمات لتعكس المواد التي تدرّس بدلاً من المنهج القياسي، وبذلك تعكس التعلّم الفعلي بدلاً من الثغرات في التدريس.

يجب على المعلمين وسائر العاملين في التعليم تطبيق أدوات وأساليب تقييم ملائمة وسهلة الإستخدام. سيقوم الإرشاد والتدريب على إستخدام أدوات التقييم بتحسين الفعالية. يمكن أن يساعد أعضاء المجتمع في تقييم تطور التعلّم وفعالية التدريس. يمكن أن يكون هذا مفيداً في الصفوف الكبيرة أو التي تحتوي على مستويات متعددة، أو حين يحتاج المتعلمين إلى المزيد من الإنتباه الفردي.

أ للحصول على أدوات تساعدك في تطبيق هذه المعايير، راجع حقيبة أدوات الآيني على الموقع:
www.ineesite.org/toolkit

حقيبة أدوات الآيني	حقيبة أدوات الآيني
← الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني	← الملاحظات الإرشادية حول التدريس والتعلّم
← أدوات التنفيذ	← حقيبة الموارد حول التدريس والتعلّم
← التدريس والتعلّم	

٤

المعلمون وسائر العاملين في التعليم

المعايير الأساسية:
مشاركة المجتمع، التنسيق، التحليل
المعلمون وسائر العاملين في التعليم
المعيار رقم ١
التوظيف والإختيار
يتم توظيف عدد كافٍ من المعلمين وسائر العاملين في التعليم المؤهلين من خلال عملية تشاركية شفافة، مرتكزة على معايير الإختيار التي تعكس التنوّع والمساواة.
المعيار رقم٢
ظروف العمل
يتعرّف المعلمون وسائر العاملين في التعليم على ظروف العمل ويتم تحديد التعويض المناسب لهم.
المعيار رقم ٣
الدعم والإشراف
تعمل آليات الدعم والإشراف للمعلمين وسائر العاملين في التعليم بفعالية.

يؤمن المعلمون وسائر العاملين في التعليم حاجات التعليم للاطفال والشباب في حالات الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي. قد يختلفوا بالموقع المهني من موظفي حكومة ذوي شهادات جامعية إلى متطوعين أو مربين مرتكزين على المجتمع حاصلين على القليل من التعليم الرسمي. يشمل مصطلح «المعلمون وسائر العاملين في التعليم»:

- معلمو الصفوف ومساعدو الصفوف؛
- معلمو الطفولة المبكرة أو الحضانات؛
- مربو الأشخاص ذوي الإعاقات؛
- أخصائيون في نواحي محددة ومدربون مهنيون؛
- ميسرون في المساحات الصديقة للطفل؛
- متطوعون من المجتمع، مربون دينيون ومدرسو مهارات الحياة؛
- رؤساء التدريس، المدراء، المشرفون على المدرسة وسائر مسؤولي التعليم.

تعتمد أدوار ومسؤوليات المعلمين وسائر العاملين في التعليم على نوع التعليم (رسمي أو غير رسمي) ونوع البيئة التعلميّة. إن مشاركة المعلمين وسائر العاملين في التعليم في صنع القرار وفي تطورهم المهني الشخصي هي مكونات هامة في تصميم مشروع تعليم للطوارئ.

يجب على عملية تحديد وتوظيف واختيار المعلمين وسائر العاملين في التعليم أن تكون غير تمييزية، وتشاركية وشفّافة. من المهم وجود مساواة بين الجنسين وتمثيل للمجتمع. يجب على المعلمين وسائر العاملين في التعليم أن يكون لديهم خبرة مناسبة ومهارات ويجب أن يتم تحديد التعويض الجيد لهم. يجب أن تكون لهم الحرية في الإلتحاق بالنقابات أو تشكيلها. يتم تطوير قواعد السلوك، والأدوار والمسؤوليات، وآليات الإشراف، وتدابير العقود، والتعويضات واستحقاقات العمل، بطريقة أفضل من خلال الإستشارة مع المجتمعات المتأثرة.

في حالات الأزمات، يتطلب المعلمون وسائر العاملين في التعليم دعماً للتكيّف وللبدء في إعادة البناء والشفاء. يقوم التعليم في حالات الطوارئ، وصولاً إلى مرحلة التعافي، بتمتين قدرة المجابهة عبر تزويد الأطفال، والشباب والمجتمعات، بمعلومات منقذة للحياة، وفرص عمل وفرص دعم إجتماعي تبني لمستقبل إيجابي. إن المعلمين وسائر العاملين في التعليم مساهمون أساسيون للتعليم في حالات الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي. كذلك لهم الحق في الحصول على الدعم والإرشاد لأنفسهم.

المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ١: التوظيف والإختيار

يتم توظيف عدد كاف من المعلمين وسائر العاملين في التعليم المؤهلين من خلال عملية تشاركية شفّافة، مرتكزة على معايير الإختيار التي تعكس التنوّع والمساواة.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- يتم تطوير الوصف الوظيفي والإرشادات الواضحة، والملائمة، وغير التمييزية قبل مرحلة التوظيف (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- تقوم لجنة اختيار ممثلة باختيار المعلمين وسائر العاملين في التعليم استناداً إلى المعايير الشفّافة وإلى تقييم للكفاءات، مع الأخذ بعين الإعتبار قبول المجتمع، والجنس (الجندر)، والتنوّع (أنظر الملاحظات الإرشادية ٤-٢).
- يكون عدد المعلمين وسائر العاملين في التعليم الموظفين مناسباً لتفادي صفوف كثيرة الطلاب (أنظر الملاحظة الإرشادية ٥).

الملاحظات الإرشادية

١. **الوصف الوظيفي**: لا يقوم الوصف الوظيفي بالتمييز على أساس الجنس، العرق، الدين، الإعاقة، أو مجالات التنوّع الأخرى. إنه يشمل كحد أدنى:

- الأدوار والمسؤوليات
- بنود واضحة للإبلاغ والتقرير
- قواعد السلوك

(أنظر أيضاً المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ٩٨).

٢. **الخبرة و المؤهلات:** من المهم توظيف معلمين مؤهلين مع شهادات معترف بها. إنهم يحتاجون إلى المهارات لتأمين الدعم النفس-إجتماعي للمتعلمين ولتعليم المتعلمين ذوي الإعاقات. إذا لم يعد للمعلمين المؤهلين أية شهادات أو وثائق أخرى بسبب حالة الطوارئ، يجب تقييم مهاراتهم في التدريس. إذا لم يكن هناك معلمين مؤهلين كافين، يجب النظر إلى المعلمين ذوي الخبرة القليلة أو الذين ليس لهم خبرة. يجب القيام بتدريب لهؤلاء المعلمين، استناداً إلى تقييم لمستواهم التعليمي وخبرتهم في التدريس.

يجب توظيف معلمين يتحدثون لغة (لغات) المتعلمين الأم كلما كان بالإمكان القيام بذلك. عند الحاجة وعند الملاءمة، ينصح بتأمين دورات مكثفة في لغة (لغات) البلد الأم أو البلد المُضيف (أنظر أيضاً التدريس والتعلّم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحة ٨١).

في بعض الحالات، قد يكون من الضروري العمل الإستباقي نحو المساواة بين الجنسين في توظيف المعلمين وسائر العاملين في التعليم. قد يشمل هذا تعديل معايير التوظيف بالإستشارة مع لجنة الإختيار. العمر الأدنى للمعلمين وسائر العاملين في التعليم يجب أن يكون ١٨ سنة، بالنسبة لصكوك العمل الدولية وحقوق الإنسان، والقوانين. قد يكون من الضروري أحياناً توظيف أشخاص أصغر سناً ليعملوا كميسرين، مساعدين، أو مرشدين.

٣. **معايير اختيار المعلمين**: قد تشمل معايير اختيار المعلمين ما يلي:

المؤهلات المهنية والمواصفات:
- الخلفية الثقافية؛
- خبرة في التدريس، بما في ذلك تدريس الأطفال ذوي الإعاقات؛
- مراعاة للحاجات النفس-إجتماعية للأطفال والشباب؛
- خبرة في التجارة أو أية مهارات تقنية أخرى؛
- إلمام لغوي مناسب، والذي قد يشمل لغة الإشارة المحلية ولغة البرايل للمكفوفين.

المؤهلات الشخصية:
- العمر والجنس، مع التركيز على المساواة بين الجنسين؛
- التحمّل؛
- الخلفية العرقة والدينية؛
- تنوّع يعكس تنوّع المجتمع. من المهم الأخذ بعين الإعتبار التوترات الإجتماعية الباطنية وحالة عدم المساواة المزمنة، والتي قد تؤثر على عملية التوظيف (أنظر أيضاً التدريس والتعلّم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٨ على الصفحات٨٢- ٨١).

المؤهلات الأخرى:
يجب على المعلمين وسائر العاملين في التعليم أن يتفاعلوا مع المجتمع وأن يتقبلهم. يجب أن يتم اختيارهم، إذا أمكن، من المجتمع المتضرر بسبب فهمهم للقضايا الإجتماعية، الإقتصادية، والسياسية المحلية. إذا تم قبول معلمين أو سائر العاملين في التعليم من خارج المجتمع، قد يكون من الضروري إعتبار تعويضات إضافية مثل النقل والسكن. إذا تم تأسيس مركز تعلّم للاجئين أو النازحين داخلياً، فإن توظيف معلمين قديرين وسائر العاملين في التعليم من المجتمع المُضيف قد يساعد في تنمية علاقات جيدة (أنظر أيضاً الملاحظات الإرشادية حول تعويض المعلم، من الآيني، موجودة في حقيبة أدوات آيني على الموقع: **www.ineesite.org/toolkit**).

٤. **المراجع**: عند الإمكان، يجب التأكد من مراجع المعلمين وسائر العاملين في التعليم الذين تم توظيفهم لضمان عدم تعريض المتعلمين إلى أي خطر.

٥. **حجم الصف**: من المهم وضع حدود واقعية، متعارف عليها محلياً، لحجم الصف، والذي سيتيح شمل كل الأطفال والشباب، ومن ضمنهم ذوي الإعاقات. يجب على الأطراف المعنية أن تأخذ بعين الإعتبار المعايير الوطنية والمحلية لنسبة التلاميذ لكل معلم ومعايير التدريس. في بعض الحالات، قد يكون للمنظمات التنموية والإنسانية معاييرها الخاصة لنسبة التلاميذ لكل معلم. إن نسبة ١ مقابل ٤٠ يتم النصح بها في بعض الحالات. إلا أنه، يجب تشجيع الأطراف المعنية على مراجعة وتحديد ما هو ملائم محلياً وواقعي (أنظر أيضاً المقدمة على الصفحات ١٥-١٤ لأمثلة عن تطويع الحد الأدنى لمعاييرالتعليم ومعايير التدريس والتعلّم على الصفحات ٩٠-٧٤).

المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٢: ظروف العمل

يتعرّف المعلمون وسائر العاملين في التعليم على ظروف العمل ويتم تحديد التعويض المناسب لهم.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- يتم تنسيق أنظمة التعويض وشروط العمل بين كل الأطراف المعنية (أنظر الملاحظات الإرشادية ٢-١).
- يتم تأمين التعويض وشروط العمل المذكورة في العقود، بشكل دوري (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- يسمح للمعلمين وسائر العاملين في التعليم بتنظيم ومناقشة البنود والشروط.
- يتم وضع قواعد سلوك تتضمن تطبيقاً واضحاً للإرشادات ويتم احترامها (أنظر الملاحظة الإرشادية ٣).

الملاحظات الإرشادية

١. **ظروف العمل**: يجب شمل الوصف الوظيفي، مواصفات شروط العمل وقواعد السلوك في العقد. يساعد هذا على جعل دور المعلمين في بيئة التعلّم والمجتمع أكثر احترافاً. تحدد شروط العمل الخدمات المتوقعة من المعلمين مقابل تعويض من المجتمعات، سلطات التعليم، أو الأطراف المعنية الأخرى، وتؤمن إطار عمل لسلوك المعلم الملائم المتوقّع.

يجب أن يحدد العقد:

- المهام والمسؤوليات؛
- التعويض؛
- متطلبات الحضور؛
- ساعات وأيام العمل؛
- مدة العقد؛
- قواعد السلوك؛
- آليات الدعم، والإشراف، وحل الخلافات.

(أنظر أيضاً المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ٩٥).

٢. **التعويض:** يتم تأمين تعويض ملائم وكافٍ ليمكّن المعلمين وسائر العاملين في التعليم من التركيز على عملهم من دون الحاجة إلى السعي خلف موارد دخل إضافية لتأمين حاجاتهم الأساسية. عند الحاجة، يجب تأسيس أو تطوير نظام دفع ملائم للمعلمين وسائر العاملين في التعليم بأسرع وقت ممكن. يجب على نظام الدفع أن يحترم واقع أنه لسلطات التعليم المسؤولية الرئيسية في ضمان التعويض. يضع التنسيق بين الأطراف المعنية، بما في ذلك سلطات التعليم، النقابات، أعضاء المجتمع، اللجان والجمعيات، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، حجر الأساس لسياسة التنسيق والممارسة المستدامة، ويساعد في الإنتقال من التعافي إلى التنمية.

يمكن للتعويض أن يكون مالياً أو غير مالي. يجب على النظام أن يكون متساوياً ومستداماً. عند تطبيقها، يجب على سياسات التعويض وضع سابقة ويتوقع من المعلمين المؤهلين وسائر العاملين في التعليم أن يحافظوا عليها. في ظروف النزوح، قد ينتقل المعلمون المؤهلون وسائر العاملين في التعليم إلى حيث يوجد أجور أعلى، حتّى لو اضطرهم الأمر إلى عبور الحدود. من المهم الأخذ بعين الإعتبار قوى السوق مثل:

- كلفة المعيشة؛
- الطلب على المعلمين والأخصائيين الآخرين؛
- مستويات الأجور في مهن ذات كفاءة مماثلة، مثل العناية بالصحة؛
- توافر المعلمين المؤهلين وسائر العاملين في التعليم.

(أنظر أيضاً الحد الأدنى لمعايير التعافي الإقتصادي بعد الأزمات من شبكة سيب، معيار خلق فرص التوظيف).

يعتمد التعويض على الإلتزام بشروط العمل وقواعد السلوك. يجب تفادي حصول تضارب في المصالح، بما في ذلك الحالات حين يقوم المعلمين بتقاضي بدل من التلاميذ مقابل التعليم (أنظر أيضاً التنسيق، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٣٢، الملاحظات الإرشادية حول تعويض المعلم، من الآيني، موجودة في حقيبة أدوات الآيني على الموقع: **www.ineesite.org/toolkit**).

٣. **قواعد السلوك:** تحدد قواعد السلوك معايير واضحة لسلوكيات المعلمين وسائر العاملين في التعليم. تنطبق هذه المعايير في البيئة التعلميّة وخلال الأحداث والأنشطة التعليمية. تحدد قواعد السلوك العواقب الإلزامية لمن لا يلتزم بها. إنها تتضمن إلتزامات بأن المعلمين وسائر العاملين في التعليم سوف يحرصون على:

- إحترام وحماية وتحقيق حقوق المتعلمين بالحصول على التعليم، ضمن قدرتهم؛
- المحافظة على معايير عالية في التصرفات والأخلاق؛
- إزالة معوقات التعليم بفعالية لضمان توافر بيئة غير تمييزية يتم قبول كل المتعلمين فيها؛
- المحافظة على بيئة حمائية، صحية وشمولية، خالية من التحرّش الجنسي أو من أشكال التحرّش الأُخرى، ومن إستغلال المتعلمين من أجل العمل أو الجنس، التهديد، الإنتهاك، العنف، والتمييز؛
- عدم التعليم أو التشجيع على معرفة أو أفعال تتناقض ومبادئ حقوق الإنسان ومبادئ عدم التمييز؛
- المحافظة على حضور منتظم ودقة في الوقت.

(أنظر أيضاً نموذج عن قواعد السلوك في حقيبة أدوات الآيني على الموقع: **www.ineesite.org/toolkit**: إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢، الملاحظات الإرشادية ٤ و٩ على الصفحات٦٤- ٦٣ و٦٦؛ المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١٠٢).

المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٣: الدعم والإشراف

تعمل آليات الدعم والإشراف للمعلمين وسائر العاملين في التعليم بفعالية.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تتوافر مواد التدريس والتعلّم والمساحات المناسبة (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- يتم إشراك المعلمين وسائر العاملين في التعليم بالتطور المهني الذي يساهم في تحفيزهم ودعمهم (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣-٢).
- آلية مشرفة، شفّافة ومسؤولة، تؤمن لأغراض التقييم الدورية، المراقبة والدعم للمعلمين وسائر العاملين في التعليم (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣-٢).
- يتم تقييم الأداءِ للمعلمين وسائر العاملين في التعليم، ويتم توثيق العملية ومناقشتها دورياً (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤).
- يتوافر للتلاميذ دورياً فرصة تقديم الإنطباعات حول أداء المعلمين وسائر العاملين في التعليم (أنظر الملاحظة الإرشادية ٥).
- يتم تأمين دعم نفسي-إجتماعي ملائم وعملي ومتاح لجميع المعلمين وسائر العاملين في التعليم (أنظر الملاحظة الإرشادية ٦).

الملاحظات الإرشادية

١. **مواد التدريس والتعلّم والمساحات**: يجب على مواد التدريس والتعلّم والمساحات أن تكون ملائمة لتمكّن المعلمين وسائر العاملين في التعليم من التدريس والعمل بفعالية (أنظر أيضاً إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٣ على الصفحات ٧٢-٦٨؛ التدريس والتعلّم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٩ على الصفحة ٨٢؛ التدريس والتعلّم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ٨٥).

٢. **آليات الدعم والإشراف**: إن الإدارة الجيدة، والإشراف والمساءلة ضرورية لتأمين الدعم المختص والحفاظ على حافز المعلمين ونوعية التعليم. يجب تطوير الأنظمة قدر الإمكان تحت قيادة سلطات التعليم الملائمة وبالمشاركة مع نقابات التعليم، أعضاء المجتمع، اللجان والجمعيات، وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. يمكن للإرشاد ودعم الأتراب ان يحفّز المعلمين وسائر العاملين في التعليم عبر مساعدتهم في وضع أهداف وتحديد خطوات يجب القيام بها لتحسين أداءهم (أنظر أيضاً مشاركة المجتمع، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٥-١ على الصفحات ٢٦-٢٢؛ التدريس والتعلّم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٨٥- ٨٤؛ وتوصيات اليونسكو ومنظمة العمل الدولية حول وضع المعلمين (١٩٦٦)).

٣. **تنمية القدرات، التدريب، والتطور المهني**: من المهم إستشارة المعلمين وسائر العاملين في التعليم حول حوافزهم، وحاجاتهم، وأولويات تنمية القدرات لديهم. يساعد هذا في تحديد حاجات وفرص التطور المهني قبل الخدمة وبعدها. يجب تأمين تنمية القدرات، والتدريب والتطور المهني بطريقة غير تمييزية (أنظر أيضاً التدريس والتعلّم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٨٥ - ٨٤).

٤. **تقييم الأداء**: تدعم تقييمات الأداء الجيدة الأداء الجيد. إن تقييم كفاءة وفعالية المعلمين وسائر العاملين في التعليم تشمل نقاشات مع كل فرد لتحديد القضايا والإتفاق على أنشطة المتابعة.

قد تشمل عملية تقييم الأداء:

- تطوير معايير لدعم ملاحظات الصف والتقييمات؛
- تأمين الإنطباعات والتعليقات؛
- تحديد الأهداف والغايات لقياس النمو والتقدم.

(أنظر أيضاً الملاحظة الإرشادية ٥ في الأسفل، المعلمون وسائر العاملين في التعليم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ١٠٠- ٩٩).

٥. **مشاركة المتعلمين**: إن شمل المتعلمين في عمليات التقييم أمر هام. إنها تساعد في فهم كل نواحي البيئة التعلميّة وفي ضمان الجودة. قد يؤمن المتعلمون الإنطباعات والتعليقات الدورية للأطراف المحايدة كجزء من عمليات تقييم الأداء. يمكن أن تشمل المواضيع، أداءالتعليم، السلوكيات، مخاوف خاصة بالبيئة التعلميّة وقضايا حمائية.

٦. **الدعم النفسي-الإجتماعي والرفاه**: حتّى المعلمين المتمرسين والمدربين وسائر العاملين في التعليم قد يجدوا أنفسهم مثقلين بأحداث الأزمة. إنهم يواجهون تحديات جديدة ومسؤوليات وقد يختبروا الضرر. إن قدرتهم في التكيّف وتأمين المطلوب للمتعلمين تعتمد على رفاههم والدعم المتوافر (أنظر أيضاً إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢، الملاحظات الإرشادية ٩-٨ على الصفحات ٦٥-٦٤؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ٨ على الصفحة ٧٢؛ التدريس والتعلّم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحات ٨١-٨٢).

أ

للحصول على أدوات تساعدك في تطبيق هذه المعايير، راجع حقيبة أدوات الآيني على الموقع:
www.ineesite.org/toolkit

حقيبة أدوات الآيني
↳ الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني
↳ أدوات التنفيذ
↳ المعلمون وسائر العاملين في التعليم

٥ سياسة التعليم

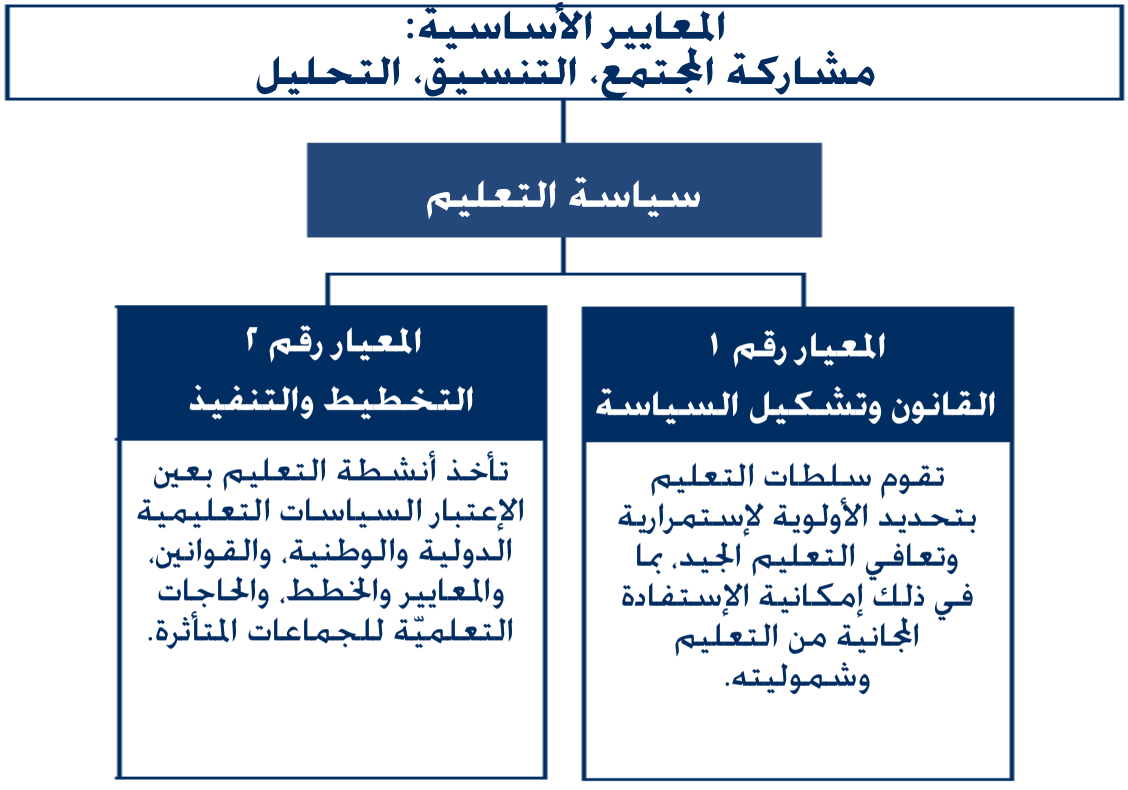
المعايير الأساسية:
مشاركة المجتمع، التنسيق، التحليل
سياسة التعليم
المعيار رقم ١
القانون وتشكيل السياسة
تقوم سلطات التعليم بتحديد الأولوية لإستمرارية وتعافي التعليم الجيد، بما في ذلك إمكانية الإستفادة المجانية من التعليم وشموليته.
المعيار رقم ٢
التخطيط والتنفيذ
تأخذ أنشطة التعليم بعين الإعتبار السياسات التعليمية الدولية والوطنية، والقوانين، والمعايير والخطط، والحاجات التعلميّة للجماعات المتأثرة.

تحدد الصكوك القانونية الدولية والإعلانات حق كل الأفراد في تلقي التعليم. إنه واجب السلطات الوطنية والمجتمع الدولي إحترام وحماية وتفعيل هذا الحق. الحق في حرية التعبير، وعدم التمييز، والمشاركة في عملية صنع القرار حول السياسات الإجتماعية والتعليمية، هي جزء لا يتجزأ من الحق في التعليم.

من الضروري حماية هذه الحقوق، في حالة الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي. لدعم ذلك، يجب على سلطات التعليم والأطراف الأخرى الأساسية تطوير وتطبيق خطة تعليم للطوارئ. يجب على الخطة أن:

- تأخذ بعين الإعتبار معايير وسياسات التعليم الوطنية والدولية؛
- تظهر إلتزاماً بالحق في التعليم؛
- تظهر إستجابة لحاجات وحقوق التعلّم للناس المتأثرين بالأزمة؛
- تشمل خطوات لضمان إمكانية حصول الجميع على التعليم؛
- تظهر بوضوح الروابط بين جهوزية حالة الطوارئ، وإستجابة حالة الطوارئ، والتنمية على المدى الطويل.

إن مشاركة المجتمع في التخطيط والتنفيذ للتدخلات والبرامج والسياسات هو أمرٌ أساسي لنجاح جهوزية وإستجابة حالة الطوارئ.

لضمان ترويج المساواة بين الجنسين وإحترام الإختلاف، يجب على سياسات التعليم في حالات الطوارئ والبرامج أن تضم اتفاقيات حقوق الطفل على نحو كامل وأن تعكس أطر عمل مبادرة التعليم للجميع وأهداف التنمية الألفية. تدعم هذه الأدوات سياسات وقوانين التعليم التي تحمي من كل أشكال التمييز في التعليم وتروّج لها. يشمل هذا التمييز على أساس الجنس، الدين، العرق، اللغة والإعاقة.

سياسة التعليم، المعيار رقم ١ : القانون وتشكيل السياسة

تقوم سلطات التعليم بتحديد الأولوية لإستمرارية وتعافي التعليم الجيد، بما في ذلك إمكانية الإستفادة المجانية من التعليم وشموليته.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تقوم قوانين التعليم الوطنية والسياسات بدعم الكيان المحمي لمرافق التعليم والمتعلمين والمعلمين وسائر العاملين في التعليم تحت القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- تحترم قوانين التعليم والسياسات، حق التعليم وتعمل على تحقيقه وضمان استمراريته (أنظر أيضاً الملاحظات الإرشادية ٢-١).
- تضمن القوانين والسياسات أن كل مرافق التعليم التي تم بناؤها أو استبدالها آمنة وسليمة (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣-٢).
- ترتكز القوانين والسياسات على تحليل السياق الذي يتم تطويره من خلال عمليات تشاركية وشمولية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤).
- يتم دعم سياسات التعليم الوطنية بخطط العمل، القوانين، والموازنات التي تتيح رد إستجابة سريعة لحالات الطوارئ (أنظر الملاحظات الإرشادية ٦-٥).
- تسمح القوانين والسياسات لمدارس اللاجئين أن تستخدم مناهج ولغات البلد أو المنطقة الأم (أنظر الملاحظة الإرشادية ٧).
- تسمح القوانين والسياسات للأطراف غير الحكومية، مثل المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، بتأسيس برامج للتعليم في حالات الطوارئ (أنظر الملاحظة الإرشادية ٨).

الملاحظات الإرشادية

١. **إن واجب السلطة الوطنية هو إحترام، حماية، وتحقيق الحق في التعليم** وفقاً لصكوك حقوق الإنسان الدولية، فإنه من واجب السلطة الوطنية أن تحترم، وتحمي، وتحقق الحق في التعليم (أنظر المقدمة على الصفحة ٢).

تشمل هذه الصكوك لحقوق الإنسان قوانين دولية حول العناية بالجماعات، مع التركيز على الأطفال والشباب. تشمل المجالات التي تغطيها، التغذية، الترفيه، الثقافة، منع الإستغلال وتعليم الطفولة المبكرة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن الست سنوات. إن اتفاقية حقوق الطفل هي هامة بالتحديد لأنها تتناول حق الأطفال في التعليم وحقهم ضمن العملية التعليمية، مثل الحق بأن تتم استشارتهم حول القرارات التي تؤثر عليهم، والحق في أن يلقوا معاملة بإحترام

والحق في معرفة حقوقهم (أنظر أيضاً مشاركة المجتمع، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحات ٢٦-٢٥؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٢-١ على الصفحات ٥٧-٥٥؛ والتدريس والتعلّم، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٦-٥ على الصفحات ٨١-٧٩).

لكل المتعلمين، المعلمين، وسائر العاملين في التعليم، كيان مدني، وكذلك الأمر لمباني التعليم. إنها محمية من الهجوم المسلح تحت اتفاقية جينيف، التي تشكل جزءاً من القانون الدولي الإنساني المعترف به من قبل كل بلاد. يجب على السلطات الوطنية والأطراف المعنية الدولية أن تدعم الجهود لبناء هذا الكيان المحمي في ظل القانون الوطني والممارسة، وأن تردع إستخدام مرافق التعليم للغايات العسكرية.

عندما يهدد العنف إستمرارية التعليم وحماية الطفل، تصبح الأولوية هي مناصرة التعليم وحقوق الإنسان والقانون الإنساني المناسب للتعليم. من المهم جداً مراقبة الهجمات على المتعلمين والعاملين في التعليم والمرافق، أو حالات إحتلال المرافق التعليمية والإبلاغ عنها. تحترم هذه العملية كرامة الضحايا وتؤدي إلى إستجابة منسقة، وتحقيق ومحاكمة (أنظر أيضاً إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢، الملاحظات الإرشادية ١، ٤-٣ و ٧-٦ على الصفحات ٦٥-٦١).

٢. **قوانين التعليم الوطنية والسياسات**: يجب على قوانين التعليم الوطنية والسياسات أن تضمن استمرارية التعليم للجميع، ويجب على خطط الوقاية المدرسية الوطنية والمحلية أن تغطي الأخطار المعروفة، المتوقعة، والمتكررة. تشمل هذه الأخطار الكوارث الصغيرة، مثل الفيضانات الدورية، التي تؤدي إلى آثار سلبية تراكمية على التعليم. يجب شمل الحاجات المحددة للأطفال والشباب المعرضين للخطر. في دول حيث لا يوجد قوانين إستجابة لحالات الطوارئ أو الكوارث لقطاع التعليم، تقدم حالة الطوارئ فرصة لخلقها (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٣٨-٣٧؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ١١ على الصفحات ٦٧- ٦٦؛ والتدريس والتعلّم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٨٦).

يجب شمل خدمات تنمية الطفولة المبكرة للأطفال تحت سن المدرسة ولأهاليهم ولأولياء أمورهم في سياسات التعليم والبرامج. قد تشمل الخدمات:
- مجموعات الرعاية المبكرة ومجموعات الأهل؛
- مجموعات اللعب؛
- شمل الأطفال الصغار في أنشطة المساحات الآمنة؛
- روابط مع خدمات الصحة، التغذية، والخدمات الأخرى.

في البلدان التي يوجد فيها سياسة وطنية للشباب، تؤمن حالة الطوارئ فرصة لتمتين العمل بين القطاعات حول التعليم المرتكز على الشباب. في البلدان حيث لا

يوجد سياسة وطنية للشباب، يجب على الأطراف المعنية المناسبة أن تسمّي نقطة إتصال لكل قضايا الشباب في سياق الطوارئ. يجب أن يكون هناك عمل تعاوني حول السياسة بين القطاعات وتخطيط وتنفيذ البرامج التي تأخذ بعين الإعتبار قضايا الشباب. إذا تم تطوير سياسة وطنية للشباب، يجب أن ترتكز على تحليل الإهتمامات والآثار المختلفة بين مجموعات الشباب الفرعية وفرص وأخطار مختلف أنواع مشاركة الشباب. تكمّل سياسة الشباب الوطنية أطر العمل الوطنية حول:

- التعليم؛
- التعليم التقني والمهني والتدريب؛
- الجهوزية للطوارئ.

(أنظر أيضاً إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٥٧ والحد الأدنى لمعايير التعافي الإقتصادي بعد الأزمات من شبكة سيب، معيار خلق فرص التوظيف).

٣. **سلامة المدارس الجديدة والمُعاد بناءها:** يجب إختيار مواقع المدرسة السالمة من الأخطار المعروفة والتهديدات ويجب أن يتم تصميمها وبناءها لتكون مقاومة. كما يجب التخطيط لمساحة كافية حتى لا يعطَّل التعليم إذا أصبح هناك حاجة لاستعمال المدارس كمآوي مؤقتة في حالات الطوارئ (أنظر أيضاً إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٩ على الصفحات ٦٠ -٥٩؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٣، الملاحظات الإرشادية ٢-١ على الصفحات ٧٠-٦٨؛ والملاحظات الإرشادية لبناء مدارس أكثر أماناً من الآيني، موجودة في حقيبة أدوات الآيني على الموقع: **www.ineesite.org/toolkit**).

٤. **تحليل السياق:** يجب على قوانين التعليم والسياسات أن تعكس فهم عميق للدينامية الإجتماعية، الإقتصادية، الأمنية، البيئية، والسياسية لسياق حالة الطوارئ. بهذه الطريقة، يلاقي التخطيط والبرمجة للتعليم حاجات وحقوق المتعلمين من المجتمع الواسع، ويتفادى تصعيد الإنقسامات الإجتماعية أو النزاع.

قد تشمل تحليلات السياق تقييمات لحالات النزاع، تقييمات حقوق الإنسان، وتحليل الجهوزية للأخطار والكوارث. يجب على سلطات التعليم والأطراف الأخرى المعنية في التعليم أن تساهم في تحليل السياق لضمان أن قضايا التعليم ستتم مراجعتها. يشمل تحليل السياق عملية إستشارية واسعة مع المجتمع. يجب على سلطات التعليم والأطراف الأخرى المعنية في التعليم أن تناصِر للقيام بمثل تلك التحليلات وشملها كجزء من مراجعات قطاع التعليم الدورية وعمليات الإصلاح (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٦-٣ على الصفحات ٣٩-٣٧).

يشمل تحليل الخطر تحليل مخاطر الفساد في البيئة السياسية، الإدارية، والإنسانية. يجب أن يكون النقاش حول الفساد مفتوحاً قدر الإمكان في التخطيط

والتطبيق للإستجابات التعليمية في حالات الطوارئ. إن النقاش المفتوح هو أفضل طريقة لتطوير سياسية متينة مضادة للفساد. إن مناقشة قضايا الفساد لا تعني التغاضي عن الفساد أو الإشارة إلى الهشاشة المحددة لأحد الأطراف (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٣٧).

٥. **مشاركة المعلومات وأنظمة المعلومات**: يجب على هؤلاء المشاركين في تطوير وتنفيذ سياسة التعليم أن يشاركوا المعلومات حول السياسات والإستجابات الإستراتيجية. إن هذا أمر هام خاصة في الحد من النزاع والكوارث. يجب فهم المعلومات بسهولة وأن تكون متاحة للجميع (أنظر أيضاً التنسيق، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات٣٣-٣٢).

يجب تطوير القوانين والسياسات استناداً إلى معلومات موثوقة. يجب على بيانات نظام إدارة معلومات التعليم أن تُربَط بمعلومات عن المناطق والمجموعات المهددة لأنواع محددة من الطوارئ. هذه إستراتيجية جهوزية تؤمن مساهمة في التخطيط الوطني والمحلي للتعليم. عند الإمكان، يجب إدخال البيانات التعليمية التي جمعها المجتمع في النظام الوطني لإدارة معلومات التعليم (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٤٦- ٤٦).

٦. **أطر عمل جهوزية الكوارث**: يجب على التعليم أن يكون جزءاً أساسياً من أطر العمل الوطنية لجهوزية الكوارث.يجب تأمين الموارد لضمان إستجابة تعليمية فعّالة وذات إطار زمني. يجب على الأطراف المعنية الدولية، التي تدعم برامج التعليم الوطنية والمحلية، أن تروّج للجهوزية للإستجابة التعليمية في حالات الطوارئ كعنصر من عناصر تطوير البرامج. يجب على أطر عمل الجهوزية أن تقوم بفتح المجال أمام مشاركة الأطفال والشباب في جهود الإستجابة على مستوى المجتمع (أنظر أيضاً مشاركة المجتمع، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٥-٤ على الصفحات ٢٦- ٢٤؛ مشاركة المجتمع، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ٣٠؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ١١ على الصفحات ٦٧- ٦٦؛ التدريس والتعلّم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٨٦).

٧. **عدم التمييز**: يجب على سلطات التعليم ضمان وصول التعليم لكل المجموعات بأسلوب متساوٍ. وفقاً للقانون الدولي، يجب على اللاجئين الحصول على نفس استحقاقات التعليم مثل المواطنين في المرحلة الإبتدائية. أما في المراحل الأعلى، فيجب على اللاجئين الحصول على إمكانية الإستفادة من الدراسات.

والإعتراف بالشهادات، والدبلومات والدرجات والإعفاء من الرسوم المدرسية وإمكانية الحصول على منح مدرسية بشروط مماثلة للمواطنين في البلد المُضيف. يحق للنازحين داخلياً نفس الحقوق التعليمية مثل المواطنين غير النازحين. إنهم محميون من قبل القانون الإنساني الدولي والوطني والمبادئ الإرشادية حول النزوح الداخلي (أنظر أيضاً إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٢-١ و٤ على الصفحات ٥٨-٥٥؛ التدريس والتعلّم، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٣ و٨-٧ على الصفحات ٧٩- ٧٨ و٨٢-٨١؛ التدريس والتعلّم، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ٨٥).

٨. **الأطراف غير الحكومية والأمم المتحدة:** يجب السماح للأطراف غير الحكومية والأمم المتحدة بإستكمال تأمين التعليم الوطني لضمان تأمين حاجات التعليم وحقوق المتعلمين. يجب تيسير إمكانية إقامتهم للبرامج والمرفقات والإستجابة بسرعة وبسرية لحالات الطوارئ، عبر البلد المُضيف. قد يشمل هذا فرص للحصول على جوازات سفر بسرعة وقوانين جمارك خاصة على مواد التعلّم والإغاثة.

سياسة التعليم، المعيار رقم ٢ : التخطيط والتنفيذ

تأخذ أنشطة التعليم بعين الإعتبار السياسات التعليمية الدولية والوطنية، والقوانين، والمعايير، والخطط، والحاجات التعلميّة للجماعات المتأثرة.

الخطوات الرئيسية (يستحسن قراءتها بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تعكس برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي أطر العمل القانونية الدولية والوطنية والسياسات (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- يتم دمج التخطيط والتنفيذ للأنشطة التعليمية مع قطاعات الإستجابة الأخرى (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- يتم ربط برامج التعليم في حالات الطوارئ بخطط وإستراتيجيات التعليم الوطنية ويتم دمجها في التطوير الطويل الأمد لقطاع التعليم.
- تقوم سلطات التعليم بتطوير وتنفيذ خطط تعليم وطنية ومحلية، تحضّر وتستجيب لحالات الطوارئ الحالية والمستقبلية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٣).
- تكون الموارد المالية، التقنية، والبشرية، وموارد المعدات كافية لتطوير سياسة تعليم فعّالة وشفّافة، وللتخطيط والتنفيذ لبرامج التعليم (أنظر الملاحظات الإرشادية ٤-٥).

الملاحظات الإرشادية

١. **تأمين حقوق وأهداف التعليم:** يجب على برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي أن تؤمن أنشطة تعليمية شمولية تلاقي حقوق وأهداف التعليم. يجب أن تكون منسجمة مع أطر العمل الوطنية والدولية القانونية (أنظر إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٢-١ و٤ على الصفحات ٥٨-٥٥ وسياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ١ و٧ على الصفحات ١٠٨- ١٠٧ و١١١-١١٠).

٢. **الروابط المشتركة بين القطاعات:** يجب ربط إستجابات التعليم، بما في ذلك تنمية الطفولة المبكرة وأنشطة الشباب، بالأنشطة التي تقوم بها القطاعات الأخرى مثل خدمات مؤونة المياه، الصرف الصحي، الترويج للنظافة الشخصية، التغذية، الأمن الغذائي ومعونة الطعام، المأوى، والخدمات الصحية والتعافي الإقتصادي (أنظر أيضاً التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٣٩؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٩ على الصفحات ٦٠ -٥٩؛ إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٣ على الصفحات ٧٢-٦٨؛ وكتيب مشروع اسفير: الحد الأدنى لمعايير التعافي الإقتصادي بعد الأزمات من شبكة سيب، معيار خلق فرص التوظيف ومعايير تطوير المشاريع).

٣. **خطط التعليم الوطنية والمحلية**: يجب على خطط التعليم الوطنية والمحلية أن تشير إلى الخطوات التي يجب إتخاذها في حالات الطوارئ الحالية أو المستقبلية. يجب عليها أن تحدد آليات صنع القرار، التنسيق، الأمن والحماية للتنسيق بين القطاعات. يجب أن ترتكز الخطط على فهم معمّق للسياق ويجب أن تشمل مؤشرات وآليات الإنذار المبكر من الكوارث والنزاعات. يجب أن يتم دعمها عبر سياسة تعليم وأطر عمل مناسبة. يجب أن يكون هناك نظام للمراجعة الدورية لخطط التعليم الوطنية والمحلية (أنظر أيضاً مشاركة المجتمع، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحات ٢٥-٢٤؛ مشاركة المجتمع، المعيار رقم ٢ على الصفحات ٣٠-٢٨؛ التنسيق، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحات ٣٢- ٣١؛ التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٣٨-٣٧؛ سياسة التعليم، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحات ١١٠ - ١٠٩).

٤. **الموارد:** يجب على السلطات الوطنية، الوكالات الإنسانية، الممولين، المنظمات غير الحكومية، المجتمعات، والأطراف المعنية الأخرى العمل سوياً لضمان تمويل ملائم لتأمين التعليم في حالات الطوارئ. يجب أن يكون تنسيق الموارد تحت قيادة البلاد وأن يكون مدمجاً في آليات التنسيق المتوافرة. يجب على عملية تخصيص الموارد، عندما يتيح السياق، أن توازن بين:

- العناصر المادية، مثل الصفوف إضافية، الكتب المدرسية، ومواد التدريس والتعلّم؛
- المكونات النوعية، مثل دورات تدريب المعلمين والمشرفين، ومواد التدريس والتعلّم.

يجب تخصيص الموارد لعملية التبليغ المنهجي والمركزي عن الإعتداءات على التعليم ولجمع، تحليل، ومشاركة بيانات التعليم (أنظر أيضاً مشاركة المجتمع، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ٢٨؛ التنسيق، المعيار رقم ١، الملاحظات الإرشادية ٢-١ على الصفحات ٣٢-٣١؛ التحليل، المعيار رقم ١ على الصفحات٤٠ - ٣٥؛ التحليل، المعيار رقم ٢، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٤٢؛ التحليل، المعيار رقم ٣، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٤٧ - ٤٦؛ التحليل، المعيار رقم ٤، الملاحظات الإرشادية ٤-٣ على الصفحات ٤٩؛ وإمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار رقم ٢، الملاحظات الإرشادية ٤ و٧ على الصفحات ٦٥-٦٣).

٥. **الشفافية والمساءلة:** يجب مشاركة المعلومات المناسبة حول تخطيط السياسة والتنفيذ، بما في ذلك الممارسات لتفادي الفساد (في شكليه المالي وغير المالي)، بين السلطات المركزية والمحلية، والمجتمعات والأطراف المعنية الإنسانية الأخرى. الشفّافيّة ضرورية للمراقبة والمساءلة الفعّالة. يجب أن يكون هناك أنظمة سرية وملائمة ثقافياً لتلقي شكاوى الفساد. تشمل هذه الأنظمة سياسات لتشجيع الناس للإبلاغ عن الفساد وحمايتهم (أنظر أيضاً التنسيق، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ٣٣؛ التحليل، المعيار رقم ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحات ٣٨-٣٧؛ سياسة التعليم، المعيار رقم١، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٠ -١٠٩).

أ للحصول على أدوات تساعدك في تطبيق هذه المعايير، راجع حقيبة أدوات الآيني على الموقع: www.ineesite.org/toolkit

حقيبة أدوات الآيني
- الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني
- أدوات التنفيذ
- سياسة التعليم

المرفق رقم ١: القاموس

إمكانية الحصول والإنتفاع: فرصة المشاركة في حضور وإستكمال برنامج تعليم رسمي أو غير رسمي. عندما تكون إمكانية الحصول والإنتفاع متاحة، يعني ذلك أنه ما من عوائق عملية، مادية، جسدية، أمنية، بنيوية، مؤسساتية أو اجتماعية-ثقافية تمنع المتعلمين من المشاركة في برنامج تعليم وإستكماله.

المساءلة: تفسير لمعنى وأسباب الأفعال والقرارات التي تتناول حاجات، مخاوف، وقدرات وظروف الجماعات المتأثرة بحالات الطوارئ. إن المساءلة هي شفّافيّة العمليات الإدارية بما في ذلك إستعمال الموارد المادية. إنها تتعلق بالحق في إيصال الصوت والواجب في الإستجابة. في التعليم، تعني المساءلة جعل مؤمني خدمات التعليم مسؤولين عن جودة خدماتهم المقدّمة من حيث معرفة التلاميذ، المهارات والطباع، سلوك المعلمين، وأداء المدرسة أو النظام.

التقييم: ١) هو تحقيق يجري قبل التخطيط للأنشطة التعليمية وقبل التدخّل في حالة الطوارئ، وذلك من أجل تحديد الحاجات والثغرات في الإستجابة والموارد المتوفرة. ٢) هو إختبار لتقدّم المتعلمين وانجازاتهم. إن تقييم نتائج التعلّم هو نوع من التقييم يحدده برنامج التعليم. يمكن إيجاد عدد من أدوات التقييم في حقيبةٍ أدوات الآيني: **www.ineesite.org/toolkit** . يجب أقلمة أدوات التقييم دائماً كي تُظهِر المعلومات المطلوبة في سياق محدد أو بيئة محددة.

القدرة: هي مزيج من قوة، وسِمات، وموارد الأفراد أو المتاحة في المجتمع أو المنظمة، والتي يمكن إستخدامها لتحقيق الأهداف المتفق عليها.

تنمية القدرات: تمتين المعرفة، الإمكانية، المهارات، والسلوك لمساعدة الناس والمنظمات في تحقيق أهدافهم.

المساحات والمدارس الصديقة للطفل: هي المساحات والمدارس الآمنة حيث تخلق المجتمعات بيئات رِعاية للأطفال للحصول على اللعب الحر والمنظّم، الراحة، وأنشطة الترفيه والتعلم. من الممكن أن تؤمن المساحات الصديقة للطفل الصحة، الغذاء، والدعم النفس-إجتماعي والأنشطة الأخرى التي تعيد خلق الحياة الطبيعية والإستمرارية. لقد تم تصميمها وإدارتها بطريقة تشاركية. من الممكن أن تخدم فئة عمرية محددة من الأطفال أو مجموعة مختلفة من الأعمار. تلعب المساحات والمدارس الصديقة للطفل دوراً هاماً في حالات الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي.

حماية الطفل: هي حالة التحرر من كل أشكال الإستغلال، الإنتهاك، التجاهل، والعنف، بما في ذلك التنكيل؛ الإستغلال الجنسي، العنف من قبل الأتراب، المعلمين وغيرهم من العاملين في التعليم؛ الأخطار الطبيعية؛ الأسلحة والذخيرة؛ الألغام الأرضية والقنابل غير المنفجرة؛ الأشخاص المسلحين؛ مواقع تبادل إطلاق النار؛ التهديدات السياسية والعسكرية؛ والتجنيد في القوات والجماعات المسلحة.

الأطفال: كل الناس الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ و١٨ سنة. تضم هذه الفئة معظم المراهقين (١٩ - ١٠ سنة). تتداخل هذه الفئة مع الشباب (٢٤ - ١٥ سنة) (أنظر أيضاً تعريف «الشباب» في الأسفل).

الإطفال المنتمون إلى القوات والجماعات المسلحة: قد يتم اختطاف الأولاد وتجنيدهم بالقوة، أو من الممكن إن ينضموا إلى القوات المحاربة «طوعيّاً». لا يحملون الأسلحة دوماً، بل قد يكونوا حمّالين، جواسيس، طبّاخين، أو ضحايا للعنف الجنسي الحاد. يحرم هؤلاء الأطفال من فرصة التعليم. خلال عمليات التسريح وإعادة الدمج، يجب الإنتباه بشكل خاص لحاجاتهم التعليمية المحددة، بما في ذلك التعليم الرسمي وغير الرسمي، التعليم المسرّع، مهارات الحياة والتدريب المهني. كذلك يجب إيلاء إنتباه خاص للفتيات، التي غالباً ما يتم التغاضي عنهن وإستثناءهن من برامج إعادة التأهيل.

المعرفي: هي العمليات العقلية مثل الفكر المخيّلة، الإدراك، الذاكرة، صنع القرار، المنطق وحل المشاكل.

لجنة تعليم المجتمع: هي لجنة موجودة أو جديدة، تحدد وتتناول الحاجات التعليمية للمجتمع. تضم في عضويتها ممثلين عن الأهالي ومقدمي الرعاية، والمعلمين، ومنظمات المجتمع، والقادة، والمجموعات المهمّشة، وجمعيات المجتمع المدني، ومجموعات الشباب والعاملين في مجال الصحة.

التخفيف من النزاع: الخطوات والعمليات التي ١) تراعي ظروف النزاع ولا تزيد من التوتر أو مصادر العنف؛ ٢) تهدف إلى تناول أسباب النزاع وتغيير طريقة تصرف المعنيين به ونظرتهم إلى الأمور. تتم مراجعة الأنشطة الإنسانية، وأنشطة التعافي والتنمية لتأثيرها على سياق النزاع المتواجدة فيه، كما وتتم مراجعة مساهمتهم في السلام والإستقرار على المدى الطويل. يمكن إستخدام مقاربات التخفيف من النزاع لتفادي النزاعات والتدخلات في ظروف النزاع وفترة ما بعد النزاع.

الإعاقة: هي الضعف الجسدي، العقلي، الفكري، أو الحسي، ومعوقات الطبع والبيئة التي تمنع مشاركة الأفراد الكاملة والفعّالة في المجتمع على أساس المساواة مع الآخرين.

البيانات المصنّفة: هي المعلومات الإحصائية التي يتم تقسيمها إلى مكونات. مثلاً، بيانات التقييم من مجموعة أو عيّنة يمكن تحليلها وفق الجنس، الفئة العمرية، والمناطق الجغرافية.

الكارثة: هي تعطيل فعلي لوظائف المجتمع ويشمل خسائر وآثار سلبية بشرية، مادية، اقتصادية، وبيئية واسعة الإنتشار، وتتخطى قدرة المجتمع المتأثر على التكيّف معها بإستخدام موارده الخاصة.

الحد من مخاطر الكوارث: هو مفهوم وفعل الحد من المخاطر عبر جهود منتظمة لتحليل وإدارة العوامل المسببة للكوارث، لتقليص نسبة التعرض للأخطار، والحد من هشاشة الناس والممتلكات، والإدارة الحكيمة للأرض والبيئة، والجهوزية المحسّنة للأحداث المؤسفة.

التمييز: معاملة الناس بطريقة مختلفة تؤدي إلى حرمانهم من حقهم في الإنتفاع من المرافق، الخدمات، الفرص، الحقوق، أو المشاركة على أساس الجنس، الدين، التوجه الجنسي، العمر، العرق، الإصابة بفيروس الإيدز، أو غيرها من العوامل.

المحنة: هي حالة الغضب، القلق وعدم الإستقرار. من الممكن أن تحدث كردة فعل للظروف المعيشية الصعبة مثل الفقر والإزدحام السكاني أو عند تعرض أمن الفرد ومعيشته للتهديدات.

"عدم التسبب بأذى": هي مقاربة تساعد على تحديد الأثر السلبي أو الإيجابي غير المقصود للمداخلات الإنسانية التنموية في ظروف النزاع أو حيث يكون هناك خطر حصول نزاع. يمكن تطبيق هذه المقاربة خلال التخطيط، والمراقبة والتقييم لضمان أن المداخلة لن تزيد من سوء النزاع بل ستساهم في تحسينه. تعتبر مقاربة «عدم التسبب بأذى» أساساً ضرورياً لعمل المنظمات التي تعمل في ظروف النزاعات.

تنمية الطفولة المبكرة: هي العمليات التي من خلالها ينمّي الإطفال بين عمر ٠ و ٨ سنوات، صحتهم الجسدية الأمثل، والوعي العقلي، والثقة العاطفية، والكفاءة الإجتماعية والجهوزية للتعلم. يتم دعم هذه العمليات عبر سياسات إجتماعية ومادية وبرمجة شاملة تضم خدمات الصحة، الغذاء، المياه، الصرف الصحي، النظافة الشخصية، التعليم، وحماية الطفل. يستفيد كل الأطفال والعائلات من برامج التعليم العالية الجودة، لكن المجموعات المحرومة هي التي تستفيد بشكل أكبر.

سلطات التعليم: هي الحكومات ووزاراتها المرافِقة، والدوائر، والمؤسسات، والوكالات المسؤولة عن ضمان الحق في التعليم. إنها تمارس سلطة تأمين التعليم على مستوى الوطن، والمقاطعة، والمستوى المحلي. في السياقات حيث تكون سلطة الحكومة ضعيفة، يمكن للأطراف غير الحكومية، مثل المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، أن تتولى هذه المسؤولية.

مجموعة التعليم: هي آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات للمنظمات والوكالات ذات الخبرة والتي تخولها بنود تأسيسها في العمل في الإستجابة الإنسانية ضمن قطاع التعليم في حالات النزوح الداخلي. تأسست عام ٢٠٠٧ عبر اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (أنظر «اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات»). تقود مجموعة التعليم اليونيسيف ومنظمة غوث الأطفال على الصعيد العالمي. أمّا على صعيد البلاد، قد تقوم الوكالات الأخرى بالقيادة ويتم إشراك وزارة التربية الوطنية بفعالية. أما في سياق اللاجئين، فتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقيادة. إن مجموعة التعليم مسؤولة عن تمتين جهوزية القدرة التقنية للإستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. يجب على مجموعة التعليم أن تقوم بضمان القيادة والمساءلة في قطاع التعليم خلال الإستجابة الإنسانية.

التعليم في الطوارئ: هي فرص التعلّم الجيدة لكل الأعمار في ظروف الأزمات، بما في ذلك تنمية الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي، الثانوي، غير الرسمي، التقني، المهني، العالي، وتعليم البالغين. يؤمن التعليم في الطوارئ الحماية الجسدية، النفس-إجتماعية، والمعرفية التي بإمكانها أن تحافظ على الأرواح وتنقذها.

إستجابة التعليم: هي تأمين خدمات التعليم لملاقاة حاجات وحقوق الناس في التعليم خلال حالة الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي.

حالة الطوارئ: هي حالة يعاني فيها المجتمع من تعطيل ويجب عليه العودة إلى الإستقرار.

التعليم الرسمي: هو فرص التعلّم المؤمنة في نظام من المدارس، المعاهد، الجامعات، وغيرها من المؤسسات التعليمية. غالباً ما تتضمن تعليم بدوام كامل للأطفال والشباب، بين عمر الخامسة والسابعة، ووصولاً إلى عمر ٢٠ أو ٢٥. عادة ما يتم تطوير التعليم الرسمي من قبل وزارات التعليم الوطنية، لكن في حالات الطوارئ قد يتم دعمه من قبل أطراف أخرى معنية بالتعليم.

الجنس (الجندر): هو أدوار، مسؤوليات، وهويات النساء والرجال وكيف يتم تقدير ذلك في المجتمع. إنها محددة وفق الثقافات المختلفة وتتغير مع الزمن. تحدد الهويات الجنسية كيف يتوقع المجتمع من النساء والرجال أن يتصرفوا ويفكروا. يتم تعلّم هذه السلوكيات من العائلة والمدارس وعبر التعليم الديني ووسائل الإعلام. يمكن تغيير الأدوار الجنسية، والمسؤوليات، والهويات لأنه يتم تعلّمها اجتماعيا.

المساواة بين الجنسين: هي تساوي تقريبي بين عدد الرجال والنساء، والفتيان والفتيات. يمكن أن تشير إلى المشاركة ومدى دعم الأنشطة وصناعة القرارات لضمان أن مصالح الذكور والإناث مرعية ومحمية. يمكن أن تشير إلى عدد الرجال والنساء الموظفين من قبل سلطات التعليم ومن قبل الوكالات الوطنية والدولية. إنها أمرٌ هام بشكل خاص أثناء توظيف المعلمين. إن تساوي بين الرجال والنساء في كل المستويات يخلق المزيد من الفرص لمناقشة وتناول التأثيرات المختلفة للسياسات والبرمجة على الرجال والنساء والفتيان والفتيات.

العنف المبني على الجنس (الجندر): هو كل عمل مؤذي مرتكز على الفروقات بين الجنسين. في العديد من السياقات، تكون النساء أكثر عرضة للعنف المبني على الجنس بسبب مستواهن الأقل في المجتمع. قد يكون الرجال والفتيان ضحايا أيضاً، خاصة للعنف الجسدي الجنسي. إن طبيعة ومدى حصول العنف المبني على الجنس تختلف بين الثقافات، البلدان، والمناطق. أمثلة عن ذلك تشمل:

- العنف الجسدي الجنسي: مثل الإنتهاك والإستغلال الجنسي، الدعارة القسرية، والزواج القسري للأطفال؛
- العنف المنزلي العائلي، من ضمنه الإستغلال الجسدي، العاطفي والنفس-إجتماعي؛
- الممارسات الثقافية أو التقليدية المؤذية، مثل ختان الإناث، جرائم الشرف، وميراث الأرملة، التي غالباً ما تحصل من قبل أعضاء عائلة الزوج المتوفي الذكور.

الخطر: هو حدث محتمل أن يكون له ضرر مادي، ظاهرة أو نشاط إنساني قد يتسبب بخسائر في الأرواح أو إصابات، أضرار في الملكيات، تعطّل إجتماعي وإقتصادي أو تدهور بيئي. قد يكون للأخطار خلفيات طبيعية أو من صنع الإنسان أو مزيجاً من الإثنين. إن الخطورة التي يحدثها الخطر تعتمد على إحتمال حدوثه، وأين قد يحدث، وترداد حدوثه ودرجة حدته. مثلاً، إن هزة أرضية في منطقة صحراوية تحصل مرة كل ١٠٠ سنة تشكل خطراً قليلاً جداً للناس. أمّا طوفان بإرتفاع ٣ أمتار يحصل لمدة ٤٨ ساعة كل ١٠-٥ سنوات فله إمكانية حصول مرتفعة ويتطلب تدابير تخفيفية.

الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة، العلاج، الرعاية والدعم: مزيج من التدخلات السلوكية، القانونية، الهيكلية والطبية الحيوية اللازمة للحد من عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وأثره على المصابين والمتأثرين.

إن الوقاية، العلاج، الرعاية، والدعم لمرض الإيدز يجب أن يرتكز على فهم شامل للمرض؛ من هو الأكثر عرضة للإصابة وما هي السلوكيات التي تؤدي إلى إصابات جديدة. معظم السلوكيات المعرضة للخطر تشمل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال؛ تعاطي المخدرات بالحقن؛ الجنس مقابل المال أو المواد الأخرى؛ العلاقات العابرة؛ والعلاقات ذات فارق كبير في السن. كذلك فإن للعوامل الإجتماعية-الإقتصادية أثر على الوقاية، العلاج، الرعاية والدعم لمرض الإيدز.

حقوق الإنسان: هي وسيلة للعيش بكرامة. إن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتصرف: لا يمكن أن تُعطى أو تُؤخذ. في سياق الطوارئ، تحتل حقوق الإنسان الأساسية، مثل عدم التمييز، الحماية، والحق في الحياة، قائمة الأولويات العاجلة، فيما قد يعتمد تأمين الحقوق الأخرى على الموارد المتاحة. بما أن التعليم أساسي للحماية، وعدم التمييز والبقاء، يجب أن يُنظر إليه كحق إنساني أساسي. إن القانون الدولي لحقوق الإنسان هو جزء من المعاهدات القانونية الدولية والمعايير الأساسية التي تحكم واجبات الدولة في إحترام وحماية وتأمين حقوق الإنسان في كل الأوقات، بما في ذلك أثناء حالات الطوارئ. أثناء النزاع، ينطبق كذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي. هذه المعاهدات والمعايير تضبط الأعمال العدائية، تحمي المدنيين وتحدد واجبات الأطراف التي قد تتحدى، تستبدل، أو تتصرف نيابة عن الدولة. يحدد قانون اللاجئ التزامات الحكومة نحو المواطنين النازحين عبر الحدود الدولية نتيجة لخوفهم من الإضطهاد أو النزاع المسلّح.

التعليم الشمولي: يضمن وجود، مشاركة وإنجاز كل الأفراد في فرص التعليم. إنه ينطوي على ضمان أن سياسات التعليم، والممارسات والمرافق تستجيب لتنوّع كل الأفراد في السياق. إن الإستثناء من التعليم قد يكون نتيجة للتمييز، نقص في الدعم لإزالة المعوقات أو إستخدام اللغات، المحتوى، أو طرائق التدريس التي لا تفيد كل المتعلمين. غالباً ما يكون الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية، الحسية، العقلية والفكرية من بين الأشخاص الأكثر تعرضاً للإستثناء من التعليم. لحالات الطوارئ أثر على الإستثناء. بعض الأفراد الذين كانوا قادرين على الحصول على التعليم في السابق قد يصبحوا مستثنين بسبب عوامل ظرفية، اجتماعية، ثقافية، مادية أو أخرى متعلقة بالبنى التحتية. يعني التعليم الشمولي ضمان أن كل هذه المعوقات للمشاركة والتعلّم يتم إزالتها وأن منهجيات التدريس والمناهج ممكن الوصول إليها وملائمة للتلاميذ ذوي الإعاقات. إن كل الأفراد مرحّب بهم ويتم دعمهم لإحداث تقدم، ويجب أن يتم التطرق إلى كل متطلباتهم.

إدارة المعلومات: تتضمن تقييم للحاجات، وللقدرات، وللتغطية والمراقبة والتقييم، وتخزين البيانات، تحليل البيانات، وأنظمة مشاركة المعلومات. ينبغي على أدوات إدارة المعلومات أن تساعد الأطراف المعنية في تحديد أي من الوقائع والبيانات يجب جمعها وتناولها ومشاركتها، ومع من ومتى ولأي هدف، وكيف سيتم ذلك.

التدريس وعمليات التعلّم: هي التفاعلات بين المتعلمين والمعلمين. يتم التخطيط للتدريس وفقاً للمناهج، المرتكزة على حاجات تم تحديدها عبر التقييم، ووضعت قيد التنفيذ عبر تدريبات المعلمين. تُدخِل العمليات المرتكزة على المتعلّم، والتدريس التشاركي الشامل، والتعلّم، المجتمع الواسع في تأمين ودعم التعليم.

اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات: هي منتدى مشترك بين الوكالات للتنسيق، ولتطوير السياسات، واتخاذ القرارات ضمن الإستجابة الإنسانية. تم تأسيس اللجنة المشتركة بين الوكالات حزيران - يونيو عام ١٩٩٢ كإستجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتمتين المساعدة الإنسانية. تضم اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات شركاء رئيسيين من الأمم المتحدة وغيرها.

الشخص النازح داخلياً: هو الشخص الذي أُجبر على مغادرة منطقة سكنه لإيجاد مكان آمن داخل بلاده، عوضاً عن إجتياز حدود دولية إلى بلاد أخرى. غالباً ما يهرب النازحين داخلياً لأسباب مماثلة لأسباب اللاجئين، مثل النزاعات المسلحة، الكوارث، العنف الشامل، أو بسبب إنتهاكات لحقوق الإنسان، إلا أن النازحين قانونياً يبقون تحت حماية حكومتهم، حتّى ولو كانت حكومتهم سبباً للنزاع. إنهم يحتفظون بحقوقهم كمواطنين، بما في ذلك الحق في الحماية، وفقاً لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

المتعلمين: هم الناس، من ضمنهم الأطفال، الشباب، والبالغين، الذين يشاركون في برامج التعليم. كما ويضمون التلاميذ في المدارس الرسمية، المتدربين في برامج التعليم التقني والمهني، والمشاركين في التعليم غير الرسمي، مثل صفوف محو الأمية وتعلّم الحساب، ودورات مهارات الحياة في المجتمع والتعلّم عبر الأتراب.

نتائج التعلّم: هي المعرفة، الطباع، المهارات والقدرات التي يكتسبها التلاميذ نتيجة لإلتحاقهم بدورة أو برنامج تعليم. عادة ما يتم وصف نتائج التعلّم بـ «ما يجب على التلاميذ معرفته، وما يجب عليهم التمكن من فعله» كنتيجة للتدريس وعمليات التعلّم.

أماكن التعلّم: هي موقع مساحات التعلّم.

مساحات التعلّم: هي المساحات حيث يحصل التدريس والتعلّم. أمثلة عن ذلك تشمل المنازل الخاصة، مراكز الرعاية بالطفل، الحضانات، والمباني والمدارس المؤقتة.

مهارات الحياة: مهارات وإمكانيات السلوك الإيجابي التي تمكّن الأفراد من التأقلم والتعاطي بفعالية مع متطلبات وتحديات الحياة اليومية. إنها تساعد الناس في التفكير، الإحساس، التصرف، والتفاعل كأفراد وكأعضاء مشاركين في المجتمع. تندرج مهارات الحياة في ثلاث خانات مترابطة: معرفية؛ شخصية أو عاطفية؛ ومتعلقة بأمور شخصية أو اجتماعية. يمكن لمهارات الحياة أن تكون عامة: مثلاً، تحليل وإستخدام المعلومات، التواصل والتفاعل الفعّال مع الآخرين. كذلك يمكن أن تكون متمحورة حول مجالات محددة المحتوى مثل الحد من مخاطر الكوارث، حماية البيئة، الترويج للصحة، الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة، أو الوقاية من العنف وبناء السلام. غالباً ما تزيد الحاجة إلى المهارات الحياتية في ظروف الأزمات، وتتطلب تركيزاً خاصاً على بناء مهارات الحياة المناسبة والممكن تطبيقها في السياقات المحلية وفي حالات الطوارئ.

موارد الرزق / سبل العيش: هي القدرات، الموجودات، الفرص، والأنشطة المطلوبة لتأمين وسيلة العيش. تشمل الموجودات الموارد المالية، الطبيعية، الجسدية، الإجتماعية والبشرية. أمثلة عن ذلك تشمل المتاجر، الأرض، وإمكانية الوصول إلى الأسواق أو أنظمة النقل. تكون موارد الرزق مستدامة عندما يكون بإمكانها التكيّف مع والتعافي من المحن والصدمات، وصيانة وتحسين قدراتها وموجوداتها، وتأمين فرص لموارد أخرى للرزق للجيل الجديد.

التعليم غير الرسمي: هي الأنشطة التعليمية التي لا تتطابق مع تعريف التعليم الرسمي (أنظر الكلمة في الأعلى). يتواجد التعليم غير الرسمي في داخل وخارج المراكز التعليمية ويستوعب الناس من كل الفئات العمرية. إنه لا يؤدي دائماً إلى شهادات. تتصف برامج التعليم غير الرسمي بتنوعها، مرونتها وقدرتها على الإستجابة بسرعة للحاجات التعليمية الجديدة للأطفال أو البالغين. غالباً ما تصمم لمجموعة محددة من المتعلمين مثل الذين هم أكبر بكثير من المستوى العمري لصفهم، أو الذين لم يرتادوا مدرسة رسمية، أو البالغين. قد ترتكز المناهج على التعليم الرسمي أو على مقاربات جديدة. أمثلة عن ذلك تشمل التعليم المسرّع للإلتحاق، برامج تعليم بعد المدرسة، وتعليم القراءة والكتابة والحساب. قد يؤدي التعليم غير الرسمي إلى تأخّر في الإنضمام إلى برامج التعليم الرسمي. يسمّى هذا غالباً «الفرصة الثانية للتعليم».

المشاركة: هي المشاركة في العمليات، الآراء والأنشطة، والتأثير عليها. المشاركة هي حق للجميع وهي أساس العمل مع المجتمعات وبرامج التنمية. تختلف المشاركة وفقاً للقدرات المتنامية. يمكن لكل المجموعات أن تشارك بشتى الطرق ومن أصغر الفئات العمرية، بما في ذلك البالغين، الأطفال، الشباب، الأشخاص ذوي الإعاقات، وأعضاء المجموعات الهشّة. لا يجب حرمان أية مجموعة من الناس من فرص المشاركة إذا كانت صعبة المنال أو من الصعب العمل معها. المشاركة أمر إرادي. يجب أن تتم دعوة الناس وتشجيعهم على المشاركة، وليس عبر الإكراه أو التلاعب. قد تشمل المشاركة مجموعة من الأنشطة والمقاربات. تشمل الأدوار السلبية إستخدام الخدمات، المشاركة بالموارد المادية، قبول الآراء التي يتخذها الغير والإستشارة بأدنى الطرق. أمثلة عن المشاركة النشطة تشمل تكريس الوقت، المشاركة المباشرة في صنع القرار والتخطيط وتنفيذ أنشطة التعليم.

التعلّم التشاركي: هو مقاربة للتدريس والتعلّم تركّز على المتعلم. إنها تشجع على التعلّم عبر القيام بأشياء، إستخدام مجموعات صغيرة، مواد ملموسة، الأسئلة المفتوحة وتعليم الأقران. مثلاً، يستخدم المتعلمون أنشطة عملية لاستيعاب مفاهيم الرياضيات أو يعملون معاً لحل المشكلات وطرح الأسئلة والإجابة عليها. يتناقض التعلّم التشاركي مع المنهجيات التي تركّز على المعلم، والتي يمكن وصفها بجلوس المتعلمين على الطاولات، وإجابتهم لأسئلة مغلقة والنسخ عن اللوح. يمكن إستخدام التعلّم التشاركي أيضاً مع المعلمين وسلطات التعليم لمساعدتهم في تحليل حاجاتهم، وفي تحديد الحلول وتطوير وتنفيذ خطة عمل. في هذه السياقات، يمكن أن تشمل مشاركة المجتمع، التنسيق، والتحليل.

الجهوزية: هي المعرفة والقدرات التي تطورها الحكومات، والإستجابة المحترفة، ومنظمات التعافي، والمجتمعات والأفراد لتوقّع وللإستجابة والتعافي من آثار الأخطار والظروف الحالية أو القادمة التي قد تحدث.

الوقاية: هي الخطوات التي تؤخذ لتفادي الآثار السلبية للأخطار والكوارث الأخرى (أنظر كلمات أخرى لهذه المصطلحات).

الحماية: حالة عدم التعرض لأي من أشكال الإستغلال، الإنتهاك، والعنف والتجاهل.

الدعم النفسي-الإجتماعي: العمليات والخطوات التي تروّج للمعيشة الجيدة الشمولية للناس في عالمهم الإجتماعي. إنه يشمل كذلك الدعم المقدّم من العائلة

والأصدقاء. أمثلة على الدعم العائلي والمجتمعي تشمل الجهود المبذولة للم شمل الأطفال المتفرقين ولإعادة تنظيم التعليم في حالة الطوارئ.

التعليم الجيد: التعليم الجيد ممكن الحصول عليه بأسعار مقبولة، ومتاح للجميع، يراعي الفوارق بين الجنسين، ويستجيب للتنوّع. إنه يشمل: ١) بيئة آمنة وشاملة وصديقة للمتعلّم؛ ٢) معلمين كفؤوين ومدربين بشكل جيد ولهم معرفةٍ في المواضيع المتناولة والتربية؛ ٣) منهج محدد بالسياق وواضح ومناسب لغويّاً وثقافياً للمتعلمين؛ ٤) مواد ملائمة ومناسبة للتدريس والتعلّم؛ ٥) أساليب تشاركية في عمليات التدريس والتعلّم وتصون كرامة المتعلّم؛ ٦) حجم ملائم للصفوف ونسبة مناسبة من التلاميذ لكل معلّم؛ ٧) تركيز على الترفيه، اللعب، الرياضة والأنشطة الخلّاقة بالإضافة إلى تعلّم القراءة والكتابة والحساب ومهارات الحياة.

التعافي: هي إعادة إحياء وتحسين المرافق، موارد الرزق، ظروف المعيشة، أو الحالة النفس-إجتماعية الجيدة للمجتمعات المتأثرة، بما في ذلك الجهود المبذولة للحد من العوامل المسببة لمخاطر الكوارث.

اللاجئ: وفق اتفاقية اللاجئ عام ١٩٥١، اللاجئ هو شخص خارج بلد جنسيته، و «له خوف مبرر من الإضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو إنتمائه إلى فئة إجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، وغير قادر أو غير راغب بالإستفادة من الحماية التي تقدمها تلك البلاد».

التعليم الملائم: هو فرص التعليم المناسبة للمتعلمين. يأخذ التعليم الملائم بعين الإعتبار التقاليد المحلية والمؤسسات، الممارسات الثقافية الجيدة، النظم العقائدية وحاجات المجتمع. إنه يحضّر الأطفال للتمتع بمستقبل إيجابي في المجتمع في السياق الوطني والدولي. التعليم الملائم هو عنصر من جودة التعليم ويشير إلى ما يتم تعلمه، وكيف يتم تعليمه وكم هو فعّال.

القدرة على المجابهة: هي قدرة النظام، المجتمع، أو الفرد المعرض إلى الإخطار، على التأقلم. يعني هذا التأقلم المقاومة أو التغيير من أجل الوصول إلى والحفاظ على مستوى مقبول من الأداء والهيكلية. تعتمد قدرة المجابهة على آليات التكيّف ومهارات الحياة مثل حل المشاكل، القدرة على إلتماس الدعم، الحافز، التفاؤل، الإيمان، والمثابرة وسِعة الحيلة. تحدث المجابهة عندما تكون العوامل الحمائية التي تدعم المعيشة الجيدة أكبر من عوامل الخطر التي تسبب الأذى.

المخاطر : هي حصيلة التهديدات الخارجية مثل الأخطار الطبيعية، إنتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة، العنف المبني على أساس الجنس (الجندر)، الهجوم المسلح والإختطاف، بالإضافة إلى الهشاشة الفردية مثل الفقر، الإعاقة الجسدية أو الفكرية، أو الإنتماء إلى مجموعة هشة.

تقييم الخطر: هي منهجية لتحديد طبيعة ومدى الخطورة عبر تحليل الأخطار المحتملة وتقييم ظروف الهشاشة الموجودة والتي قد تشكل تهديداً محتملاً للناس، للملكية، لوسائل العيش، وللبيئة التي يعتمدون عليها.

الأمان / السلامة: حالة عدم التعرض للأذى الجسدي أو النفس-إجتماعي.

الأمن: الحماية من التهديد، الخطر، الأذى أو الخسارة.

الطرف المعني: هو الشخص، المجموعة، أو المؤسسة المهتمة في مشروع أو برنامج.

الهشاشة / قابلية التعرّض: هي خصائص وظروف الأفراد أو المجموعات التي تجعلهم عرضة للهجمات، الأذى، أو المحنة. أمثلة عن المجموعات الهشة قد تشمل الأطفال من دون مرافقة، الإشخاص ذوي الإعاقات، العائلات التي يترأسها شخص واحد، والأطفال الذين كانوا منخرطين في قوات وجماعات مسلحة.

المعيشة الجيدة / الرفاه: المعيشة الجيدة هي حالة من الصحة الشمولية الجيدة وعملية تحقيق تلك الحالة. إنها تشير إلى الصحة الجسدية، العاطفية، الإجتماعية، والمعرفية. تشمل المعيشة الجيدة ما هو جيد للإنسان: المشاركة بدور فعّالٍ في المجتمع؛ الشعور بالسعادة والأمل؛ العيش وفق قيم جيدة، كما يتم تعريفها محلياً؛ التمتع بعلاقات إجتماعية إيجابية وبيئة داعمة؛ التأقلم مع التحديات عبر إستخدام مهارات الحياة الإيجابية؛ التمتع بالأمان، الحماية، وإمكانية الحصول على خدمات جيدة (أنظر أيضاً كلمة «المعرفي»).

الشباب والمراهقون: الشباب هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، والمراهقين هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٩ سنة. يشكلون سوياً أكبر فئة في سن الشباب حيث تتراوح الأعمار بين ١٠ و ٢٤ سنة. تختلف نهاية فترة المراهقة عن بداية فترة البلوغ. حتّى ضمن البلد الواحد أو الثقافة الواحدة، من الممكن أن يكون هناك أعمار مختلفة يعتبر فيها الفرد راشداً كفاية ليتسلم مهام محددة في مجتمعه. في حالات الطوارئ يكون للمراهقين حاجات تختلف عن حاجات الأطفال الصغار والبالغين. تشير كلمة «الشباب» إلى مرحلة التقدم نحو المسؤولية المستقلة. تختلف التعريفات بين سياق وآخر وفقاً لعوامل اجتماعية-ثقافية، مؤسساتية، اقتصادية وسياسية.

بإمكانكم أن تجدوا قائمة موسّعة من المصطلحات الرئيسية في حقيبة أدوات الآيني على الموقع: **www.inee.org/toolkit**

المرفق رقم ٢: المختصرات

الإيدز: مرض نقص المناعة المكتسبة

آيني: الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

نوراد: الوكالة النروجية للتنمية

سيب: التعليم والترويج للمشاريع الصغيرة

يونسكو: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

يونيسيف: منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المرفق رقم ٣: الفهرس

أساليب التدريس ٧٧ , ٧٨ , ٨٠, ٨٣ , ٨٧ , ٨٨ , ٨٩

أماكن التعلّم ٦١, ٦٤, ٦٥, ٦٨, ١٢٠
أمن ٢٢ , ٢٤ , ١١٧
أهداف التعلّم ٧٧
إدارة الصف ٦٦
إدارة المعلومات ٣١ , ٣٢ , ٣٣ , ١١٩
إمكانية الحصول راجع أيضا تكافؤ في فرص الحصول
أولويات التعليم الفورية ٥٨
إشراك المجتمع ٥٩
التعليم الجيد ١٢٢
القبول والإلتحاق والإستبقاء: ٥٧
المرونة ٥٨
المساحات الصديقة للطفل ١١٥
الموارد ٥٩
فرص ٥٧
مآوي مؤقتة ٥٩
إستجابة التعليم ١٩ , ٢٠ , ٢٣ , ٣١ , ٣٣ , ٣٤ , ٣٥ , ٣٩ , ٤١ , ٤٣ , ٤٥ , ٤٦ , ٤٨ , ٥٤ , ١١٧
إستراتيجيات الإستجابة ٣ , ١٩ , ٢٠ , ٤١ , ٤٢ , ٤٣
إستجابة الممول ٤٣
البرامج الوطنية ٤٣
البيانات الأساسية ٤٤
التقييم ٤١
الحد من مخاطر الكوارث ٤٤
بنود التأسيس التنظيمية ٤٤
تحديث إستراتيجيات الإستجابة ٤٣
تنمية القدرات ٤٢
جهوزية الإستجابة الطارئة ٤٤
عدم التسبب بأذى ٤٢
الأشخاص ذوي الإعاقات ٦ , ٥٦ , ٧٠ , ٩٤ , ١١٩
الأطفال ٢٥ , ٢٦ , ٢٩ , ٣٣ , ١١٥ , ١١٦ , ١١٧ , ١٢٠ , ١٢٢ , ١٢٣
الأمان / السلامة ١٢٢
الإستجابة الإنسانية ٣ , ٤ , ١٣ , ١٦ , ١١٧ , ١٢٠
الإعتبارات الأخلاقية ٣٦
البيئة التعلميّة ٢٦ , ٦١ , ٦٦ , ٦٨ , ٨٣ , ٩٤ , ٩٩ , ١٠٢
الحماية والمعيشة الجيدة ٣ , ٥٣ , ٦١ , ١٣٤
الخدمات ٤ , ١٣ , ٢٠ , ٣٢ , ٣٩ , ٤١ , ٥٤ , ٦٢ , ٧٢ , ٨٤ , ٩٨ , ١٠٨ , ١١٧ , ١٢١
المرافق ٣٩ , ١٠٧
البيانات
البيانات الأساسية ٤٤

البيانات الكميّة ٤٨
البيانات المصنّفة ٣٥
البيانات النوعية ٤٩
جمع ٣٦
صحة البيانات وتحليلها ٣٨
البيانات الأساسية ٤١, ٤٢, ٤٤
التخطيط والتنفيذ ٣, ١٠٥, ١٠٦, ١١٢, ١٣٤
الروابط المشتركة بين القطاعات ١١٢, ١٣٤
الشفافية والمساءلة ١١٤
الموارد ١١٣
حقوق وأهداف التعليم ١١٢
خطط التعليم الوطنية والمحلية ١١٣
التخفيف من النزاع ٤٥, ٧٠, ١١٦, ١٣٤
التدريب المهني ٨٠
التدريب. والتطور المهني ١٠٢
التوعية من الأخطار ٨٦
الإعتراف والمصادقة ٨٥
الدعم والتنسيق ٨٤
المعلم: تعريف ١٢, ٢٣, ٢٨, ٣٢, ٤١, ٦٦, ٧٩, ٨٣, ٨٤, ٨٧, ٩٦, ٩٨, ٩٩, ١٢١
المناهج والمحتوى ٨٣
جهوزية الإستجابة ٤٤
مواد التدريس والتعلّم ٨٥, ١٠١
التدريس والتعلّم ٨, ٧٥, ٧٦, ٧٧, ٧٨, ٨٢, ٨٣, ٨٤, ٨٥, ٨٦, ٨٧, ٨٨, ٨٩, ٩٠
التدريب. والتطور المهني ١٠٢
التدريس وعمليات التعلّم ٣, ٨, ٧٥, ٨٧, ١١٩, ١٣٤
التقييم ٧٦, ٧٨, ٨٩, ٩٠, ١٠١, ١٠٢, ١١٥, ١١٦, ١١٩, ١٣٤
المناهج ٣, ٨, ٢٥, ٢٧, ٧٥, ٧٦, ٧٧, ٧٨, ٧٩, ٨١, ٨٣, ٨٧, ١٢١, ١٣٤
مواد التدريس ٧٨, ٨٥, ١٠١
التدريس وعمليات التعلّم ٣, ٨, ٧٥, ٨٧, ١١٩, ١٣٤
الترويج للنظافة الشخصية ١٥, ٧١, ١١٢
التطور المهني راجع التدريب والتطور المهني
التعافي ١٢٢
التعلّم راجع التدريس والتعلّم
التعلّم التشاركي ١٢١
التعليم الجيّد ٢
التعليم الرسمي ٢٦, ٥٥, ٥٧, ٥٨, ٦٥, ٧٥, ٧٧, ٧٨, ٨١, ٨٣, ٨٨, ٩٠, ٩٤, ١١٢, ١١٦, ١١٨, ١٢١, ١٣٤
التعليم الشمولي ٣, ٩, ٤١, ١١٩, ١٣٤
التعليم الملائم ١٢٢
التعليم غير الرسمي ٢, ٤٤, ٤٦, ٥٨, ٨٨, ١٢٠, ١٢١
التعليم في الطوارئ ١١٧
الإستجابة الإنسانية ٣, ٤, ١٣, ١٦, ١١٧, ١٢٠

حق في التعليم ٧
التقييم
أدوات جمع البيانات ٣٦
الإعتبارات الأخلاقية ٣٦
البيانات المصنّفة ٣٥
التعاون ٣٣
التنسيق ٧٥
الحاجات التعليمية والنفس-إجتماعية ٤٠
المتعلمين ٣٧
المشاركون ٣٩
النتائج ٤٠
تحليل السياق ٣٣
توقيت التقييمات الأولية ٣٥
صحة البيانات و تحليلها ٣٨
فرق ٣٦
مصادر المعلومات ٣٦
نتائج التعلّم ٣, ٨, ٧٥, ٧٦, ٨٩, ١١٥, ١٢٠, ١٣٤
التمويل ١٤, ١٦, ٢٦, ٣٢, ٤٣, ٥٨
التمييز ٦, ٧, ٢٥, ٣٦, ٤٢, ٤٥, ٤٨, ٥٤, ٥٥, ٦٩, ٧٧, ١٠٠, ١٠٦, ١١٠, ١١٧, ١١٩
التنسيق ١٩, ٢٠, ٢١, ٢٥, ٣١, ٣٢, ٣٣, ٣٩
إدارة المعلومات والمعرفة ٣٣
التقييمات المشتركة ١٦, ٣٣
المساءلة ٣٣
حشد الموارد ٣٢
لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات ٢٠, ٣١, ٣٥
مقاربة مرتكزة على النتائج ٣٤
الجنس (الجندر) ٩, ١٥, ٢٢, ٤٢, ٨١, ٨٤, ١١٨, ١٢٢, ١٣٤
الجهوزية ١٢١
الحاجات النفس-إجتماعية ٨٥
الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني ٤, ٧, ١١, ١٢, ١٣, ١٤, ١٥, ١٦, ١٧, ٥٠, ٧٢, ٩٠, ١٠٣, ١١٤
أدوات التنفيذ ١٢
أسئلة تطرح غالبا ١٧
إستخدام ١٠
إطار عمل مرتكز على حقوق الإنسان ٥
التنمية ٥
الروابط الإستراتيجية ١٥
المعايير ١٠
الملاحظات الإرشادية ٨
تحليل السياق ٩, ١٠, ١٠, ٣٧, ٣٧, ٤١, ٤١, ١٠٧, ١٠٧, ١٠٩, ١٠٩
نطاقات ٧
الحماية ٥٣, ٦١, ٦٢, ٦٣, ٦٦, ٧٢, ٧٧, ٨٠, ١١٧, ١١٩, ١٢٠, ١٢١, ١٢٢ راجع أيضا المعيشة الجيدة
الأمن والسلامة ٣٥, ٦١

الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها ٦١, ٦٦
العنف المبني على الجنس ٢٢, ٦٣, ٦٤, ٧٢, ٨٤, ١١٨
المخاطر ٢, ٥, ١٦, ٦٢, ١١٦
المسافة بين المتعلمين وأماكن التعلّم ٦٤
انتهاكات ٢٦, ٤٠, ٦٣, ٦٥, ١٢٠
طرق الوصول ٦٤
مشاركة المجتمع ٦٤
الخدمات ٤, ١٣, ٢٠, ٣٢, ٣٩, ٤١, ٥٤, ٦٢, ٧٢, ٨٤, ٩٨, ١٠٨, ١١٧, ١٢١
إمكانية الحصول والإحالات ٧٢
الروابط المشتركة بين القطاعات ١١٢
الصحة والتغذية ٦٨, ٧١
الخطر ٣٥, ٣٧, ٣٨, ٤٢, ٥٤, ٦١, ٧٠, ١٠٩, ١١٨, ١٢٢, ١٢٣
الخطوات الرئيسية ٢٢, ٢٨, ٣١, ٣٥, ٤١, ٤٥, ٤٨, ٥٥, ٦١, ٦٨, ٧٧, ٨٣, ٨٧, ٨٩, ٩٥, ٩٨, ١٠١, ١٠٧, ١١٢
الدعم والإشراف ٣, ٩٣, ١٠١, ١٣٤ راجع أيضا التدريب والتطور المهني
الشباب ٦, ٢٦, ٢٩, ٣٠, ٤٢, ٤٣, ٤٤, ٤١, ٥٦, ٥٧, ٥٨, ٦٨, ١٠٨, ١٠٩, ١١٢, ١١٥, ١١٦, ١٢٠, ١٢١, ١٢٣
الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (آيني) ٢, ٤
الشفافية ١١٤
الصحة والتغذية ٦٨, ٧١
الصرف الصحي ٦٠, ٦٨, ٧٠, ٧١, ١١٢, ١١٧
الصكوك القانونية الدولية ٦
الطرف المعني ١٢٣
العنف المبني على الجنس (الجندر) ٢٢, ٨٤, ١١٨
الفساد ١٠٩, ١١٠, ١١٤
القانون وتشكيل السياسة ٣, ١٠٥, ١٠٧, ١٣٤
استمرارية التعليم ١٠٨
الأطراف غير الحكومية والأمم المتحدة ١١١
الحق في التعليم ٧, ١٧, ١٩, ٢٥, ٣٣, ٤١, ٥٦, ١٠٦, ١٠٧, ١١٧
تحليل السياق ١٠٩
جهوزية الكوارث ١١٠
سلامة المدارس ١٠٩
عدم التمييز ٧, ١٠٠, ١١٠, ١١٩
مشاركة المعلومات والأنظمة ١١٠
القدرة ٩, ٢٠, ٢٧, ٣٠, ٣١, ٣٣, ٤٠, ٧٠, ١١٥, ١١٧, ١٢٢
القدرة على المجابهة ١٢٢
الكارثة ١١٦
الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها ٦١
جهوزية ١١٠
الكفاءات الجوهرية ٧٧, ٧٩
اللاجئين ٢, ٣, ٥, ٦, ١٧, ٤٤, ٥٥, ٧٧, ٨١, ٨٥, ١٠٧, ١١٠, ١١٧, ١٢٠
اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات ٤, ٤, ١٦, ١٦, ٣١, ٣١, ١٢٠, ١٢٠
اللعب ٨٧
المتعلمين ٤٧, ١٠٠, ١٠٢, ١٢٠, ١٢١

المتعلمين البالغين ٧٩
المحنة ١١٧, ١٢٣
المخاطر ٢, ٥, ١٦, ٦٢, ١١٦
المرافق ٢٩, ٥٣, ٥٤, ٥٩, ٦٠, ٦١, ٦٩, ٧١, ١٠٨, ١١٧, ١٢٢, ١٣٤
الأشخاص ذوي الإعاقات ٧٠
الترويج للنظافة الشخصية ٧١
الصرف الصحي ٧٠
المياه الآمنة ٧١
الهيكل، والتصميم والبناء: ٦٩
تصميم وصيانة مساحات التعلّم ٧٠
مآوي مؤقتةراجع أيضا الخدمات
موقع ١٢, ٦٤, ٦٩, ٧١, ١٢٠, ١٣٣
المراقبة ٣, ١٩, ٢٠, ٢١, ٢٥, ٢٦, ٢٨, ٣٢, ٣٣, ٣٤, ٣٥, ٣٨, ٤٢, ٤٤, ٤٥, ٤٦, ٤٧, ٤٨, ٦٦, ٨٠, ١٠١, ١٣٤
المراهقين ٣, ٥٦, ١١٥
المساءلة ٤, ٧, ١٣, ١٦, ١٩, ٢٠, ٢٨, ٣١, ٣٣, ٤٨, ١٠١, ١١٤, ١١٥, ١١٧
المساحات والمدارس الصديقة للطفل ١١٥
المساواة بين الجنسين ٣٦, ٤٢, ٩٦, ١٠٦, ١١٨
المشاركة ١٢١
المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية (١٩٦٦) ٦
المعايير الأساسية ٣, ٧, ٩, ١٠, ١٣, ١٨, ١٩, ٥٠, ١٣٤
التحليل ١٩, ٢٠, ٢١, ٢٣, ٢٤, ٢٥, ٢٦, ٣٠, ٣٢, ٣٣, ٣٤, ٣٥, ٣٦, ٣٨, ٣٩, ٤١, ٤٢, ٤٥
التنسيق ١٩, ٢٠, ٢١, ٢٥, ٣١, ٣٢, ٣٣, ٣٩
مشاركة المجتمع ١٩, ٢٠, ٢٢, ٢٨, ٣٦, ٣٨
المعلمون والعاملون في التعليم ٨, ٩٣, ٩٤, ٩٥, ٩٨, ١٠٠, ١٠١, ١٠٢ راجع أيضا التدريب والتطور المهني
أدوار ومسؤوليات ٩٤
التعريف ١١٥, ١٢١
التوظيف والإختيار ٣, ٨, ٩٣, ٩٥, ١٣٤
الدعم والإشراف ٣, ٩٣, ١٠١, ١٣٤
ظروف العمل ٣, ٩٣, ٩٨, ١٣٤
المعيشة الجيدة ٤٦, ١٢٢, ١٢٣ راجع أيضا الحماية
المناهج ٣, ٨, ٢٥, ٢٧, ٧٥, ٧٦, ٧٧, ٧٨, ٧٩, ٨١, ٨٣, ٨٧, ١٢١, ١٣٤
التنوّع ٨١
السياق، العمر، والمستويات التنموية ٧٨
المهارات الحياة ١٢٠
تدريب المعلمين ٤٣
تعريف ٦٣
لغة التدريس ٨١
مراجعة وتطوير ٧٨
مواد التعلّم ٨٢
المنظمات غير الحكومية ١١١
المهارات الحسابية ٤٤
لموارد ١٩, ٢٠, ٢١, ٢٢, ٢٥, ٢٨, ٢٩, ٣٠, ٣١, ٣٢, ٥٩, ٧١, ٩٠, ١١٠, ١١٢, ١١٣, ١١٥, ١١٩, ١٢٠

المياه الآمنة ٧١
النازحين داخلياً ١٧ , ٩٦ , ١٢٠
الهجمات/ حماية من ٢٤, ٢٤ , ٦٤, ٦٤, ٦٥, ٦٥ , ١٠٨, ١٠٨, ١٠٨
الهشاشة ٩ , ٢١ , ٣٦ , ٥٨ , ١١٠ , ١٢٢ , ١٢٣
الوصف الوظيفي ٩٥ , ٩٨
الوقاية ٣, ٢١, ٣٧, ٦٦, ٧١, ١٠٨, ١١٨, ١١٩, ١٢٠, ١٢١

تحليل ١٠ , ١٧ , ١٩ , ٢١ , ٢٢ , ٣٢ , ٣٧ , ٣٨ , ٤١ , ٤٢ , ٤٥ , ٧٦ , ١٠٧ , ١٠٩ , ١١٣ , ١١٥ , ١١٩ , ١٢٠ , ١٢١ , ١٢٢
إستراتيجيات الإستجابة ٩
تقييم ٩
مراقبة ٩
تحليل السياق ٩ , ١٠ , ٣٧ , ٤١ , ١٠٧ , ١٠٩
تحليل النزاع ٣٧
تعلّم النشط ٨٧
تعويض المعلم ٩٦ , ٩٩
تقييمات الأخطار ٦٢
تقييم الأداء ١٠١ , ١٠٢
تكافؤ في فرص الحصول ٣ , ٥٣ , ٥٥ , ١٣٤
تنمية الطفولة المبكرة ٢ , ٩ , ٢٨ , ٣٢ , ٤٤ , ٥٧ , ٧٩ , ١٠٨ , ١١٢ , ١١٧ , ١٣٤
تنمية القدرات ٢٦ , ٢٧ , ٤١ , ٤٢ , ٤٧ , ٤٩ , ١٠٢ , ١١٥
توظيف واختيار المعلمين ٩٤
الخبرة و المؤهلات ٩٥
المراجع ٩٧
الوصف الوظيفي ٩٥
حجم الصف ٩٧
معايير الإختيار ٩٦

حالة الطوارئ ١١٧
حجم الصف ٩٧
حق في التعليم ٧
حقوق الإنسان ٥, ٧, ٩, ١٠, ١١, ٢٥, ٣٣, ٥٦, ٦٣, ٦٤, ٧٦, ٧٩, ٨١, ٨٤, ١٠٠, ١٠٧, ١٠٩, ١١٩, ١٢٠, ١٣٤
حماية الطفل ١١٥

خطط العمل التعليمية المحلية ٢٤, ٢٤

سلطات التعليم ١١٧
سياسة التعليم ٨, ١٠٤, ١٠٥, ١٠٧, ١١٠, ١١٢, ١١٣, ١١٤, ١٣٤
التخطيط والتنفيذ ٣, ١٠٥, ١٠٦, ١١٢, ١٣٤
القانون وتشكيل السياسة ٣, ١٠٥, ١٠٧, ١٣٤

طرق الوصول ٦٤

ظروف العمل ٣, ٩٣, ٩٨, ١٣٤

عدم التسبب بأذى ٤٢, ١١٧
عقود العمل ٩٨
عمليات التدقيق الإجتماعي ٢٢, ٢٦
عمليات التعلّم ٧٥, ٨٧, ١٢٢, ١٣٤
عمليات معرفية ١١٦

قواعد السلوك ٦٣, ٨٤, ٩٤, ٩٥, ٩٨, ٩٩, ١٠٠

لجان تعليم المجتمع ٢٢
لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات ٣١
لغة التدريس ٨١
لمرافق ٥٣

مآوي مؤقتة ١٠٩
مجموعة التعليم ٤, ١١, ١٦, ٢٠, ٣٣, ٤٠, ١١٧
محتوى التعلّم ٧٨
محو الأمية ٤٧, ٧٦, ١٢٠
مساحات التعلّم ٢٨, ٣٧, ٦٨, ٧٠, ١٢٠
مشاركة المجتمع ١٩, ٢٠, ٢٢, ٢٨, ١٠١, ١٠٥, ١٠٦, ١٠٨, ١١٠, ١١٣, ١٢١, ١٣٤
الأدوار والمسؤوليات ٢٤
الأطفال والشباب ٢٥
التخطيط والتنفيذ ١٠٥
الترويج للسلامة ٦٣
الحماية ٦٣
الشمولية ٨٧
تنمية القدرات ٢٧
خطط العمل التعليمية المحلية ٢٤
عمليات التدقيق الإجتماعي ٢٦
مشروع اسفير ٤, ١٥, ١٦, ٧٠, ٧١, ٨١, ١١٢
مصادر المعلومات ٣٦
مهارات الحياة ٤٧, ٥٧, ٦٥, ٧٩, ٩٤, ١١٦, ١٢٠, ١٢٣
مواد التدريس ٧٨, ١٠١
موارد الرزق / سبل العيش ١٢٠
موارد المجتمع ١٩, ٢٨, ٢٩
إمكانية الحصول على التعليم والأمن ٢٩
الإعتراف بالمساهمات ٢٩
البناء للمدى الطويل ٢٩
القدرة المحلية ٣٠

نتائج التعلّم ٣, ٨, ٧٥, ٧٦, ٨٩, ١١٥, ١٢٠, ١٣٤

المرفق رقم ٤: استمارة الإنطباعات والتعليقات

معلومات الإتصال	
التاريخ:	الإسم:
المنظمة والوظيفة:	
العنوان:	
هاتف/ فاكس:	
بريد إلكتروني :	

١. الرجاء ذكر الوسائل التي إستخدمت عبرها منظمتك الحد الأدنى لمعايير التعليم. الرجاء التحديد قدر الإمكان وذكر الوسائل (إذا وُجدت) التي قمت من خلالها بأقلمة المؤشرات في الكتيب إلى سياقك الخاص وإلى العمل في مشروعك / منظمتك / هيكل التنسيق، إلخ...

٢. ما هي التحديات التي واجهتك أثناء إستخدام هذا الكتيب وكيف تغلبت عليها أو تفاديتها؟

٣. هل يمكنك أن تشاركنا أية دروس تعلمتها و/أو أمثلة عن ممارسات جيدة من تجربتك في إستخدام الكتيب؟ ما كان تأثير إستخدام المعايير على عملك؟

٤. إستناداً إلى خبرتك، ما هي المعلومات و/أو الأدوات التي قد تجعل هذا الكتيب أكثر فعالية وصلة بالسياق؟

٥. الرجاء تزويدنا بأية تعليقات أو إنطباعات إضافية حول هذا الكتيب

شكراً لمشاركتنا خبرتك في إستخدام الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الإستجابة، التعافي. سوف تساعد إستمارتك هذه في تحديث ووضع إستراتيجية ترويج للحد الأدنى لمعايير التعليم. الرجاء ملئ الإستمارة وإرسالها إلى البريد الإلكتروني minimumstandards@ineesite.org أو عبر البريد إلى منسق الحد الأدنى للمعايير، اليونيسيف، ٣ ساحة الأمم المتحدة، نيويورك، NY ١٠٠١٧، الولايات المتحدة الأميركية. يمكنك أيضاً ملئ هذه الإستمارة عبر موقع: www.ineesite.org/feedback .

INEE
Inter-Agency Network for Education in Emergencies
Réseau Inter-Agences pour L'Éducation en Situations d'Urrgence
La Red Interagencial para la Educación en Situaciones de Emergencia
Rede Inter-Institucional para a Educação em Situação de Emergência
الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الإستجابة، التعافي

الخريطة

المعايير الأساسية

معايير مشاركة المجتمع: المشاركة والموارد - **معيار التنسيق:** التنسيق - **معايير التحليل:** التقييم ،إستراتجيات الإستجابة ، المراقبة والتقييم

إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة

المعيار رقم ١: تكافؤ في فرص الحصول على التعليم - يمكن لكل الأفراد التمتع بفرص الحصول على التعليم الجيد والملائم.

المعيار رقم ٢: الحماية والمعيشة الجيدة - البيئات التعلميّة آمنة وتروّج للحماية وللرفاه النفس-إجتماعي للمتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم.

المعيار رقم ٣: المرافق والخدمات - تروّج مرافق التعليم لسلامة ورفاه المتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم، ويتم ربطها بخدمات الصحة، والتغذية، والحماية والخدمات النفس-إجتماعية.

التدريس والتعلّم

المعيار رقم ١: المناهج - يتم إستخدام مناهج مناسبة ثقافيا واجتماعياً ولغوياً لتأمين التعليم الرسمي وغير الرسمي الملائم للسياق الخاص وحاجات المتعلمين.

المعيار رقم ٢: التدريب، التطور المهني والدعم - يتعرف المعلمون وسائر العاملين في التعليم على ظروف العمل ويتم تحديد التعويض المناسب لهم.

المعيار رقم ٣: التدريس وعمليات التعلم - تكون عمليات التدريس والتعلم مرتكزة على المتعلم، وتشاركية وشمولية

المعيار رقم ٤: تقييم نتائج التعلم - يتم إستخدام الأساليب الملائمة لتقييم نتائج التعلم والتحقق من صحتها.

المعلمون وسائر العاملين في التعليم

المعيار رقم ١: التوظيف والإختيار - يتم توظيف عدد كافٍ من المعلمين وسائر العاملين في التعليم المؤهلين من خلال عملية تشاركية شفافة، مرتكزة على معايير الإختيار التي تعكس التنوّع والمساواة.

المعيار رقم ٢: ظروف العمل - يتلقى المعلمون وسائر العاملين في التعليم التدريب المناسب الدوري والمنظم وفقاً لحاجاتهم وظروفهم.

المعيار رقم ٣: الدعم والإشراف - تعمل آليات الدعم والإشراف للمعلمين وسائر العاملين في التعليم بفعالية.

سياسة التعليم

المعيار رقم ١: القانون وتشكيل السياسة - تقوم سلطات التعليم بتحديد الأولوية لاستمرارية وتعافي التعليم الجيد، بما في ذلك إمكانية الإستفادة المجانية من التعليم وشموليته.

المعيار رقم ٢: التخطيط والتنفيذ - تأخذ أنشطة التعليم بعين الإعتبار السياسات التعليمية الدولية والوطنية، والقوانين، والمعايير والخطط، والحاجات التعلميّة للجماعات المتأثرة.

القضايا الأساسية الرئيسية: التخفيف من النزاع، الحد من مخاطر الكوارث، تنمية الطفولة المبكرة، الجنس (الجندر)، فيروس نقص المناعة المكتسبة، مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، حقوق الإنسان، التعليم الشمولي، الروابط المشتركة بين القطاعات، الحماية، الدعم النفسي-الإجتماعي والشباب

INEE

Inter-Agency Network for Education in Emergencies
Réseau Inter-Agences pour L'Éducation en Situations d'Urrgence
La Red Interagencial para la Educación en Situaciones de Emergencia
Rede Inter-Institucional para a Educação em Situação de Emergência
الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

يُعرب **الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الإستجابة، التعافي** عن إلتزام بأنه لكل الأفراد - الأطفال، الشباب والبالغين - الحق في الحصول على التعليم. توضح المعايير الحد الأدنى لمستوى جودة التعليم وإمكانية الحصول عليه في حالات الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي. يمكن إستخدامه كأداة لبناء القدرات وللتدريب للوكالات الإنسانية، والحكومات، والسكان المحليين لتعزيز فعالية وجودة مساعدتهم التعليمية. كذلك يساعد في تعزيز المساءلة والتنبؤات بين الجهات الإنسانية الفاعلة ويحسّن التنسيق بين الشركاء، ومن ضمنهم السلطات التعليمية.

لقد قامت الآبني بتيسير عملية إستشارية كبيرة لتطوير الحد الأدنى لمعايير التعليم عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ولتحديثه عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠. لقد تم وضعه بناءً على إتفاقية حقوق الطفل، وأهداف التعليم للجميع عام ٢٠٠٠ في داكار، والميثاق الإنساني لمشروع اسفير.

شراكة المعايير الإنسانية هي تعاون بين مبادرات المعايير لتسخير الأدلة، وآراء الخبراء، وأفضل الممارسات، من أجل تحسين الجودة والمساءلة في مجال الاستجابة الإنسانية

الشراكة
المعايير
الإنسانية